عمادة الدراسات العليا
جـــامعة القدس

الشراكة الاورومتوسطية وأثرها على التنمية الاقتصادية من وجهة نظر كبار المستثمرين في الضفة الغربية

نعيم يوسف لافي حرب

رسالة ماجستير

القدس– فلسطين

هـ1435 /2014 م

الشراكة الاورومتوسطية وأثرها على التنمية الاقتصادية من وجهة نظر كبار المستثمرين في الضفة الغربية

إعداد:

نعيم يوسف لافي احمد

بكالوريوس تجارة – جامعة جبل بور– الهنـــد

المشرف : د.باسم مكحول رحمه الله

د.ابراهيم عوض

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة – مسار بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية من معهد التنمية المستدامة– جامعة القدس

1435هـ/2014 م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

الشراكة الاورومتوسطية وأثرها على التنمية الاقتصادية من وجهة نظر كبار المستثمرين في الضفة الغربية

إعداد: نعيم يوسف لافي احمد
الرقم الجامعي: 20812194

المشرف: د. باسم مكحول رحمه الله
د.ابراهيم عوض

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ30 -10-2015 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. ابراهيم عوض التوقيع:.....
2. ممتحنا داخليا: د. عزمي الاطرش التوقيع:.....
3. ممتحنا خارجيا: د. جواد ناجي التوقيع:.....

القدس- فلسطين

1435 هـ / 2014 م

الاهـــداء

الى الذي اصبحت بجهوده اهلاً للحياة أبـي

والى التي تحملت مشاق الحياة وهزت سريري أمـي

الى من يسّر لي طريق العلم والمعرفة، الذي ضحى لأجلنا الكثير الكثير اخي الحبيب واصف

الى الذين مشوا بدروبي يدفعونني للثبات اخواني واخواتي

الى التي ارتبطت روحي بروحها في الكائنات زوجتي الغالية

الى من لأجلهم احيا واتقدم ، فلذة كبدي ابنائي الاعزاء

الى الخلان الاوفياء في النائبات اصدقائي الاعزاء

الى اساتذتي الذين اناروا بشموعهم الدروب المظلمات

الى روح استاذي ومعلمي الفاضل د.باسم مكحول رحمه الله واسكنه فسيح جناته

الى فلسطين الحبيبة ارض الرسالات ومهد الحضارات وطن المكرمات.

نعيم يوسف لافي احمـد

إقرار

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:.....

نعيم يوسف لافي احمد

التاريخ:.....

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله الذي اعانني على انجاز هذا العمل المتواضع ، جزيل الشكر والتقدير لمن ساهم في اخراج هذه الرسالة الى حيز الوجود واخص بالذكر المرحوم د.باسم مكحول على روحه السلام كلما هبت النسائم، و د.ابراهيم عوض على جهوده وتوجيهاته الذي اكمل معي خطوات انجاز هذه الرسالة.
والى صديقي العزيز أ.جواد صالح الذي ساهم بشكل كبير في انجاز ،هذه الرسالة.
كما اتقدم بخالص شكري وامتناني لأعضاء الهيئة التدريسية في معهد دراسات التنمية المستدامة وجامعة القدس ، واقدم شكري وتقديري الى مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني والغرف التجارية لما قدموه لي من عون ومساعدة فشكراً لهم جميعاً.

واخيراً اقدم شكري الى كل من ساعدني وحثني على انجاز هذه الرسالة واخص بالذكر الأصدقاء محمد سعيد ابوصفيه، ومحمد عبد ربه على ما قدموه لي من دعم وعون فكل الاحترام والتقدير للجميع .

نعيم يوسف لافي احمد

التعريفات

الشراكة	إحدى الوسائل الفعالة لتدعيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول المساهمة، من خلال الاستغلال للإمكانيات والموارد المتاحة في هذه الدول، كما أنها تمثل إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي "(فلاحي ،2005)
التنمية الاقتصادية	هي تحسين ظروف المعيشية وتوفير احترام الذات للمواطنين في تلبية احتياجاتهم في مجتمع حر وعادل (Michael Tadro،2013)
العولمة	هي التزايد في تكامل الاقتصاديات الوطنية لتوسيع الاسواق العالمية . Michael (tadro،2013)
التكتلات الاقتصادية	هي صيغة تكامل اقتصادي والتكامل الاقتصادي تتم بين مجموعة من الدول المتجانسة تاريخيا أو ثقافيا أو حضاريا أو اقتصاديا أو جغرافيا لتحقيق مصلحة اقتصادية مشتركة. (ستيت،2004)

المصطلحات الإجرائية

كبار المستثمرين	هي الشركات المدرجة في دليل المصدرين الفلسطينيون المعد من قبل مؤسسة بال ترید لعام 2012 والتي لها علاقة بالتجارة الخارجية –التصدير– بشكل اساسي والاتحادات التي تمثلهم والشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية.(الباحث)
MEDA	برنامج ميدا هو الأداة المالية الرئيسة للشراكة الاورو– متوسطية. كلمة ميدا MEDA تأتي من الترجمة الفرنسية لتدابير المرافقة Mesures. D´ Accompagnement.)
ASEAN	The Association of South East Nations اتحاد دول جنوب شرق اسيا
NAFTA	North American Free Trade Agreement منظمة التجارة الحرة لدول اميكا الشمالية
APEC	Asia-Pasific Economic Cooperation منتدى التعاون الاقتصادي لدول اسيا والمحيط الهادئ
BRIC	Brazil,Russia,India and China البرازيل، روسيا، الهند، والصين
EUROMED	Euro-Mediterraneam الشركة الاورومتوسطية
UFM	Union for the Mediterranean الاتحاد من اجل المتوسط

الملخص

اجريت هذه الدراسة في الفترة الممتدة ما بين شهر تموز2012 – تشرين ثاني 2014، ومثل مجتمع الدراسة كبار المستثمرين العاملين في التجارة الخارجية في الضفة الغربية بإستثناء محافظة القدس وهدفت الدراسة الى معرفة أثر اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية الاقتصادية، وماذا اضافت للاقتصاد الفلسطيني، وهل استفاد الاقتصاد الفلسطيني في احداث تنمية بفعل الاتفاقيات وذلك من وجهة نظر كبار المستثمرين في الضفة الغربية، اما مبررات الدراسة فكانت لتغطية نقص في الدراسات المتعلقة بتقييم الأثر الاقتصادي للاتفاقيات الموقعة مع السلطة الوطنية الفلسطينية ومساهمتها في التنمية الاقتصادية، وقد تكون مجتمع الدراسة من (300) مؤسسة عاملة في مجال التجارة الخارجية في الضفة الغربية بإستثناء محافظة القدس، والمدرجة في دليل المصدرين الفلسطينيين لعام 2012 المعد من قبل بال تريد.

تم استخدام الوصفي التحليلي واستخلاص النتائج، حيث تم اعداد استبانة مكونة من خمسة فقرات رئيسية موزعة على (10) محاور اساسية مكونة من (34) سؤال وتم جمع المعلومات، ودراسة واختبار الفرضيات، وتحليل البيانات الواردة في الاستبانة عن طريق ادخال البيانات وتجميعها ، ومن ثم تحليلها باستخدام برنامج الرزم الاحصائية (SPSS)، وتم استخراج النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وكذلك اجراء اختبار (ANOVA) لدلالة الفروق بين المتوسطات واستجابات المبحوثين ضمن المحاور وفحص الفرضيات.

وقد اظهرت نتائج الدراسة ان اتفاقيات الشراكة كانت لمصلحة الاتحاد الاوروبي، ولم تلبي الطموحات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية، اخذ الدعم المالي المقدم بفعل الاتفاقيات من الاوروبين الطابع الاغاثي وليس التنموي، لم تتمكن الاتفاقيات من فتح اسواق خارجية امام المنتجات الفلسطينية، فشلت الاتفاقيات بجذب الاستثمار الاجنبي المباشر لفلسطين مما ادى الى عدم استقدام التكنولوجيا والمعرفة والمساهمة في توسيع سوق العمل الفلسطيني، كما اظهرت الدراسة عدم قيام السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني بالعمل على نشر وتعميم الاتفاقيات الامر الذي ادى الى عدم معرفة القطاع الخاص بها كما اشارت اليه الدراسة، لم تساهم الاتفاقيات في ازالة القيود والعقبات المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني من قبل الاحتلال الاسرائيلي . كما اظهرت الدراسة غياب دور القطاع الخاص الفلسطيني ودور الخبراء من فرص المشاركة في صياغة الاتفاقيات.

وخرج الباحث بمجموعة من الإستنتاجات ، ان االقطاع الخاص الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية لم تعطي الاهمية المطلوبة للاتفاقيات الدولية وذلك بسب ضعف البناء والعمل المؤسسي لدى كلا القطاعين العام والخاص، وضعف التنسيق والعمل المشترك بين القطاعين، هنالك عقبات حالت دون الاستفادة من الاتفاقيات وعلى رأسها وجود الاحتلال الاسرائيلي ومعبقاته فضل الاتحاد الاوروبي العمل و اقامة المشاريع الثنائية بينه وبين كل شريك ولم يقم بعمل مشاريع بين الشركاء ، عدم تجانس الموقف السياسي داخل الاتحاد الاوروبي حال دون مواجهة المشاريع والتوجهات الامريكية في المنطقة، اهتمام المجموعة الاوروبية بدعم وتنمية الدول المنضوية حديثا للاتحاد الاوروبي على حساب الشركاء المتوسطيين، دور الاتحاد الاوربي في المنطقة لتمويل العملية السلمية دون التأثير فيها، اعطى الفلسطينيون اهمية للعائد السياسي من الاتفاقيات والمتمثل في انهاء الاحتلال على حساب الجوانب الاخرى، حداثة تكوين مؤسسات السلطة والقطاع الخاص حال دون الاستفادة من الاتفاقيات، اعتماد التنمية الفلسطينية على الدعم خارجي جعلها اسيرة لتوجهاته، غياب الشراكة السياسية الفلسطينية لم يكن لخبراء الاقتصاد من القيام بدور فاعل في صياغة الاتفاقيات.

وقد اوصى الباحث بجملة من التوصيات لكل من القطاع الخاص والسلطة الوطنية الفلسطينية ومن اهمها، ضرورة ايجاد آلية عمل مشتركة ومتفق عليها مبنية على التخطيط المسبق لإحداث تنميه تفعيل وتطوير اداء كلا القطاعين فيما يخص الاهتمام بالاتفاقيات الدولية للاستفادة منها، ضرورة تفعيل دور اللجنة الفلسطينية الاوروبية المشتركة لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات، عقد ورش عمل وندوات لنشر وتعميم الاتفاقيات للاستفادة منها. اعداد الدراسات العلمية لتقيم الاتفاقيات المبرمة مع السلطة الوطنية الفلسطينية.

Euro-Mediterranean Partnership and its impact on economic development from the viewpoint of major investors in the West Bank.

Studebt Name: Naim Yousef Lafi Ahmad

Supervisor: Dr Basem Makhool
Dr. Ibrahim Awad

Abstract

This study conducted in the period between the month of July/2012 –November /2014, the population the study was major investors mainly related with external trade in West Bank except Jerusalem governorate.

The study aimed to investigate the EROUMED partnership agreements impact on achieving economical development in West Bank and the relationship between Palestine and EU within EROUMED partnership agreements, the study aimed to recognize also the EU role in strengthening the Palestinian sovereignty and an end to Israeli occupation according to major investor's viewpoint in West Bank.

The rationale for this study was opening the door to study the economical development side of the singed agreements by Palestinian National Authority. This study will cover some of the shortage in these studies.

The population of the study consisted of all major investors directly related to external trade and linked to Palestinian exporters directory 2012, who were (300) investors in West Bank except Jerusalem governorate.

The Analytical descriptive approach has been used, and data analyzis data and draw conclusions, which were prepared a questionnaire contained of five main paragraphs, 10 main pivots contained (34) questions, information was gathered, examine and test hypotheses, and analysis of data contained in the resolution through the introduction and compilation of data, and then analyzed using statistical program (SPSS), were extracted percentages, standard deviations, as well as (ANOVA) to signify the differences between the average responses of all the subjects.

The results showed that EUROMED partnership agreements were for the EU benefits and did not achieve Palestinian emption, and did not reach its goals for Palestinian economical development. The EU financial support to Palestine was according to donor's vision and it was for relief not development, and did not enabled Palestinian products to reach international markets. The agreements failed in attracting foreign direct investment that means a loss in recruiting new technology, expanding Palestinian labor market, the agreements failed in removing Israelis obstacles. It shows that PNA did not work on publication and dissemination the agreements private sector institution also does the same.

The researcher reached to set of conclusions concerning the impact of the EROUMED agreements in developing Palestinian economy، PNA and private sector did not pay attention to international agreements due to lack in its institutional structure and lack in

coordination between PNA and private sector، there are obstacles to take advantages of the agreements led by the Israeli occupation. The EU preferred bilateral projects with partners and failed to contract projects between partners, The inability of the EU to face the USA projects in the region due to heterogeneity political position within the European Union .Palestinian side gave importance to political impact of all agreements to end the Israeli occupation، The EU gave importance to develop the States recently joined the EU that effected the development in Palestine. The EU role in the region was to finance the peace process and not to be a partner on it that caused disappointment for Palestinian. Economic development in Palestine depended on external financial support. PNA and privates sector institutions recently fomed, that did not enable to benefit from the agreement. Political Partnership absence in PNA did not enable Palestinian experts in economic to play their role in forming the agreements. Palestinian economic development still controlled through financial support from donors.

The researcher recommended a set of recommendations for both (PNA & private sector) Agree on a common basis on the mechanism of action and a clear development vision. Both sectors (Public &private) have to activate the institutional work based on advance planning. Activating the role of the joint Palestinian European Commission. Preparation of scientific studies to evaluate the agreements concluded with the Palestinian National Authority. Workshops for publication and dissemination of agreements.

الفصل الأول

خلفية الدراسة

1.1. المقدمة:

لا تعد التكتلات الاقتصادية ظاهرة حديثة في العالم، بل تعود الى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، الا ان الجديد هو تنامي وسرعة التوجه الى انشاء هذه التكتلات او الدخول فيها ، وخاصة من قبل الدول المتقدمة، حيث يمكن القول ان تنامي هذة الظاهرة في العقد الاخير من القرن العشرين جعلها سمه اساسية من سمات النظام الاقتصادي الجديد بعد ان حل التحدي الاقتصادي محل التحدي الأمني في العالم. ونتيجة لذلك شهدت السنوات الأوائل من عقد التسعينات من القرن الماضي تشكيل تكتلات اقتصادية كبيرة حيث توصلت دول السوق الأوروبية المشتركة الى معاهدة "ماسترخت" وبموجبها تحول السوق الى اتحاد اوروبي(EU) ، واعلنت الولايات المتحدة الامريكية انشاء منظمة التجارة الحرة الامريكية الشمالية (NAFTA)، وظهرت تكتلات عملاقة مثل التجمع الكبير الذي ضم معظم دول اسيا والباسيفيكي (APEC)،وتكتل رابطة جنوب شرق اسيا (ASEAN)، والشراكة الاورومتوسطية (EUROMED)، وتكتل دول البريكس (BRIC) وغيرها من التكتلات الاخرى.

شهدت السنوات الأخيرة من القرن الماضي تغيرات عالمية سريعة وواسعة ومتلاحقة وعميقة في أثارها وتوجهاتها المستقبلية، فقد تحول الاقتصاد العالمي بفعل العولمة، وثورة التكنولوجيا والمعلومات إلى قرية صغيرة زادت فيها مجالات المنافسه بين المؤسسات الاقتصادية بدرجة كبيرة حيث برزت اهمية اكبر للتكتلات الاقتصادية في ظل النفوذ الكبير للشركات متعددة الجنسيات والعابرة للقارات على الاقتصاد العالمي وسيادة آليات السوق والاندماج بين المؤسسات الكبرى .

إن التطورات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في نهاية القرن الماضي والتي كان من أهمها توقيع اتفاقيات السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل الأمر الذي أدى إلى إنشاء السلطة الفلسطينية وإقامتها على أجزاء من فلسطين فتح الباب على مصراعيه أمام الاتحاد الأوروبي ليلعب دورا فاعلا في العملية السياسية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وخاصة الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط منها من خلال السعي إلى إقامة شراكات وتقديم الدعم المادي والسياسي للمنطقة ليصبح لاعبا أساسيا على المستوى الدولي . جاء هذا التوجهه من اجل الحفاظ على المصالح الاوروبية في المنطقة وحل جزء من اشكالياتها الداخلية ، ولم تستثنى أوروبا من خلال الاتحاد الأوروبي العامل الاقتصادي وأهميته بالنسبة لها والاستفادة من الثروات التي تمتاز بها الدول المطلة على المتوسط و المكاسب التي سوف تحققها من خلال دعمها وتطويرها للبنى الاقتصادية في المنطقة ، علما أن الاتحاد الأوروبي كان دائما يوفر الدعم المادي لكافة المجالات ويستثني الدعم العسكري .

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المهمه على المستوى المحلي في موضوع اثر الشراكة الاورومتوسطية على التنمية الاقتصادية ، حيث ستتناول الدراسة وجهة نظر كبار المستثمرين من القطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية حول معرفة الأثر المترتب على انخراط فلسطين في اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية في جانبها الاقتصادي. وتتمثل أهمية الدراسة في معرفة إلى أي مدى اسهمت الشراكة الاورومتوسطية في إحداث تنمية اقتصادية في الضفة الغربية ؟ بالإضافة إلى أهم القضايا التي يحتاجها الاقتصاد الفلسطيني من وجهة نظر كبار المستثمرين في الضفة الغربية من هذه الشراكة حتى ينمو بشكل سليم ، وما هي المعوقات التي لم تمكن القطاع الخاص الفلسطيني الاستفادة من الشراكة ؟ وسوف نتعرف على ذلك من خلال معرفة وجهة نظر كبار المستثمرين الفلسطينيين في الضفة الغربية المتعاملون في التجارة الخارجية (التصدير) والاتحادات التي تمثلهم.

2.1. أهمية ومبررات الدراسة:

اصبحت التنمية الاقتصادية الهادفة الى البحث عن الرخاء الاقتصادي والرفاهية تشغل بال الكثيرين، وتعدت الأفراد لتشمل كافة المستويات، في الوقت الذي أصبح التنافس الحاد على الموارد واستغلالها وانفتاح الأسواق وتداعيات العولمة وانحسار دور الدولة وتدخلها في تنظيم السوق هي السمة التي برزت اواخر القرن الماضي الأمر الذي أدى إلى بناء تحالفات وتكتلات على كافة المستويات وكان من أهم هذه التحالفات الشراكة الاورومتوسطية، والتي تعدت جانبها الاقتصادي وشملت عدد من الجوانب السياسية والأمنية والاجتماعية ولكن ما يهمنا هنا الجانب الاقتصادي التنموي .

تنطلق الدراسة من عدة منطلقات تعتبر في غاية الأهمية حيث أنها تتلخص بالمحاور الأساسية التالية:

منطلقات علمية:

- جاءت الدراسة تتمة لنقص واضح في الدراسات المحلية التي تناولت الشراكة الاورومتوسطية وعلاقتها بإحداث تنمية اقتصادية في فلسطين .
- فتح أفاق لدراسات مستقبلية حول الشراكة الاورومتوسطية بجوانبها المختلفة وتقويم هذه الشراكات وفق أساس علمي .

منطلق تطبيقي:

- من المتوقع أن تشكل هذه الدراسة أساسا علميا لتقويم الشراكات الأجنبية وربطها بالتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية .
- تناولت الدراسة الجانب الاقتصادي التنموي الذي يحمل على عاتقه الأسهام الكبير في المشروعات التنموية في المجالات المختلفة في المجتمع الفلسطيني والذي يقوده القطاع الخاص الفلسطيني .
- تناولت الدراسة القطاعات الاقتصادية النشاط المرتبط بشكل خاص بالتجارة الخارجية (التصدير).

3.1. مشكلة الدراسة:

سعت المجتمعات على مر العصور بشكل جاد ودائم الى التخلص من مشاكلها مستخدمة وسائل عدة واليوم بات التوجه العالمي نحو بناء تكتلات اقتصادية يكتسب أهمية استثنائية لمواجهة المنافسة العالمية واكتساب مقومات البقاء في الأسواق، حيث تبرز الحاجة الماسة إلى بناء الشراكة على المستوى الإقليمي والدولي بهدف تخفيف حدة المنافسة واستبدال العلاقات التنافسية بعلاقات تكاملية تعاونية، كما أن بروز تباين واضح في الآراء حول الشراكة الاورومتوسطية خاصة من وجهة النظر الفلسطينية عن مدى ايجابيتها أو سلبيتها ، وهذا ما يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية:
إلى أي مدى اسهمت الشراكة الاورومتوسطية في التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية ؟

4.1 . أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على الاثر المتحقق على التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية نتيجة الشراكة الاورومتوسطية .

كما ان للدراسة اهداف فرعية وهي :-

1. معرفة علاقة فلسطين بالاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقية الشراكة الفلسطينية الأوروبية.
2. التعرف على ما اضافته الشراكة الاورومتوسطية للاقتصاد الفلسطيني بشكل خاص في مجال التجارة الخارجية.
3. دراسة واقع العلاقات التجارية بين فلسطين والاتحاد الأوروبي وشكلها ضمن اتفاق الشراكة .
4. معرفة دور الاتحاد الاوروبي في تعزيز السيادة الوطنية الفلسطينية وانهاء الاحتلال .

5.1. أسئلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في الوصول للاستنتاجات من خلال الاجابة على السؤال الرئيسي التالي:
هل اسهمت الشراكة الاورومتوسطية في احداث تنمية اقتصادية في الضفة الغربية ؟

أما الأسئلة الفرعية فهي كما يلي:

1. كيف يمكن الاستفادة من فرص الشراكة الاورومتوسطية في تنمية الاقتصاد الفلسطيني؟
2. هل استفاد القطاع الخاص الفلسطيني من الشراكة الاورومتوسطية ؟
3. هل حققت الشراكة الاورومتوسطية أهدافها في التنمية الاقتصادية من وجة نظر القطاع الخاص الفلسطيني؟
4. هل اسهمت اتفاقيات الشراكة في تطوير مخرجات الاقتصاد الفلسطيني لتصبح مؤهلة لدخول الاسواق الاوروبية؟

5. ما هو دور القطاع الخاص الفلسطيني في اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية؟

6. هل قام القطاع الخاص الفلسطيني بتطوير مخرجاته الإنتاجية للاستفادة من اتفاقيات الشراكة؟

7. هل قامت السلطة الفلسطينية بالإصلاحات المطلوبة لتمكن الاقتصاد الفلسطيني من الدخول في دائرة المنافسة والاندماج في الاقتصاد الاورومتوسطي ؟

8. ما هي معيقات تنفيذ اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية ؟

6.1 . فرضيات الدراسة :

الفرضية الرئيسية هي لا يوجد اثر لاتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية .

من اجل فحص هذة الفرضية تم تبني عدد من الفرضيات الفرعية وهي :

1. تعتبر الشراكة الاورومتوسطية شراكة مصالح مشتركة بذات النسب ، اي انها قائمة على المصلحة المتبادلة بين الأطراف الشريكة.
2. يطرح مشروع الشراكة الاورومتوسطية أفكار طموحة جدا لكن النتائج الحاصلة لا توازي الأفكار المطروحة.
3. الاقتصاد الفلسطيني بالرغم من الدعم الذي حصل علية نتيجة الشراكة مازال غير قادر على الاستحواذ على مكانه في الاسواق العالمية .
4. قلة معرفة القطاع الخاص الفلسطيني باتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية ادت الى عدم الاستفادة منها.
5. ركزت اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية على المردود السياسي اكثر بكثير من المردود الاقتصادي التنموي.
6. قصرت السلطة الفلسطينية بتوجيه القطاع الخاص الفلسطيني نحو الاستفادة القصوى من اتفاقيات الشراكة بجانبها الاقتصادي .
7. فشل القطاع الخاص في إيلاء أهمية للعلاقات والاتفاقيات الدولية المبرمه مع السلطة الفلسطينية للاستفادة منها.
8. غياب دور القطاع الخاص الفلسطيني من فرص المشاركة في صياغة اتفاقيات الشراكة .

9. شكل الاحتلال الإسرائيلي من خلال فرض سيطرته على المعابر والحدود العائق الرئيسي أمام الاستفادة من اتفاقيات الشراكة .
10. غياب دور القطاع الخاص الفلسطيني بتأهيل مخرجاته الصناعية وفق المواصفات التي تضمن تنافسه ودخوله الأسواق الاورومتوسطية .

7.1. هيكلية الرسالة:

تتألف هيكلية الدراسة من خمسة فصول مرتبة على النحو الآتي:

الفصل الأول : المقدمة والمبررات، مشكلة الدراسة، وأهدافها، وفرضياتها، وأسئلتها، وتلخيص مقتضب عن الشراكة الاورومتوسطية .

الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة: تتناول موضوع الشراكة الاورومتوسطية.

الفصل الثالث : منهجية الدراسة، وأدواتها ،مجتمع الدراسة ،وعينة الدراسة و وخصائصها أدوات الدراسة، صدق أداة الدراسة والتحكيم ثبات ألأداة وحدود الدراسة.

الفصل الرابع : يشمل على التحليل الإحصائي للبيانات الناتجة عن استخدام المقابلة الاستبانة كأداة من أدوات الدراسة، واختبار الفرضيات،وعرض النتائج ومناقشتها.

الفصل الخامس : يشمل على الاستنتاجات والتوصيات بالإضافة إلى ملاحق الدراسة

في نهاية الفصول تم إرفاق قائمة بالمراجع العلمية الموثقة التي تم الاعتماد عليها بالدراسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2. المقدمة

نظرا للحاجة الملحة التي أملتها التطورات التي حصلت وتسارعت في حدوثها ، اصبحت الشعوب والمجتمعات اكثر مطالبة بتحقيق الرفاة الاجتماعي وتحسين مستوى معيشتها وأصبحت مطالبة الدول العمل على تحقيق ذلك. لهذا عملت الحكومات وما زالت تعمل من اجل الرفاه الاجتماعي وأدركت ان الشراكة اصبح لا غنى عنها، حيث لم يعد اي مجتمع اليوم قادرا على توفير كل متطلباته دون الاستعانة او الشراكة مع مجتمعات اخرى، وهذا الاعتماد والتبادل لم يكن وليد اللحظة بل مرتبط منذ وجود البشرية . لهذا جاءت الشراكات الاقتصادية والتجارية لتعطي اهمية استثنائية لتنظيم العلاقات بين المجتمعات ودور كل منها اتجاه الاخر واتجاه مصالحه.

لتحقيق فهم اعمق للشراكة الاورومتوسطية لا بد من استعراض موجز لأهمية البحر الأبيض المتوسط والدول المطلة عليه ، حيث شكل البحر الابيض المتوسط مجالا حيويا بالنسبة للعالم منذ القدم وذلك بحكم موقعة الجغرافي والخصائص التي يمتاز بها ، يمثل حوض البحر الأبيض المتوسط 6% من اليابسة و7% من عدد سكان العالم و8% من اجمالي الثروة العالمية وتتميز الدول المطلة عليه– (شرقا: سوريا، لبنان، فلسطين وجنوبا: مصر، ليبيا ، تونس، الجزائر، المغرب وشمالا: تركيا، اليونان، إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال،(ألبانيا، يوغسلافيا وجزر مالطا، قبرص) بعدم التجانس بينها، بسبب الفوارق الاقتصادية الكبيرة في الثروة ، فهناك شمال غني يبلغ الناتج المحلي فيه حوالي 7 تريليون دولار ومتوسط دخل الفرد فيه نحو 21 ألف دولار وجنوب فقير لا يتجاوز متوسط الدخل السنوي للفرد فيه ألف دولار أمريكي وناتج إجمالي وطني لا يصل إلى 598 مليار دولار، أما فيما يخص المبادلات

التجارية فإن دول الشمال تصدر إلى دول الجنوب الآلات وأدوات الإنتاج والسلع المصنعة ذات التركيبة التكنولوجية البسيطة وغير المكلفة غالبا، كما تستورد من دول الجنوب العربية المواد الخام كالنفط والقطن إضافة إلي الإنتاج الزراعي . أما حصة دول المجموعة الأوروبية في التجارة العالمية تقدر بنسبة 19% مقابل 17% للولايات المتحدة، و8% لليابان مقابل 2.9% للعالم العربي ، مع الإشارة إلى أن النفط يشكل 68 % من الصادرات العربية ، وتبلغ نسبة الصادرات العربية للاتحاد الأوروبي 28% من إجمالي الصادرات العربية ، أما الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي فتشكل حوالي نسبة 40.6% من إجمالي الواردات العربية. (صارم، 2000)

كان البحر الابيض المتوسط عبر العصور مجالاً للتبادل والتداول والتنقل بين الشعوب ، فقد انطلق الفينيقيون والإغريق من الشرق لتأسيس مراكز عديدة لهم على الشواطئ الإفريقية كما على ضفاف إيطاليا. و منذ العهد الروماني و لغاية نشوء الدولة العثمانية فإن إمبراطوريات كثيرة بنت سلطتها التي امتدت أحيانا إلى عمق القارات الثلاث المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط، آسيا، إفريقيا وأوربا. لكن العلاقة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط ، الشمالية والجنوبية عُرفت بفعل الغزو الإستعماري وإنهيار الإمبراطورية العثمانية والتوسع الرأسمالي، حيث شهدت اختلالاً متزايداً في التوازن لصالح أوروبا. إن تعريف الفضاء المتوسطي حسب ما تفرضه اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية والتي تضم من جهة مجموعة دول الاتحاد الأوربي ، ومن جهة أخرى الدول العربية المشرفة على البحر المتوسط دون غيرها من دول الشرق الأوسط ، سواء كانت عربية أو غير عربية، يترجم في الحقيقة وبشكل فاضح هذا الاختلال الذي يُلازم العلاقات الاورومتوسطية . ذلك أن الإقتصار على تعريف لا يمت إلى الجغرافية بأية صلة ويحد من الشراكة بحيث تقتصر على البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط بالإضافة إلى الأردن ويقصي الدول العربية الأخرى، يراد منه في حقيقة الأمر حمل عدد من البلدان العربية على التطبيع مع إسرائيل أياً كان موقف هذه الدولة أو تلك من المطالب الفلسطينية ودمج إسرائيل في محيطها الاقليمي ضاربين بعرض الحائط المطالب الفلسطينية.(شاتيلا، 2005) .

2.2. مفهوم الشراكة

تُعد فكرة التعاون قديمة وهي ليست وليدة اليوم بل هي منذ وجود الإنسان على هذا الكوكب وقد اتخذت أشكال وأنماط عدة وتطورت مع تطور الإنسان، لهذا نجد أن ظاهرة التعاون ليست غريبة على المجتمع الاقتصادي الدولي بل هي متأصلة فيه نظراً لاعتمادها على مبدأ المصالح المشتركة والمتبادلة بين الدول ومع تطور العلاقات بشتى اشكالها تطورت معها العلاقات الاقتصادية وحلت

الشراكة مكان التعاون حيث ان مفهوم الشراكة ومعناه اعم واشمل . ومن هنا لا بد لنا من توضيح معنى الشراكة واهدافها .

يعتبر مفهوم الشراكة حديثاً ولم يظهر في القاموس إلا عام (1987) بالصيغة التالية "نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعين " أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) في نهاية الثمانينات..

لقد تم استعمال كلمة شراكة كثيرا من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوماً دقيقاً، وفي هذا الإطار يقترح B.Ponson " أنها تتمثل في كل أشكال التعاون ما بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها "

الشراكة هي "تلك العلاقات التي تقوم على أساس الاشتراك بين دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي بهدف توفير السلع والمنتجات لأغراض السوق المحلية أو للتصدير، على أن تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة فيه بنصيب من العناصر اللازمة لقيامها كالعمل ورأس المال، والمهارة الفنية بحيث تسعى كل منها لتحقيق أهداف معينة لازمة لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية بشكل مباشر أو غير مباشر"(التوني ،2002) .

"الشراكة هي إحدى الوسائل الفعالة لتدعيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول المساهمة، من خلال الاستغلال للإمكانيات والموارد المتاحة في هذه الدول، كما أنها تمثل إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي "(فلاحي ،2005).

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكننا تقديم تعريف شامل للشراكة الاقتصادية أنها تتمثل في نشاط اقتصادي ينتج بفعل تعاون أشخاص أو مؤسسات او دول واقاليم لهم مصالح مشتركة بهدف إنجاز مشروع معين، ويمكن أن تكون ذات طبيعة : تجارية، مالية، تقنية أو تكنولوجية.....الخ.

3.2. تاريخ العلاقة الاوروميتوسطيه:

كان لأوروبا تاريخ طويل وقديم مع الدول المطلة على المتوسط امتاز هذا التاريخ بعلاقات طغت عليها الحروب والغزوات بهدف السيطره على مقدرات الشعوب واستغلال ثرواتها ، وكان التاريخ الحديث يميل الى سيطرة مطلقة لاوروبا على الدول المطله على البحر المتوسط ، حيث لعب موقعها ومناخها وتوفر الثروات فيها عامل جذب مهم بالنسبة لاوروبا. لم تكن اوروبا الوحيدة ذات الاطماع

في السيطرة وبسط النفوذ بل إن كافة الدول العظمى بطريقة او اخرى حاولت وتحاول ايجاد موطئ قدم لها في المتوسط بل وفي القلب منه فلسطين، تارة من خلال الحروب والاستعمار وتارة من خلال خلق تحالفات وتعاون ، لهذا جاءت اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية في محاولة لمواجهة مباشرة مع التوجهات الامريكية من خلال طرح مشروع الشرق الاوسط الجديد والذي فشلت فية الادارة الامريكية حيث طُرحت الشراكة كبديل لهذا المشروع في محاولة من المجموعة الاوروبية ان تكون لاعباً رئيسياً في المنطقة بل ومقبول أيضاً.

نظمت اتفاقية روما عام 1957 (التي انشأت المجموعة الاقتصادية الاوروبية) العلاقات بين المجموعة وعدد من الدول من اتفاقيات تعاون وخاصة مع مستعمراتها السابقة وذلك لدمجها او من خلال اتفاقيات تجارية ذات مزايا تفضيلية، وفي هذا المجال طلبت الدول العربية من اعضائها عام 1959 الالتزام بمبادئ اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية لعام 1957 وقرار السوق العربية المشتركة ، والتي تقضي بعدم منح الدول العربية اية امتيازات لدول السوق الاوروبية المشتركة تتعارض مع مصالح الدول العربية، وان لا تقبل اية امتيازات او معاملات تختلف عن الامتيازات الممنوحة من قبل دول المجموعة الاوروبية لإسرائيل (الامام ،1993)

و يمكن القول ان اوروبا ادركت وعملت على تحقيق مصالحها بشكل مبكر جداً من خلال ادراكها الاهمية التي تنطوي عليها الشراكة والتعاون سواء على المستوى الاوروبي او على المستوى الدولي من خلال توحيد جهودها وتوجهاتها في الاطار العام لمواجهة التحديات والاخطار التي قد تلحق بها.

4.2. الخلفية التاريخية للاتفاقيات :

يمكن ارجاع بداية التعاون والحوار العربي والمتوسطي الاوروبي الى عام 1969 من خلال اتفاقية التعاون الموقعة مع كل من تونس والمغرب، بحيث فتحت السوق الاوروبية امكانية دخول المواد والمنتوجات المصنعة او نصف المصنعة لهذين البلدين دون جمارك او برسوم جمركية مخففة على المنتجات الزراعية ،وقعت اتفاقية مع تركيا في العام 1963، ومالطا في العام 1972، وقبرص 1973، والحوار العربي – الأوروبي في العام 1973. تم ابرام اتفاقيات تعاون مع اربع دول عربية عام 1976 وهي الاردن، سوريا، لبنان، ومصر غير ان هذا الحوار والتعاون شهد تراجعاً عام 1988، بحيث تم اعادة صياغة الاتفاقيات فأصبحت اقل انفتاحاً على الدول العربية بل تم التضييق والتشديد الاقتصادي والجمركي على هذه الدول مقابل منح كل من تركيا وقبرص واسرائيل شروطاً واجراءات

افضل، خاصة ان هذه المرحلة عرفت بسعي اسرائيل الى الانضمام للاتحاد الاوروبي.(صارم، 2000).

لم تبدأ فكرة الشراكة الأورو– متوسطية بالتبلور إلا في عام 1992 عندما أصدرت دول الاتحاد الأوروبي تحت تأثير فرنسا وإيطاليا وأسبانيا، وثيقة سميت " السياسة المتوسطية المتجددة " التي شملت جوانب عديدة للتعاون المالي ودعم الإصلاحات البنيوية لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط والبدء بسياسة انفتاح وإصلاح اقتصاديين. فمنذ أوائل التسعينات كان واضحاً أنّ المنطقة المتوسطية تسير باتجاه تشكيل قوة إقليمية جديدة لها مكانتها عالمياً، وكان الاتفاق على تنفيذ بنود إعلان برشلونة يشير الى تحول كبير يؤهل المنطقة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين على الرغم من كل العقبات التي تقف في طريق تشكيل هذه القوة الإقليمية وأولها القضية الفلسطينية التي تجعل من التعاون مع إسرائيل صعباً من جانب عدد كبير من الدول العربية المتوسطية في الوقت الذي تصر فيه إسرائيل على ممارساتها العنصرية ضد الشعب العربي الفلسطيني، ورفضها تنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة بعملية التسوية العربية – الإسرائيلية. لهذا جاءت الاتفاقيات في محاولة لجعل اسرائيل مقبولة عربيا وتنعم بعلاقات طبيعية من خلال الدعم والاغداق المالي على الاطراف المعنية . (التركماني، 2005).

اصبح واضحاً ان الشراكة الأورو – متوسطية هي علاقة بين طرفين غير متكافئين: شمال متقدم وجنوب متأخر أو في طريق النمو. إذ توجد فجوة كبيرة بينهما: فجوة اقتصادية واجتماعية في دخل الفرد (معدل دخل الفرد الأوروبي يساوي 12 ضعف دخل الفرد في الدول العربية المتوسطية)، وعمره، وتعليمه، وما يُنفق عليه في المجالات الصحية والثقافية ... الخ. وكذلك في الإنتاج، فان الناتج القومي الإجمالي (36 % من الشركاء الأوروبيين يملكون 95 % من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقتين (التركماني، 2004)

تميزت العلاقة الاوروبية العربية بخصوصية جغرافية وتاريخية، وكثافة الوجود العربي في أوروبا بحوالي 6 ملايين عربي، 68 % من إجمالي التجارة العربية مع اوروبا. وفي الواقع فإن ميراث أوروبا التاريخي وقربها الجغرافي من منطقة الشرق الأوسط، إلى جانب شبكة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تربطها بالمنطقة قد مكنتها من ان تلعب دوراً متميزاً ومسؤوليةً خاصة بالنسبة للشرق الأوسط (تركماني ،2004)

5.2. أهم العناصر الدافعة إلى الشراكة

ان دوافع المجموعة الاوروبية تنطلق اساسا من حرصها على رعاية مصالحها الحيوية والمستقبلية بل ومن اجل ضمان استمرارها وتعظيمها ما امكن ، ولهذا كان لابد للمجموعة الاوروبية من وضع خطة عمل تمكنها من الرد على التحولات التي تشهدها الساحتان الاقليمية والدولية وهذا لا ينفي باي حال البعد الجغرافي الذي يفرض نفسة على جميع الاطراف في ايجاد الية للتعاون والعمل المشترل بما يخدم مصالحهم ، حيث لا يملك اي طرف تجاهل الطرف الاخر بما ان حوض المتوسط هو الساحة الامامية التي ينطلق منها الأوروبيون جنوبا بما في ذلك الى القارة الافريقية كاملة وهو ايضا اهم المداخل بالنسبة للأمن الاجتماعي الأوروبي ، وفي الجانب الاخر ان الدول المتوسطية لا تخفي اعجابها وحاجتها لجارها الاكثر تقدماً وغنى (عبد الجابر،1996).

اتفقت اراء عديد من المحللين والخبراء في توصيف أهم العناصر التي وجهت أوروبا والعرب نحو الشراكة الأورو–متوسطية وعلى سبيل المثال لا الحصر (بدران ،1996،عبد الجابر،1996 ،Arisan1996، Cortes 1996، El-Iman1999، واخرون) حيث يمكن اجمالها في:

- انهيار جدار برلين في تشرين الثاني– 1989 والذي قلب الساحة الأوروبية الجغرافية والسياسية والاستراتيجية رأساً على عقب، حيث كان لتقدم العديد من دول وسط وشرق أوروبا للانضمام للاتحاد الأوروبي دور في إعادة توازن علاقات الاتحاد الأوروبي جنوباً.

- أصبحت ظاهرتا العولمة والإقليمية من الملامح الأساسية للاقتصاد العالمي، كما أصبح تكوين التجمعات الإقليمية الاقتصادية معالماً رئيسية تشكل الخريطة الجديدة للنظام العالمي الجديد.

- تشكل وعي لدى أوروبا بأن مشاكلها لا يمكن أن تحل داخل أوروبا وحدها، بل تحتاج إلى الفضاء المتوسطي لحل جزء من المشاكل الأوروبية. مثال ذلك : الهجرة التي تتطلب تعاوناً متوسطياً من خلال توفير الدافع للمهاجرين للبقاء في بلدانهم بدافع التنمية في بلدانهم مما يساعد على وضع حد للهجرة غير الشرعية، و " التطرف " لا يحل في أوروبا بل يقتضي أن يكون على مستوى متوسطي، وتلوث البيئة أيضا لا يمكن حله دون سياسة متوسطية.

- وعي حكومي وتكنوقراطي عربي بضرورة الانفتاح على التكنولوجيا والمعرفة ونقل العلم من أجل تنمية القدرات العربية، ووعي أهلي وفي بعض- الحالات العربية- حكومي بضرورة الأخذ بالأسلوب الديمقراطي بما هو تعددية فكرية وسياسية واحترام للرأي الآخر وتكريس لحقوق الإنسان، وهذا لا يمكن بدون شراكة حقيقية مع أوروبا.

- أمن أوروبا هو من أمن البحر الأبيض المتوسط، والأمن بمفهوم استراتيجي ليس الأمن العسكري فحسب بل الأمن الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، فلا يمكن أن تكون أوروبا مستقرة وبلدان الحوض الجنوبي للبحر المتوسط مضطربة إذ لابد أن ينتقل هذا الاضطراب فيؤثر على الاستقرار الأوروبي.

- كان تركيز المشروع الشرق أوسطي على المصالح الأمريكية والإسرائيلية دافعاً لأوروبا كي تعمل من أجل أن تبقى الشريك التجاري الأول مع الدول العربية، إذ أنها تستأثر بحوالي 40 % من حجم ما تستورده الدول العربية ، كما تستوعب الأسواق الأوروبية نحو 28 % من إجمالي الصادرات العربية، وقد كان هذا أحد الدوافع القوية لأوروبا لكي تسعى نحو تنمية العلاقات الأوروبية مع دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، لذلك فإنّ البعد الاقتصادي يشكل محور وركيزة الشراكة الأورو – متوسطية، والذي يعني تداخل اقتصاديات الدول المتوسطية، في الحوضين الجنوبي والشرقي مع دول الاتحاد الأوروبي في مجال اقتصادي أوسع.

- الشراكة تخدم التوجهات الأوروبية نحو تطوير عملية الاندماج الأوروبي، و إبراز الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية لها مناطق نفوذها مما يدعم موقفه في عملية المنافسة مع القوى الاقتصادية الدولية الأخرى. وفي كل الأحوال فإنّ المحرك الأساسي والهدف الرئيسي لفكرة الشراكة الأورو – متوسطية هو التنافس، الخفي والمعلن، بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي للسيطرة على مقاليد الأمور في المنطقة العربية. فالاتحاد الأوروبي يرغب أن يلعب دوراً في إدارة وتقرير شؤون المنطقة التي يرتبط بها بعلاقات ثقافية واقتصادية وتجارية تعود جذورها إلى أعماق التاريخ، خاصة بعد أن استفردت الولايات المتحدة بالمنطقة تحت حجة مصالحها الاستراتيجية، وخاصة النفطية.

- من مصلحة العرب تأسيس شراكة مع أوروبا بغية تأمين تطورهم وتقدمهم وتنميتهم، وفي المقابل من مصلحة أوروبا أن تساهم في الأمن الاستراتيجي للبحر الأبيض المتوسط حفاظاً على مصالحها وأمنها، ومن هنا يهدف الاتحاد الأوروبي إلى إقامة منطقة أمن واستقرار سياسي واقتصادي واجتماعي وتأمين مجال حيوي للنشاط الاستثماري.(تركماني ،2004)

يلاحظ مما سبق ان مشروع الشراكة الاورومتوسطية جاء بدوافع خاصة لدى الاطراف العربية من جهه والطرف الاوروبي الموحد والقوي من الجهة الاخرى ، كما ان هنالك اختلاف في دوافع الطرفين حتى قبل الاتفاق على المشروع حيث يعتبر هذا خلل مسبق كون العلاقة المشتركة مبنية على مصالح خاصة وليست على مصالح مشتركة او تقاطع في المصالح والتطلعات المستقبلية للمنطقة . وربما هذا يكون احد اهم اسباب تعثر المشروع بالرغم من التفوق الاوروبي والذي فصل الاتفاقيات وفق رؤيتة الخاصة كونه الشريك الاقوى اقتصاديا والعرب بحاجة الى هذا الشريك على امل ان يجنوا شيئا ما من هذا المشروع ويعوض حالة التفكك التي يعيش فيها على امل ادخال نموذج وحدوي لجانب العربي .

6.2. ملّخص اتفاقية الشراكة

توصل الاتحاد الأوروبي و منظمة التحرير الفلسطينية، لمصلحة السلطة الوطنية الفلسطينية، في نهاية عام 1996 بعد عدة جولات من المفاوضات إلى اتفاق وصف بالمرحلي أو الانتقالي على أساس مسار برشلونة (عملية الشراكة الأوروبية المتوسطية) التي تهدف إلى إقامة شراكة بين الدول القابعة على شاطئي المتوسط. كانت المفاوضات بين الطرفين تستند على أهمية العلاقات القائمة بين أوروبا من جهة و الشعب الفلسطيني من جهة أخرى، و على القيم المشتركة للطرفين التي تدعو إلى توطيد العلاقة و وضعها في الاطار القانوني على أساس الاحترام المتبادل و احترام المعاهدات و المواثيق الدولية وخاصة ميثاق الأمم المتحدة و معاهدة جنيف حول حقوق الإنسان و المبادئ الديمقراطية و الحريات الأساسية و السياسية والاقتصادية. وفي هذا المجال سوف نقدم ملخصا لاتفاق الشراكة الموقع بين الطرفين كما جاء على الصفحة الكترونية لاتحاد الغرف التجارية الفلسطينية :-

- تنص الاتفاقية على قيام المجموعة الأوروبية والسلطة الفلسطينية بإنشاء منطقة للتجارة الحرة تدريجياً خلال فترة انتقالية لا تتعدى نهاية عام2010.
- بموجب الاتفاقية يسمح بإدخال البضائع التي تستورها المجموعة الأوروبية ومنشأها الضفة الغربية وقطاع عزة حره بدون رسوم جمركية او اية رسوم اخرى لها نفس الأثر مجردة من التحديدات الكمية و اية اجراءات اخرى لها نفس الاثر.

- تنطبق الاتفاقية على منتوجات صناعية منشأها المجموعة الاوروبية والضفة الغربية وقطاع عزة خلاف المنتجات المدونة في ملحق 9 قائمة 2 للمعاهدة التي تم بموجبها انشاء المجموعة الاوروبية ، ويجوز للسلطة الفلسطينية ان تستمر في تحصيل رسوم جمركية على المنتجات الواردة المذكورة في ملحق 9 قائمة 2 طيلة مدة الاتفاقية او اية رسوم لها نفس الأثر بشرط ان لا تكون اعلى من تلك الرسوم المعمول بها في 1996/7/1.

- يمكن للجنة المشتركة من المجموعة الأوروبية والسلطة الفلسطينية ان تقرر بشأن امتيازات اضافية يمنحها الطرفان لبعضهما البعض على اساس متبادل .

- الغاء الرسوم الجمركية واية رسوم اخرى لها نفس الأثر والتي تنطبق على الواردات الى الضفة الغربية وقطاع غزة ومنشأها المجموعة الاوروبية خلاف المنتجات المذكورة في الملحقين (9،10)

- يجوز للسلطة الفلسطينية ان تفرض رسوم ضرائبية لا تزيد عن 25% من القيمة السوقية على المنتجات التي منشأها في المجموعة الاوروبية المذكورة في ملحق 10 قائمة 3 والتي يتم استيرادها الى الضفة الغربية وقطاع غزة ، ويتم الغاء الرسوم نسبيا وبالتدريج حتى تلغى كليا بعد مرور خمس سنوات من سريان الاتفاقية ما لم تمدد المدة بتفويض من اللجنة المشكلة لمدة اطول ، وبشرط عدم تجاوز القيمة الكلية للسلع عن 15% من الاجمالي الكلي للواردات من المنتجات الصناعية ذات المنشأ الأوروبي خلال العام المنصرم على ضوء احصاءات متوفرة .

- تستطيع المجموعة الاوروبية ان تستمر بالحفاظ على المنتجات الصناعية (منتجات زراعية مصنفة) كعنصر زراعي اذا كان منشأها الضفة الغربية وقطاع غزة .

- تعمل المجموعة الأوروبية والسلطة الفلسطينية على تحرير اكبر لتجارتهم تدريجيا في مجال الزراعة والمنتجات السمكية لصالح الطرفين.

- تخضع المنتجات الزراعية ذات المنشأ الأوروبي او الفلسطيني والمدونة في قوائم برتوكول رقم 2،1 للترتيبات الواردة في البرتوكول لدى استيرادها من الطرفين .

- اذا قامت المجموعة الأوروبية او السلطة الفلسطينية بتعديل الترتيبات التي تمت بمقتضى ،هذه الاتفاقية للمنتجات الزراعية يقومون بإعطاء الواردات ذات المنشأ في الطرف الاخر ميزة يمكن مقارنتها بنصوص ،هذه الاتفاقية ويخضع التعديل للمشاورات في اللجنة .

- لن يتم ادخال قيود جديدة تتعلق بالكميات على الواردات او ادخال اية اجراءات اخرى لها نفس الأثر على العمليات التجارية بين المجموعة الأوروبية والضفة الغربية وقطاع غزة.

- تحجم الاطراف عن اتخاذ اي اجراء او ممارسة ذات طبيعة مالية داخلية من شأنها ان تعتمد على التمييز بشكل مباشر بين منتجات طرف ومنتجات مشابهة منشأها في اراضي الطرف الثاني .

- يجري التشاور بين الاطراف داخل اللجنة المشتركة فيما يتعلق بترتيبات لإقامة اتحادات جمركية او مناطق تجارية حرة او بشأن مواضيع رئيسة اخرى متعلقة بسياستهم التجارية الخاصة بهم مع بلدا ثالثة وخاصة اذا كان منتميا للاتحاد الاوروبي؟

- لا يوجد في الاتفاقية ما يمنع الحظر او القيود على الواردات والصادرات او البضائع الموجودة في الترانزيت التي يمكن تبريرها على اساس الآداب العامة و السياسة العامة ، او الامن العام من حماية صحة وحياة الأنسان والحيوانات او النباتات ومن حماية الثروة الوطنية التي لها قيمة تاريخية او اثرية ، من حماية الملكية الفكرية والصناعية والتجارية او من لوائح تتعلق بالذهب والفضة ، وهذا الحظر او تلك القيود لن يشكلا وسيلة للتميز العشوائي او قيد مقنع على التجارة بين الاطراف .

- يهدف التعاون الصناعي بين الطرفين الى دعم السلطة الفلسطينية في جهودها لتحديث وتنويع الصناعة وخلق بيئة مناسبة للقطاع الخاص وللنمو الصناعي وذلك من خلال :-

1. تسهيل التعاون بين العاملين والاقتصادين من الطرفين وتسهيل التعاون الخاص بالسياسة الصناعية والمنافسة في اقتصاد مفتوح لتطوير الصناعة وتحديثها.
2. دعم سياسات تنويع الإنتاج والصادرات والمعابر الخارجية.
3. تعزيز البحث والتطوير والابتكار ونقل التكنولوجيا بما يفيد الصناعة.
4. تطوير المصادر البشرية المطلوبة للصناعة ورفع شأنها.
5. تسهيل الوصول الى التسهيلات المالية ذات المخاطر لمصلحة الصناعة الفلسطينية.

- تمنح اتفاقية الشراكة المرحلية حول التجارة والتعاون معاملة متبادلة للإعفاء الجمركي بالنسبة للمنتجات الصناعية التي تلتزم بقواعد المنشأ ، اما فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية ، فإن الاتحاد

الأوروبي يمنح المنتجات المستوردة ضمن نظام الحصص معاملة الاعفاء الجمركي او التعرفة الجمركية المخفضة، يسري الشئ نفسه على المنتجات الزراعية المستوردة من الاتحاد الاوروبي الى الضفة الغربية وقطاع غزة وتدعي شهادة المنشأ التي تمنح المنتج معاملة EUR1 .

قواعد المنشأ الأوروبية:

وفقا لقواعد المنشأ الأوروبية (يجب ان يكون المنتج قد تم الحصول عليه كليا) مستخرج أو مزروع (في الضفة الغربية).
أذا لم يكن المنتج تم الحصول عليه كليا من مصدر طرف ثالث ، يجب ان تخضع المواد غير ذات المنشأ لتحويلات ، ومعالجات كافية ومحددة وفقا لأحد الطرق التالية :-

- ان يخضع المنتج الى تغير في تصنيف التعرفة الجمركية وفقا لقوائم تحويل معروفة مسبقا.

- ان يخضع المنتج الى عمليات محددة تتم في الضفة الغربية او الاتحاد الأوروبي كقاعدة ، ويمكن القول ان الغسيل ،والتجزئة ، والتعبئة، والتجميع البسيط للأجزاء تعتبر تحويلات ومعالجات غير كافية لأستخدام مواد او منتجات غير ذات منشأ، كما ان استخدام مواد ذات منشأ مقيد بنسبة مئوية محددة.

- في حال استخدام مواد منشأها الاتحاد الاوروبي في الضفة الغربية وقطاع غزة، تعتبر ،هذه المواد كمدخلات ذات منشأ في صنع منتج جديد ، يسري الشئ نفسه على المنتجات الفلسطينية المستخدمة كمدخلات في الاتحاد الاوروبي من اجل ايجاد القواعد المطبقة على منتج محدد استخدام مواد غير ذات منشأ يجب على المنتج الإشارة الى رمز من ست (6) خانات للمنتج . (اتحاد الغرف التجارية الفلسطينية).

7.2 الشراكة الاورومتوسطية (مؤتمر برشلونه):

في ظل ظاهرة المنافسة العالمية واقتصاد السوق وتوسيع الاستثمارات، تلجأ الدول والمؤسسات الاقتصادية إلى إستراتيجيات تعاون فيما بينها بهدف زيادة المنفعة وتحقيق انتشار لها على المستوى الإقليمي والعالمي . وقد سعى الإتحاد الأوروبي قديما وحديثا لاتفاقيات شراكة وتعاون مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط وذلك للأهمية الإستراتيجية فهو ملتقى القارات الثلاث ، كما ان لهذه الدول ومواردها الطبيعية واتساع أسواقها وتنوع قواها البشرية ،والبعد الحضاري الذي تتمتع به بعدا اخر من أجل ضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي على حدود أوروبا وفي داخلها وكذلك فتح أسواق

للمنتجات الأوروبية في هذه الدول. والعمل على جعل منطقة البحر المتوسط منطقة تنعم بالرخاء والازدهار لساكنيها، تم عقد مؤتمر برشلونة في الفترة ما بين 27 – 28 /11/ 1995 بحضور وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي(عددهم 15 وزيرا) إضافة إلى وزراء ثماني"8" دول عربيـة (المغرب، الجزائر، تونس، مصر، سوريا، لبنان، الأردن، وفلسطين) إضافة إلى دول متوسطية أخرى من بينها تركيا، مالطا، وقبرص (وإسرائيل بصفة استثنائية) ولقد أقر المؤتمر الجوانب الآتية :(صران ،2001) .

1.7.2 الشراكة في السياسة والأمن:

تم اعتبار السلام والاستقرار في حوض البحر المتوسط هدفا جماعيا مشتركا تسعى لتحقيقه جميع الأطراف وبكل الوسائل ومن أهم المبادئ المعتمدة في هذا المجال مايلي:-

- التنسيق والعمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقوانين الأخرى المنبثقة عن القانون الدولي .

- العمل علي تطوير أسس ومبادئ الديمقراطية في النظم السياسية والاعتراف بحق كل دولة في اختيار نظامها السياسي والثقافي والاجتماعي والقضائي الذي يناسبها.

- احترام جميع الحقوق المتعلقة بسيادة الدولة والوفاء بما تعهدت به الأطراف من التزامات وفق القانون الدولي كحرية التعبير وحرية المساهمة في إحلال السلام وحرية الفكر والعقيدة والدين، والقضاء على التمييز على أساس الأعراق والجنسيات واللغات والأديان.

- احترام حقوق الشعوب في تقرير مصيرها.

- التسوية بالوسائل السلمية للخلافات بين الشركاء والامتناع عن التهديد باستعمال القوة .

- تعزيز التعاون في مجال الوقاية من الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات وتبييض الأموال.

- تعزيز الأمن في المنطقة من خلال منع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية و البيولوجية بالانضمام إلي المنظمات الدولية والإقليمية المهتمة بهذه الشؤون (كالوكالة الدولية للطاقة الذرية). (صران ،2001)

2.7.2.الشراكة الاجتماعية والثقافية تتمثل فيما يلي:

- تعزيز سبل الحوار واحترام الثقافات و الأديان كشرط مسبق للتقارب بين الشعوب والتأكيد على الدور الهام الذي ينبغي أن تلعبه وسائل الإعلام في هذا الإطار.

- التأكيد علي أهمية قطاع الصحة، وتطوير الموارد البشرية مع ضرورة احترام الحقوق الاجتماعية والإنسانية.

- التعاون من أجل التقليل من الضغوط الناجمة عن الهجرة ووضع برامج محلية ووطنية للتدريب المهني وإيجاد فرص عمل محلية و القضاء على الهجرة غير الشرعية .

- تشجيع اللقاءات بين الشباب للاندماج الحضاري والتبادل الثقافي وفق برامج تعاونية تهدف إلى دفع العلاقات بين الطرفين عبر الجامعات (كالجامعة المتوسطية UNIMED و وسائل الاتحادات التجارية العامة والخاصة).

- العمل على محاربة الإرهاب والقضاء على هذه الظاهرة واتخاذ الإجراءات الكفيلة لإيجاد حل لمشكلة تجارة المخدرات والجرائم الدولية والرشوة والفساد. (صران ،2001)

3.7.2. الشراكة الاقتصادية والمالية:

تتمثل الشراكة الاقتصادية والمالية حسب ما جاء به مؤتمر برشلونة في النقاط الآتية:

- تحسين شروط وظروف معيشة السكان برفع مستوى التشغيل وتخفيض الفوارق التنموية بين الدول الأوروبية من جهة و دول جنوب المتوسط من جهة أخرى.

- تشجيع التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي بين دول المنطقة.

- التعاون المالي وذلك برفع المساعدات المالية الأوروبية الممنوحة للشركاء المتوسطين بصفة ملموسة.

- دعم الاقتصاد الحر وتطويره ووضع الإطار القانوني والتنظيمي الملائم لاقتصاد السوق، مع إعطاء الأولية للقطاع الخاص .

- اعتماد إجراءات فيما يخص شهادة المنشأ (قواعد المنشأ) وشهادة الأصل وحماية الملكية.

- دعم التنمية الاقتصادية وتحسين شروطها من خلال تشجيع الادخار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، مع التأكيد على الشروط التي تساعد على الاستثمار وإزالة الحواجز والعراقيل التي تعيقه وبالتالي نقل التكنولوجيا ورفع مستويات التصدير. (صارم ، 2001).

بالإضافة إلى هذا فقد تضمن إعلان برشلونة إشارات أخرى في الجانب الاقتصادي أهمها

- التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.
- أهمية الحفاظ علي الثروة السمكية.
- الدور الحيوي لقطاع الطاقة في الشراكة الأورو– متوسطية.
- مسألة المياه و تنظيمها وإدارتها وتنمية الموارد المائية.
- التعاون من أجل عصرنة وتحديث القطاع الزراعي والعمل على تطوير البنية التحتية .

أن الهدف من الشراكة الأورو– متوسطية هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة من خلال بناء منطقة تبادل حر أورو–متوسطية واسعة، وفي هذا الإطار أكد المشاركون في برشلونة بخصوص الجانب المالي بأن إقامة منطقة للتبادل الحر والوصول إلى شراكة حقيقية يتطلب دعما ماليا وذلك لتشجيع النمو الداخلي لهذه الدول، وهذا ما تجسد آنذاك في موافقة المجلس الأوروبي على منح مساعدات مالية قدرت بـ 3.435 مليون أورو في الفترة ما بين 1995– 1999 في شكل اعتمادات من ميزانية المجموعة الأوروبية بالإضافة إلي مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار. وتدخل هذه المساعدات في إطار ما يسمى ببرنامج (MEDA) . (حبيب ، 2003)

8.2. أبعاد الشراكة في العالم العربي

حتى نتمكن من فهم اعمق لطبيعة العلاقة الاوروبية المتوسطية وبشكل خاص الاوروبية العربية لا بد لنا معرفة ابعاد للشراكة الأورو– متوسطية في العالم العربي ومقومات نجاحه كما يراها خبراء ومحللون من أهمها:

- تتمثل أهم عناصر قوة المشروع المتوسطي في كونه خارج الإشراف الأمريكي المباشر، وبذلك يتلافى المشاعر والحساسيات العربية تجاه المشروع الشرق أوسطي، كذلك فإن أهم ما يميزه هو الوضوح – النسبي– للمنافع التي يمكن أن تتحقق للدول العربية المتوسطية.

- يحتل البحر الأبيض المتوسط مكانة متميزة في السياسات الدولية المعاصرة، لأهميته الجيو – استراتيجية منذ أقدم الحضارات الإنسانية وحتى الوقت الحاضر. وسيظل كذلك طالما أنه ينفرد بموقعه الجغرافي، في كونه يمثل منطقة الاتصال الرئيسة بين قارات العالم القديم الآفرو– أورو– آسيوي.

ثمة مصادر عديدة ترى أن العلاقات الخاصة بين جانبي حوض المتوسط كانت، وما تزال، تجسد البعد الواقعي الذي فرض نفسه من خلال وقائع الحياة وتطورات العوامل الاقتصادية والاستراتيجية، وبفعل هذه المعطيات فقط تبلورت مجموعة من الشراكات المتبادلة.

أخذ المشروع المتوسطي شكلا مؤسسيا في اجتماع برشلونة لوزراء خارجية دول الشراكة الأورو – متوسطية، حيث شاركت في المؤتمر 27 دولة (15 دولة من الاتحاد الاوروبي و12 من الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط) تمثل قرابة 600 مليون نسمة، أو حوالي 8 % من سكان العالم. وعلى غرار المشروعات الأخرى، هناك افتراضات رئيسة وراء السعي إلى تعاون أعمق وأكثر قوة بين دول الجوار على جانبي البحر المتوسط، أهمها الفوائد الاقتصادية، وتعظيم الأمن، وخفض التوتر، وتجنب مخاطر الصراعات المسلحة. أكثر من ذلك، فإنّ دول شمال المتوسط تبدو وكأنها وصلت إلى استنتاج مفاده أنّ التنمية الحقيقية على نطاق واسع في الجنوب هي مطلب رئيسي، ليس فقط لمصلحة شعوبها، ولكن أيضا لأمن شمال المتوسط.

تتضمن الشراكة الأورو– متوسطية قضايا الأمن والاسقرار وارتباطهما بالتعاون الاقتصادي والثقافي، وقد تبلورت هذه القضايا في ثلاثة أبعاد متداخلة: البعد السياسي والأمني، والبعد الاقتصادي والمالي، والبعد الاجتماعي والثقافي والإنساني.

أ – **البعد السياسي والأمني:** يمثل تجربة الاختبار الصعب بين الطرفين لكونه يتضمن ثلاث قضايا رئيسية: عملية التسوية العربية – الإسرائيلية، وميثاق الأمن والسلام والاستقرار، والوقاية ومحاربة الإرهاب. ويمكن أن نحدد أهم مبادئ هذا البعد من الشراكة كما يلي:

- احترام حق وسلامة أراضي الدول وإقامة علاقات حسن الجوار فيما بينها.
- عدم استخدام القوة في النزاعات بين الدول الأطراف وحثها على حل خلافاتها بالطرق السلمية.
- تقوية التعاون بين الدول الأطراف لمحاربة الإرهاب.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأطراف.
- أهمية انضمام الدول المشاركة إلى الاتفاقيات ذات الصلة بخطر استخدام أسلحة الدمار الشامل ونظم التحقق الخاصة بها وكذلك منع الانتشار النووي.

تضمن الإعلان الإشارة إلى عملية السلام في الشرق الأوسط، وورد بها ذكر مبدأ " الأرض مقابل السلام " و " عدم احتلال أراضي الغير بالقوة "، وكذلك حق الدول في استخدام الوسائل المشروعة وفقاً لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة في ممارسة السيادة وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

وإذا كانت أوروبا تركز على الجانب الأمني الذي يهمها (الهجرة، والإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل)، فإنّ الجانب العربي المتوسطي يهمه الكشف عن عمق التغيير في الموقف الأوروبي من قضايا الصراع العربي – الإسرائيلي، وبالتالي التسوية العربية – الإسرائيلية، باعتبار أنّ قضية فلسطين تحتل مركز هذه القضايا ومهما تبدلت أشكال هذا البعد من الشراكة، وتعددت أطرافه، فلا يمكن عزله عن تيارات السياسة الدولية، والصراع بين القوى السياسية والاقتصادية في العالم. ذلك لأنه، في نهاية المطاف، يرمي إلى تحقيق الأمن والاستقرار والسلام في الفضاء الأورو– متوسطي، التي تتركز فيها مجموعة واسعة من المصالح الأوروبية والعربية.

ب– **البعد الاقتصادي والمالي:** وهو متعدد الجوانب، فالحاجات الاقتصادية العربية من أوروبا تتركز حول رفع كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية، وخلق بدائل جديدة للدخل القومي بالإضافة إلى موارد النفط، وإقامة صناعات حديثة في مختلف قطاعات الإنتاج، وتنمية وتطوير التكنولوجيا الحديثة في الأقطار العربية. وفي المقابل، فإنّ أوروبا تحصل على مميّزات كثيرة في علاقاتها مع العرب، ليس حاجتها إلى النفط العربي فحسب، بل حاجتها إلى اتساع السوق الاستهلاكية العربية (حوالي 300 مليون نسمة).

وتم التعبير عن ذلك من خلال الأهداف طويلة الأجل التي حددتها الدول الأعضاء للشراكة، وهي: الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتحسين أوضاع المعيشة عن طريق زيادة فرص التوظيف وتقليص حجم الفجوة التي تعانيها عملية التنمية في المنطقة الأورو – متوسطية، ودعم التعاون والتكامل الإقليمي.

لقد نصت اتفاقية برشلونة على وضع آلية لإقامة منطقة للتبادل الحر قبل نهاية العام 2010 مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات عديدة لدول جنوب المتوسط، فمثلا تركيا تشكل منذ عام 1996 جزءا من " الاتحاد الجمركي الأوروبي "، وتونس والمغرب ومصر وقعت تباعاً في الأعوام 1995 و 1996 و 2001 اتفاقيات شراكة ثنائية مع الاتحاد الأوروبي، وما زالت دول عربية أخرى في مرحلة المفاوضات. وكل ذلك يندرج ضمن إطار الإعلان التأسيسي في برشلونة الذي ينص على " مواصلة وتطوير السياسات المبنية على مبادئ اقتصاد السوق ... والبدء بإصلاح وتحديث البنى الاقتصادية والاجتماعية انطلاقاً من الأولوية المعطاة لتنمية القطاع الخاص ".

ج– **البعد الاجتماعي والثقافي والإنساني:** وهو أعم وأشمل من البعدين السياسي والاقتصادي، لأنه يتجه – في جوهره – إلى الإنسان، ليس من خلال الصلات الحكومية فقط، بل من خلال تنشيط العلاقات بين المنظمات غير الحكومية، فضلا عن أنه يتسم بالحركية والتنوع والاستمرار. ويثير هذا البعد عدة قضايا رئيسية، من أهمها: إشكالية تنقل الأشخاص في الفضاء الأورو – متوسطي، ومسألة حقوق الإنسان وعلاقات الدول بالجمعيات غير الحكومية.

ويفترض البعد الثقافي التعمق في أوجه التعاون للتقريب بين المفاهيم والقيم بين شعوب بلدان البحر الأبيض المتوسط، وإيجاد تيارات ثقافية تخدم ذلك التواصل عندها تستطيع الشعوب المتوسطية أوروبيون وعرب وغيرهم أن يتفهم كل منها مشاكل وقضايا الشعوب الأخرى، وان يحدد القضايا المشتركة أيضا.

وضمن هذا السياق، ورد في الإعلان الختامي للمؤتمر التأسيسي في برشلونة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1995 بالتزام الدول الموقعة بـ " تطوير دولة القانون والديمقراطية في نظامها السياسي و احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وضمان الممارسة الحقيقية والشرعية لهذه الحقوق والحريات، بما فيها حرية التعبير وحرية التفكير والعبادة الفردية والجماعية من دون أي تمييز بسبب

عرق أو جنسية أو دين ". ويقول أيضاً بضرورة " احترام وفرض احترام التنوع والتعددية في مجتمعات هذه الدول وتشجيع التسامح، ومحاربة العنصرية وكره الأجانب ".

لقد ادرك العرب ضرورة الانفتاح على التكنولوجيا والمعرفة، ونقل العلم من أجل تنمية القدرات العربية، وهذا يتطلب الانفتاح على المراكز الحضارية الكبرى وخاصة الشراكة مع أوروبا. فمن المصلحة الحيوية للعرب أن يؤسسوا شراكة مع أوروبا، بغية تأمين تطورهم وتقدمهم وتنميتهم، وفي المقابل من مصلحة أوروبا أن تسهم في الأمن الاستراتيجي للبحر المتوسط حفاظاً على مصالحها وأمنها. (تركماني ، 2004)

9.2. تجربة التكامل العربي المغربي في اطار اتفاقيات الشراكة الاوروميتوسطية.

لقد تعددت محاولات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية خلال النصف الأخير من القرن العشرين، حيث كانت أبرز هذه المحاولات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومجلس التعاون الخليجي، كما سجلت محاولات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول العربية المتوسطية مثل إتحاد المغرب العربي واتفاقية أغادير التي تضم أربع دول عربية متوسطية في محاولة لإقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها.
فالعمل الاقتصادي العربي المشترك الذي إنطلق بعد إنشاء الجامعة العربية عام1945 تأثر في مراحله الأولى بالرؤية الوحدوية التي سادت الساحة العربية خلال حقبة الخمسينات والستينات إذ أخذ العمل المشترك المنهج التجاري للتكامل الاقتصادي كتعبير عن الرغبات السياسية آنذاك .أما في السبعينات والثمانينات فقد أثرت نتائج الطفرة النفطية على العمل الاقتصادي العربي المشترك إذ طفى أسلوب إقامة المشاريع العربية المشتركة) ذات التمويل الحكومي بالغالب (وعمل المؤسسات المالية وصناديق التمويل العربية الوطنية و الإقليمية عليه .وفي التسعينات انعكست نتائج النظام التجاري العالمي وعلاقة الدول العربية به و بأطرافه على العمل العربي المشترك فكان الإعلان على إقامة منطقة تجارة حرة عربية تتويجا لمخاض العمل العربي المشترك طوال العقود الماضية وانسجاما مع مسار علاقة الدول العربية بمنظمة التجارة العالمية وبدولها ومجموعاتها ألرئيسية. (المنيف،2010).

تأسس إتحاد دول المغرب العربي بين خمس دول وهي ليبيا ,تونس ,الجزائر ,المغرب وموريتانيا عقب توقيع إتفاقية مراكش في 17 /2 / 1998 فعلى الصعيد الاقتصادي تم إنشاء مجموعة من اللجان وهي اللجنة المالية والجمركية ,لجنة الاقتصاد , وقد أسند لها القيام بالدراسات الاقتصادية للجنة العليا لوضع مشروع التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء موضع التنفيذ.

لقد عرفت السنوات التي أعقبت تأسيس الإتحاد المغربي تطورا هاما في مجال العلاقات الاقتصادية , ويتضح ذلك من خلال اجتماع وزراء الخارجية في ديسمبر , 1990 الذي وضع فيه المحاور الأساسية للتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء ,وقد حددت هذه المحاور في ثلاثة عناصر اقتصادية رئيسية وهي :

ا- **منطقة للتبادل الحر** :و كان الهدف منها رفع جميع الحواجز الجمركية أمام حركة تدفق السلع الصناعية و الزراعية ذات المنشأ المغربي والموجهة للاستهلاك داخل الإتحاد ,وكان من المفروض تحقيق ذلك قبل عام
.1992

ب – **إتحاد جمركي** :وهدفه توحيد النظام الجمركي في الدول الأعضاء , و بالتالي توحيد التعرفة الجمركية بين الدول الخمس من جهة و بين الدول الأخرى ,و كان من المفترض الوصول إلى هذا الاتجاه قبل عام 1995 إلا أنه لم يتحقق أيضا.

ج –**سوق مغربية مشتركة** : وتهدف إلى توحيد السياسات الاقتصادية فيما يتعلق بحركة و انتقال الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال بين دول الإتحاد ,و كان من المتوقع الوصول إلى ذلك قيام عام
.2000

د –**الاندماج الاقتصادي المغربي** :وذلك بتوحيد سياسات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الفارسي،2004)

ويتفق الكثيرون أن الإطار المؤسسي للمغرب العربي يعد مناسبا لتفعيل التكامل الاقتصادي بين هذه الدول ، بحيث أن تفعيله يحتاج إلى إزالة العراقيل الآتية) :

1. اشتراط قاعدة الإجماع لتطبيق قراراته.
2. إيجاد نظرة موضوعية عقلانية ، لإلغاء التداخل السياسي بالاقتصاد.
3. ألارتجال وعدم وضوح الأولويات.
4. سوء اختيار قيادات العمل المشترك.
5. تغليب الشعوبي على القومي ، وتجاهل المصلحة العليا المشتركة.
6. تغليب النظرة القطرية عند اقتراح توطين المشروعات على حساب الجدوى الاقتصادية والمزايا النسبية .

7. طغيان الهاجس السياسي والأمني، دعم النظرة القطرية، والادعاء بالسيادة. (عبد الكريم،2012)

1.9.2 إتفاقية أغادير

تم التوقيع على إتفاقية أغادير بالمغرب في 25 /2/ 2004 من طرف أربع دول عربية من جنوب المتوسط هي : المغرب ,مصر ,الأردن ,تونس لإنشاء منطقة تجارة حر ة,حيث دخلت حيز التنفيذ الفعلي في ,27/3/2007 كما أن الانضمام إلى الاتفاقية مفتوح لكل الدول العربية وخاصة المتوسطية منها لتفعيل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي كما تأمل الدول المؤسسة لاتفاقية أغادير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:-

1. إنشاء منطقة التبادل الحر بصفة تدريجية خلال فترة انتقالية لا تتجاوز تاريخ 1 /2005/1.

2. تطوير النشاط الاقتصادي ودعم التشغيل,و زيادة الإنتاجية وتحسين المستوى المعيشي للدول الأطراف.

3. تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية للدول الأعضاء وخاصة التجارة الخارجية والزراعة والصناعة، النظام الضريبي، المجال المالي، الخدمات،الجمارك.

4. التقريب بين التشريعات في المجالات الاقتصادية بهدف توفير المناخ الملائم للاندماج الاقتصادي بين الأعضاء.

ومن الممكن اعتبار أن اتفاقية أغادير جاءت لتفعيل ما تضمنته اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي من حيث أهلية الدول المشاركة في تلك الاتفاقيات لتحقيق التكامل القطري فيما يخص منشأ التصدير إلى الإتحاد الأوروبي ,بشرط أن تتواجد اتفاقيات تجارة حرة بين هذه الدول ترتكز على أسس مشتركة لقواعد المنشأ التي تنظم علاقة هذه البلدان مع الإتحاد الأوروبي(.الإسكو،2005)

وبموجب إتفاقية أغادير تخضع السلع الصناعية المتبادلة بين الدول الأطراف عند الإستيراد لنظام تفكيك الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل على النحو التالي:-

1. الإلتزام بالإعفاء التام للقوائم الخاضعة للتفكيك الفوري والسريع مع الإتحاد الأوروبي عند دخول الإتفاقية حيز النفاذ ,وهي القوائم الملحقة بالإتفاقية.

2. إستمرار العمل بالإعفاءات الفورية المنصوص عليها في الإتفاقيات الثنائية.

3. أما السلع الصناعية الأخرى الخاضعة للرسوم الجمركية غير المفككة فوريا فتم إعتماد تاريخ 1/5/ 2005كحد أقصى للفترة الإنتقالية والتي تجري على مرحلتين، الأولى بدءا من تاريخ دخول الإتفاقية حيز النفاذ بحيث يتم التخفيض بنسبة 80 % و الثانية أنه من المفترض أن يكون قد بدأ في عام 2005 العمل لإعفاء كلي بنسبة 100 %. (– من نص إتفاقية أغادير).

كما تجدر الإشارة إلى أن تفعيل إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في بداية عام1997 والتوقيع على إتفاقية أغادير في العام 2004 ،جاء في ظل ظروف عالمية وعربية تختلف عن تلك التي سادت في العقود السابقة،التي يمكن إيجازها فيما يلي):

أ- تقارب الأنظمة الإقتصادية والتجارية للدول العربية بعد إنحسار دور الدولة في الإقتصاد و إزدياد دور القطاع الخاص وإنتهاج برامج الخصخصة وإعادة الهيكلة في معظم الدول العربية.

ب – إ تساع حجم السوق العربية سواء من حيث عدد السكان أو القوة الشرائية وتقارب مستويات التنمية بين الدول العربية الأمر الذي يزيد من مكاسب تحرير التجارة.

ج –دخول النظام التجاري العالمي مرحلة جديدة بإنشاء منظمة التجارة العالمية وإزدياد عدد الدول العربية الأعضاء فيها إثنا عشرة دولة مما يعني خضوع معظم تجارة الدول العربية لأحكام المنظمة التي تقبل بالتكتلات الإقليمية.

د –دخول العديد من الدول العربية في إتفاقات تجارة حرة أو شراكة مع الإتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة مما يعني تحريرا لتجارتها مع الشركاء الرئيسيين ويسهل من عملية دخولها ترتيبات تجارية إقليمة مع الدول العربية الأخرى.

هـ –إبتعاد الدول العربية التدريجي عن إستراتيجية التنمية القائمة على إحلال الواردات و التركيز على الصناعات الموجهة للتصدير والتركيز على تحرير السوق العربية الأقرب و الأكثر ملائمة لنجاح تلك الإستراتيجية. (المنيف،2010)

10.2. تجربة تونس ضمن اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية.

تحكم العلاقات الأوروبية – المتوسطية منذ العام 1995 مجموعة من الاتفاقات التي منحت العلاقات صيغتها الحالية. وكانت تلك الاتفاقات بدأت بما عُرف بعملية برشلونة التي كان الهدف منها تحقيق تقدم اقتصادي ومشاريع مشتركة، وكان أحد أبرز بنودها السعي إلى تحقيق تقدم في عملية السلام، ومن هناك بدأت العديد من البرامج المشتركة التي رافقتها صيغ تمويلية جديدة لبعض المشاريع التي من شأنها تحقيق تقدم اقتصادي وإجراء حوار بين الشريكين. وأُنفقت مبالغ طائلة من قبل دول الاتحاد الأوروبي، لكن النتائج في ما يخص أهداف الشراكة الأوروبية – المتوسطية المتمثلة بتعميق الأمن على ضفتي المتوسط، والحد من الهجرة، خصوصاً من دول شمال أفريقيا، وتعزيز التنمية الاقتصادية، وإحداث تقدم في عملية السلام، لم تقترب حتى من الأهداف الموضوعة. وأدرك الأوروبيون هذا الأمر مبكراً، ومن هنا بدأ البحث عن صيغ أخرى حملت عناوين مختلفة، فكان التحول من اتفاقات الشراكة الثنائية إلى اتفاق الجوار الأوروبي وآخرها كان الاتحاد من أجل المتوسط.

كانت تونس اول دولة توقع على اتفاقية الشراكة في عام 1995 والتي دخلت حيز التنفيذ عام 1998 ولم تخرج الاتفاقية في اطارها العام عن الاتفاقيات الاخرى ضمن الشراكة الاورمتوسطية وفي الجانب الاقتصادي يمكن اعتبار تونس اكثر دولة عربية متوسطية استفادت من الاتفاقيات نسبيا كونها من البداية عملت على الاصلاحات الهيكلية المطلوبة . وقد سعت تونس ضمن دول المغرب العربي الى ايجاد تكتل يمكنها من تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التي وقعت عليها وحتى نعرف مدى الاستفادة التونسية من الاتفاقيات نستعرض بعض المؤشرات الاقتصادية عن الاقتصاد التونسي.

لتونس اقتصاد متنوع ونشيط يملك قطاعات زراعية وتصنيعية وسياحية و للحكومة دور بارز في التحكم بالاقتصاد فالتدخل الحكومي في عجلة الاقتصاد قوي إلا أنه بدأ يقل في عقد التسعينات مع الاتجاه نحو الخصخصة، وتبسيط البنية الضرائبية. حققت تونس في التسعينات نموا حقيقيا بلغ 5.5% وتباطأ معدل التضخم .وكان العامل الأساسي في هذا النمو الاقتصادي زيادة عائدات قطاع السياحة والتجارة.

بدأ تطبيق اتفاق الشراكة الأوروبية بين الاتحاد الأوروبي وتونس في 1998/3/1 وكان أول اتفاق يطبق بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر ألمتوسط ،وطبقا للاتفاق ستقوم تونس بإزالة حواجز التجارة مع الاتحاد الأوروبي على مدى العقد التالي. وقد أصبحت تونس شريكا كاملا للاتحاد الأوروبي في

عام 2008 كا ان تونس مستمرة في عملية الخصخصة وتحرير الاقتصاد التونسي وتحسين أداء الحكومة التونسية وسياساتها حتى يومنا هذا.

بلغ الدخل الفردي السنوي للمواطن في تونس في عام 2010 (5319) ديناراً مقابل (2788) ديناراً عام 2000 كما حدّد منوال التنمية للعشرية 2016-2007 هدف مضاعفة الدخل الفردي للمواطن ليصل إلى حدود 8000 دينارعام 2016. وقد بلغت القوة الشرائية في تونس 63 مليار دولار في عام 2005 قابلها4,600 دولار كمتوسط للدخل القومي للفرد في تلك السنة وهو رقم متوسط نسبيا إذا ما قورن بمعدل الدخل في الدول الخليجية وعالي إذا قورن بمعدلات الدخل في باقي الدول العربية. إذ يعتبر دخل الفرد التونسي الأعلى بين الدول غير النفطية في الوطن العربي وأفريقيا . وهذة الأرقام تلخص الاقتصاد التونسي:

1. 12%نسبة البطالة حسب إحصاء قامت به مكاتب التشغيل.
2. 6.5%نسبة نمو الاقتصاد التونسي وهي نسبة مرتفعة مقارنة بدول الخليج العربي.
3. 2.8%نسبة السكان تحت خط الفقر (أقل من400دولار سنويا)
4. 40% من العاملين في تونس يعملون في قطاع الخدمات و 34% في قطاع الصناعة و26 % في قطاع الفلاحة حسب المخطط ال11 لالتنمية المصادق عليه من الرئيس فان نسبة البطالة ستنخفض إلى 10% وسيتم توسيع الطبقة الوسطى لتشمل 82 % من السكان. (المعهد الوطني للإحصاء التونسي، 2010)

على رغم أن تونس في حالة عجز في الميزان التجاري رغم أنها تغطيه بالكامل وتساهم السياحة بتغطية 50 بالمائة من هذا العجز وتستأثر البلدان الأروبية بالنصيب الأكبر من المبادلات التجارية وهي تتعامل كذلك كثيرا مع بلدان المغرب العربي وخاصة ليبيا فهي تستورد منها النفط والغاز وتصدر لها منتوجات كثيرة ولكامل بلدان المغرب العربي تقريبا. انتهجت تونس منذ سنة 1987 استراتيجية تنموية تميزت بالشمولية والتدرج، حيث شهدت البلاد تطورا اقتصاديا، ففي العام 2007 حقق الاقتصاد التونسي نسبة نمو بلغت 6.3% مقابل 5.5% سنة 2006. كما تراجع مؤشر المديونية حيث تراجعت مؤشراتها إلى مستويات معقولة من ذلك انخفاض نسبة الدين الخارجي إلى حدود 44% من الدخل القومي الإجمالي.).(وسلاتي ،2009).

تطور الدخل الفردي السنوي للمواطن في تونس1994-2010

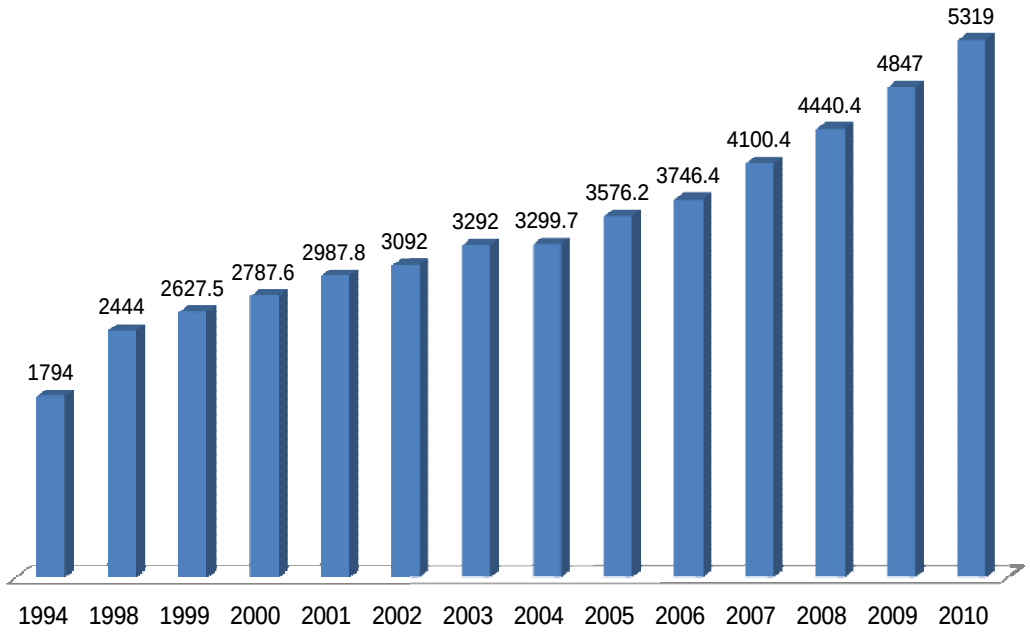

الشكل (1.2) : تطور الدخل الفردي السنوي للمواطن في تونس1994 -2010: المعهد الوطني للإحصاء التونسي 2011

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ تطورا كبيرا حصل في دخل الفرد التونسي بعد توقيع اتفاقيات الشراكة الامر الذي يؤكد مدى استفادة تونس وحسن استخدام الاتفاقيات وحرص الدولة على الانفتاح الاقتصادي .

يعبر الميزان التجاري لاي بلد ما عن نشاط الحركة التجارية وقدرة البلد على ادارة التوازن ما بين الصادرات والوردات ومن خلال الجدول ادناة نلاحظ ان الاختلال في الميزان التجاري التونسي ليس كبيرا ولكن علينا ادراك ان الاقتصادي التونسي خدماتي وليس صناعي بالدرجة الاولى حيث تولي الحكومة التونسية اهمية بالغة للسياحة وهو ما يساهم كثيرا في الدخل القومي التونسي كما ان الصادرات التونسية تعتمد بالاساس على دول فرنسا واسبانيا ويطاليا.

الجدول (1.2) اجمالي الصادرات والواردات التونسية 2000–2011 مليون دينارتونسي

السنة	الصادرات	الوردات	العجز
2000	16168.7	17601.4	1432.7
2001	17994.5	19886.2	1891.7
2002	17310.0	19243.7	1933.7
2003	17197.3	19358.9	2161.6
2004	18208.5	19979.9	1771.4
2005	18813.6	19993.4	1179.8
2006	19624.9	21562	1937.1
2007	21850.8	23512.6	1661.8
2008	22580.4	24739.3	2158.9
2009	21297.7	22749.3	1451.6
2010	23231.9	26362.8	3130.9
2011	22050.6	25999.6	3949.0

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء التونسي 2012

1.10.2المبادلات التجارية بين تونس والاتحاد الأوروبي

اتفاق الشراكة كان بمثابة الحافز والدافع بما حقق الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد والمؤسسات وأضفى حركه ذات توجه تصاعدي على المبادلات التجارية بين تونس والاتحاد الأوروبي الذي يظل الشريك التجاري الأول للبلاد 80"%من الصادرات و70 % من الواردات. كما تنوعت هيكلة الصادرات التونسية باتجاه السوق الأوروبية إذ ارتفعت حصة الصناعات الميكانيكية والكهربائية من 12.7% سنة 1996 إلى 24.1% سنة 2006 وتبرز هذه الحركية أيضا من خلال وضعية الميزان التجاري التونسي الذي كان يعانى من عجز هيكلي وأصبح خلال السنوات الأخيرة يحقق فائضا مع أهم الشركاء التجاريين الأوروبيين .

سجلت الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي تطورا سنويا بمعدل 10%عام 1996 إلى عام 2006 في حين تقدمت الواردات بنسق اقل يبلغ 7.5% وهو ما انعكس إيجابا على توازنات الميزان التجاري. وتحسن تبعا لذلك معدل التغطية من 76.7% عام 1995 إلى 92.7%عام 2006 أي بزيادة أفضل من نسبة تغطية الميزان التجاري العام 77 % وفق معطيات وزارة التجارةالتونسي. (وسلاتي، 2008).

تمكنت تونس من الانخراط الكامل في منظمة التبادل الحر مع اوروبا في مطلع عام 2008 بعد ان استكملت كافة الاجراءات والاصلاحات الهيكلية على مدى 12 عام وبهذا تكون اول دولة عربية تسيجيب لمتطلبات دخول منظمة التبادل الحر مع اوروبا من التفكيك الجمركي مع اوروبا حيث اعتمدت مخطط تفكيك تدريجي مما اكسب الصناعة التونسية المتانة والقدرة التنافسية .

بطبيعة الحال لا يمكن مقارنة تونس بقلسطين بقدرتها على الاستفادة من الاتفاقيات كون الاولى دولة مستقلة وبها مؤسسات عريقة وفلسطين ما زلت تحت الاحتلال الذي يحرمها من كل المقدرات ويفرض عليها سياساتة ويحد من امكانية تطوير اقتصادها بشكل رئيسي كونها السوق الاستهلاكية الاولى للمنتجات الاسرائيلية .

11.2 الاتحاد من اجل المتوسط

لم تكن العلاقات بين الاتحاد الأوروبى ودول جنوب البحر المتوسط قد استقرت بعد، فقد كان هناك نوع من الشد والجذب طول الوقت وكانت تجرى محادثات ومفاوضات رسمية وغير رسمية وتصريحات من هنا وهناك، ولكن الكل يشعر بأن هناك شيئا ما يحتاج إلى ضبط. وحدثت اجتهادات كثيرة وأدلى كل بدوله. فدول المتوسط غير راضية تماما عن مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الاتحاد الأوروبى، فى ظل عملية برشلونة أو سياسة الجوار الأوروبى، بالرغم من أن العلاقات الثنائية بين معظم الدول الأعضاء فى الإتحاد الأوروبى و دول جنوب المتوسط كانت فى معظم الأحيان قوية ومستقرة ولها تاريخ طويل من المصالح المشتركة، وهى تزداد يوما بعد يوم إلى الأفضل. وفى كثير من الأحيان كان يحدث خلط بين ما تحقق على المستوى الثنائى، وهو كثير، وما تحقق على يد المفوضية الأوروبية، وهو قليل. والاتحاد من جانبه لم يكن راضيا تماما عن مستوى العلاقات مع دول الجنوب، والتى يشوبها مطالبة الاتحاد أن تقدم دول الجنوب على إصلاحات سياسية واقتصادية لم يتحقق الكثير منها بعد، لأنها صيغت بطريقة استفزازية، ولم يكن هناك مراعاة للإختلافات بين دول جنوب المتوسط ودول شرق أوروبا التى استجابت بسرعة لحاجتها الشديدة إلى الإنضمام للإتحاد الأوروبى أو على الأقل الحصول على مباركته. وكان من الطبيعى أن تتشدد دول جنوب المتوسط بأن هذه الإصلاحات يجب أن تتبع من الداخل، وأنها لا تتلقى أوامر خارجية من أحد. فضلا عن أنها يجب أن تتم بالتدريج خوفا من زعزعة الإستقرار. ووافق الاتحاد الأوروبى من ناحية المبدأ على أن يخفف الضغط، فى انتظار أن تتم الإصلاحات بشكل تدريجى فى مجالات الديموقراطية وحقوق

الإنسان والتعددية السياسية وتداول السلطة وحرية الرأى ، ولكن هذا لا يمنع من آن لآخر من ذكر هذه الأمور والتلميح بأن ما يحدث أقل بكثير من المتوقع، والإلحاح بطرق شتى للتذكير بذلك.

وفى هذا المناخ غير المستقر أحيانا والمستفز أحيانا أخرى، فضلا عن تواضع الإداء الأوروبى لأسباب عديدة ، قدم نيقولاى ساركوزى مبادرته باقامة "الإتحاد من أجل المتوسط" ضمن القضايا التى أثارها فى حملته الانتخابية قبل توليه الرئاسة الفرنسية فى عام 2007 ، من ضرورة إنشاء اتحاد من أجل المتوسط يتكون من دول الاتحاد الأوروبى المطلة على البحر المتوسط ودول جنوب وشرق البحر المتوسط وهى: تركيا – سوريا – لبنان – إسرائيل – مصر – ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب. وكان من رأيه أنه لابد من اقامة "اتحاد" بين هذه الدول وليس فقط "اتفاقيات مشاركة"، من أجل تنسيق سياساتها وعدم تركها هكذا تتخذ كل منها ما تراه من سياسات خارجية. كما كان على يقين من أن اتفاقيات المشاركة بين الاتحاد الأوروبى وهذه الدول ثبت أنها ليست كافية ولا حتى مجدية، وأن "ترقيعها" بسياسة الجوار الأوروبى والطنطنة بأنها ستأتى بالمعجزات، لم يأت بنتيجة ايجابية، وانتشر الحديث عن جدوى كل هذه الضجة التى يحدثها الإتحاد الأوربى بلا طحين. وسارع ساركوزى الى ووضع خطة عمل طموحة لمبادرته الجديدة المستحدثة والتى لم يسبقه أحد فى التفكير فيها للخروج من المأزق. (الجمال،2008) .

تأسس الاتحاد من أجل المتوسط (UFM)Union for the Mediterranean ، في 13 تموز عام 2008 خلال قمة باريس استكمالاً للشراكة الأورومتوسطية (Euro–Med) والمعروفة أيضا باسم عملية برشلونة، التي تأسست في عام 1995. ويشكل الاتحاد من أجل المتوسط إطارًا للعلاقات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية بين الاتحاد الأوروبي والشركاء ببلدان جنوب وشرق المتوسط، مسترشدًا بالأهداف المنصوص عليها في إعلان برشلونة، أي العمل نحو تهيئة مجال للسلام، والاستقرار، والأمن، ومشاركة الرخاء الاقتصادي إضافة إلى الاحترام الكامل للمبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وتعزيز التفاهم بين الثقافات والحضارات في منطقة أوروبا والبحر المتوسط.

تم إنشاء الأمانة العامة للإتحاد من أجل المتوسط بمبادرة من رؤساء 43 دولة وحكومة من المنطقة الأورومتوسطية في باريس يوم 2008/7/13. وفي اجتماعهم بمدينة مرسيليا في 4/ 11/ 2008، قرر وزراء الخارجية أن تحتضن برشلونة مقر الأمانة العامة، التي اعتُمد نظامها الأساسي في 3 /3/ 2010 من قبل كبار مسؤولي الدول الأعضاء في الإتحاد من أجل المتوسط. وقد تم توقيع اتفاقية

المقر بين الإتحاد من أجل المتوسط وحكومة أسبانيا يوم 4 /5/ 2010، والتي حصلت بموجبها الأمانة العامة على امتيازات وحصانات منظمة دولية تحت القانون الأسباني.

الإتحاد من أجل المتوسط هو شراكة متعددة الأطراف تهدف إلى زيادة القدرة على التكامل والترابط الإقليمي بين الدول الأورومتوسطية. كما أن الإتحاد من أجل المتوسط مستوحى من الإرادة السياسية المشتركة المتمثلة في إنعاش الجهود الرامية إلى تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة للسلام والديمقراطية والتعاون والازدهار. ولعل إنشاء أمانة مشتركة يمثل حجر الزاوية في هذه الشراكة. ذلك أن الأمانة العامة تُسهم في تعزيز الملكية المشتركة للعلاقات المتوسطية الجديدة من خلال مشاريع ملموسة في مجال التعاون الإقليمي.

تحددت سلطات الأمانة العامة ومهمتها في إعلاني باريس ومرسيليا وكذلك في النظام الأساسي المعتمد في 3 \3\ 2010. وتجدر الإشارة إلى أن سلطات الأمانة العامة للإتحاد من أجل المتوسط تركز على تحديد وإعداد وتنفيذ وتنسيق المشاريع الإقليمية، التي تتماشى مع مبادئ القانون الدولي وقواعده، وتهدف إلى تعزيز وتقوية التعاون وتؤثر إيجاباً على حياة المواطنين.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن قادة الدول ورؤساء الحكومات حددوا – عند إطلاق الإتحاد من أجل المتوسط – ستة مجالات ذات أولوية في البيان الختامي لقمة باريس:

- إزالة التلوث من البحر الأبيض المتوسط.
- طرق النقل البحري والبري السريعة.
- الحماية المدنية.
- الطاقات البديلة: الخطة المتوسطية للطاقة الشمسية.
- التعليم العالي والبحث، الجامعة الأورومتوسطية.
- مبادرة تطوير الأعمال المتوسطية.

هذا ويركز الإتحاد من أجل المتوسط أنشطته منذ عام 2011 على المجالات ذات الأولوية المذكورة أعلاه. فطبقا لمضامين إعلان مرسيليا، يجب أن يُراعى مبدأ التنمية المستدامة في المشاريع المقترحة على الأمانة العامة، كما يتعين أن يتضمن كل مشروع:

- السعي إلى المساهمة في الاستقرار والسلام في المنطقة الأورومتوسطية برمتها
- الحفاظ على المصالح المشروعة لأي عضو في الإتحاد من أجل المتوسط

- الأخذ بعين الاعتبار مبدأ "السرعات المتفاوتة"
- احترام قرار البلدان الأعضاء المشاركة في مشروع جاري عندما تطرأ عليه تطورات إضافية.

يجتمع أعضاء الإتحاد من أجل المتوسط بانتظام على مستوى كبار المسؤولين من وزارة الخارجية لكل بلد من البلدان الثلاثة والأربعين ومؤسسات الإتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية. وتضطلع اجتماعات كبار المسؤولين بمراقبة وتنسيق عمل الإتحاد من أجل المتوسط، حيث تصادق على ميزانية الأمانة العامة وبرنامج عملها إلى جانب إعداد الاجتماعات الوزارية. كما تناقش مقترحات المشروعات المطروحة على الأمانة العامة للموافقة عليها وإقرارها. ويتخذ كبار المسؤولين القرارات بتوافق الآراء.

وقد أدرجت قمة باريس، المنعقدة بتاريخ 13\7\2008، مبدأ الرئاسة المشتركة بين الشمال والجنوب باعتباره واحداً من التدابير الرامية إلى تعزيز الملكية المشتركة وتحسين التوازن بين جميع الأطراف المشاركة في هذه العملية. (النظام الاساسي لاتحاد من اجل المتوسط،2010)

يمكن القول بان الاتحاد من اجل المتوسط جاء امتداد لمشروع الشراكة الاورومتوسطية ومعتمدا عليها تماما وهو استكمالا للمشروع الاوروبي من حيث الاهداف والمقاصد الاوروبية وجاء نتيجة فشل مشرةع الشراكة و محاولة لاحيائه من جديد مع بعض الاضافات التي ربما تكسبة زخما جديداً.

12.2. الاقتصاد الوطني الفلسطيني

منذ احتلال اسرائيل لما تبقى من ارض فلسطين التاريخية عام 1967 وحتى يومنا هذا والاقتصاد الفلسطيني ملحقا بالاقتصاد الاسرائيلي، والذي بات تطورة اسيرا لعلاقة قسرية غير متوازنة مع الاقتصاد الاكبر حجما والاكثر نموا وديناميكية. منذ 1967/6/4 واصلت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة على اتباع سياسيه تدميرية ممنهجة ضد الاقتصاد الفلسطيني اساسها تحويل الضفة الغربية وقطاع غزة الى سوق استهلاكي للمنتجات والخدمات الاسرائيلية حتى تلك الفاسدة منها ، وابقاء السوق الفلسطيني مصدرا رخيصا للأيدي العاملة . وكان نتاج ،هذه السياسه وجود تشوهات بنيوية متأصلة في الاقتصاد المحلي حيث توسعت فية الانشطة الخدماتية و الهامشية على حساب الانشطة الانتاجية التنموية والذي بدوره ادى الى اضعاف قدرة الاقتصاد الفلسطيني الانتاجية وعرقلة نموه الطبيعي ،واستمرت القيود الاقتصادية الخانقة للاقتصاد الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية التي بدأت عام 1993 تحت العديد من المبررات والمتطلبات الامنية المفروضة اسرائيليا حيث لم تتمكن عملية السلام من ازالة العقبات والخروج من دائرة السيطرة والتبعية الاسرائيلية بل زادت الاعباء على

الاقتصاد الفلسطيني حيث مازالت اسرائيل تتحكم بالمعابر وتصادر الارض لصالح الاستيطان وتفرض الاغلاقات وتعرقل حركة الافراد والبضائع وتتحكم بكافة المصادر الطبيعية الفلسطينية .

اذا كان جوهر الازمات التي يواجهها الاقتصاد في مختلف البلدان يتمثل في المشاكل الناتجة عن ارتفاع الاسعار، والتضخم، وتفاوت العرض والطلب، وشح الموارد، وتقلب اسواق الاسهم والسندات، وشح الموارد والبطالة والفقر .. وغيرها . فأن جوهر الازمة التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني تكمن في وجود احتلال عدواني مستعد من اجل تحقيق اهدافه لتدمير البنى التحتية ،والثروات الزراعية ، والمصانع، وتعطيل حركة التجارة ، ومصادرة الممتلكات وحصار الناس وايجاد بيئات طاردة مهما كان هناك من امكانيات واعدة للاقتصاد الفلسطيني وحتى نتمكن من امتلاك صورة عن الاقتصاد الفلسطيني لا بد لنا من استعراض بعض المؤشرات الاقتصادية التي تدلل على مدى نمو هذا الاقتصاد او تراجعه خلال فترة معنية (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ،2011)

استمرت سياسات تدمير القدرات الانتاجية الفلسطينية الزراعية والصناعية والاستيلاء على الموارد المتاحة، مع تصعيد سياسات العزل والاغلاق وتقطيع التواصل بين المدن والقرى والمناطق الفلسطينية، وتقيد حرية الحركة والتنقل،،هذه الامور مجتمعة شكلت معوقا لتطور الاقتصاد الفلسطيني وقدراته الذاتية، واستمرار حدة الفقر حيث اظهرت تقديرات الجهاز المركزي لإحصاء الفلسطيني(شباط 2011)ان 45% من السكان يعانون من الفقر اي يعجزون عن استيفاء حاجاتهم الأساسية من المأكل والملبس والسكن ، كما انعدم الامن الغذائي لنحو 37.8% من السكان طبقا لمكتب الامم المتحدة لتنسيق المساعدات (اذار 2011) فقد ادت الممارسات الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني لا سيما ممارسات العزل والتقيد والحصار، الى خفض فرص كسب العيش امام المواطن الفلسطيني ، مما ادى لاعتماد اكثر من 1.2 مليون فلسطيني على المساعدات الانسانية لتأمين جزء من احتياجاتهم الأساسية ، وهو ما اطلقت علية الامم المتحدة مصطلح " أزمة الكرامة الانسانية في الاراضي الفلسطينية المحتلة " . التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ،(2011)

رغم استمرار جهود السلطة الفلسطينية في برنامجها الهادف لتأسيس بنية مؤسسية متطورة قادرة على ادارة الدولة الفلسطينية المستقلة المأمولة طبقا للوثيقة التنموية الفلسطينية (فلسطين : انهاء الاحتلال واقامة الدولة ،2010–2011) الا ان حجم الانجاز كان محددا بالسقف المنخفض الذي فرضته ممارسات الاحتلال الاسرائيلي ، وهو ما ادى الى مواصلة الاعتماد على المساعدات المقدمة من المجتمع الدولي .

لكي نتمكن من التعرف على الاقتصاد الفلسطيني ومواطن الضعف والقوة لا بد لنا من الاطلاع على بعض المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية والتي تعكس مدى التقدم او التأخر في النمو الاقتصادي خلال سنوات محددة من عمر السلطة الفلسطينية بالرغم من ان الاستقرار السياسي هو احد اهم العوامل المؤثرة في تذبذب المؤشرات وعدم استقرارها . حيث لم يطرأ اي تغير جوهري على مكانة الاراضي الفلسطينية من حيث المستوى المعيشي او المستوى الاقتصادي خلال العام 2012. اذ ما زالت المؤشرات الاقتصادية تشير الى ان الاراضي الفلسطينية ظلت في مصاف الدول النامية ووفقا لتصنيف البنك الدولي عام 2008 فهي من الدول النامية ذات الدخل المنخفض والتي يتراوح فيها متوسط دخل الفرد بين 979 دولار الى 3855 دولار امريكي.

في عام 2008 بلغ نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي بالاسعار الثابتة في الاراضي الفلسطينية 1356.3 دولار امريكي ، حيث بلغ في الضفة الغربية 1723.2 دولار امريكي وفي قطاع غزة لم يتعد 806.3 دولار امريكي اما في عام 2011 فقد ارتفع معدل دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة الى 1635.2 دولار امريكي مسجلا بذلك ارتفاعا بمقدار 8.90% بالمقارنة مع عام 2010 كما يبين الجدول رقم (2.2)

جدول رقم(2:2): الناتج المحلي الاجمالي في الاراضي الفلسطينية للأعوام 2004-2013 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)

السنة	الاراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
2004	4329.2	2336.0	1493.2
2005	4796.7	3003.8	1792.9
2006	4609.6	3130.7	1478.9
2007	4913.4	3152.9	1383.5
2008	5212.1	3947.3	1264.8
2009	5663.6	4304.6	1359.0
2010	6122.3	4609.6	1513.3
2011	6882.3	5011.2	1781.1
2012	7314.8	5409.0	1905.8
2013	7477.0	5464.3	2012.7

(الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني،الحسابات القومية، 2014)

ان التطورات التي طرأت على حجم الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي في الاراضي الفلسطينية لم تكن متماثلة في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 2011 شهد الناتج المحلي بالاسعار الثابتة زيادة تعادل 10.4% بالمقارنة مع عام 2010 في الضفة الغربية في حين وصل في قطاع غزة 17.57%. وبالرغم من الارتفاع الكبير الذي تحقق للناتج المحلي الاجمالي في قطاع غزة الا ان نسبة مساهمة الضفة الغربية في الناتج المحلي الفلسطيني ما زالت مرتفعة ووصلت عام 2011 الى 74.2% . بينما ساهم قطاع غزة بما نسبة 25.8% وهذا لا يتناسب مع حجم السكان في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة . كما النتاج المحلي الاجمالي في الضفة الغربية بلغ 5464.4 في عام 2013 و2012.7 في قطاع غزة ففي الضفة الغربية شكل السكان نسبة 62.9% من حجم السكان الكلي في الاراضي الفلسطينية بينما وصلت ،هذه النسبة في قطاع غزة الى 38.1% . هذا الوضع يشير الى تفاوت انتاجية الفرد في كلتا المنطقتين . (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2014).

بالنظر الى اهمية مساهمة الانشطة الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي في الربع الثالث من عام 2012 نجد ان قطاع الخدمات هو الاهم في مساهمتة في الناتج المحلي الاجمالي هذا يشير الا ان الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام هو اقتصاد خدماتي كما هو موضح في الشكل ادناه

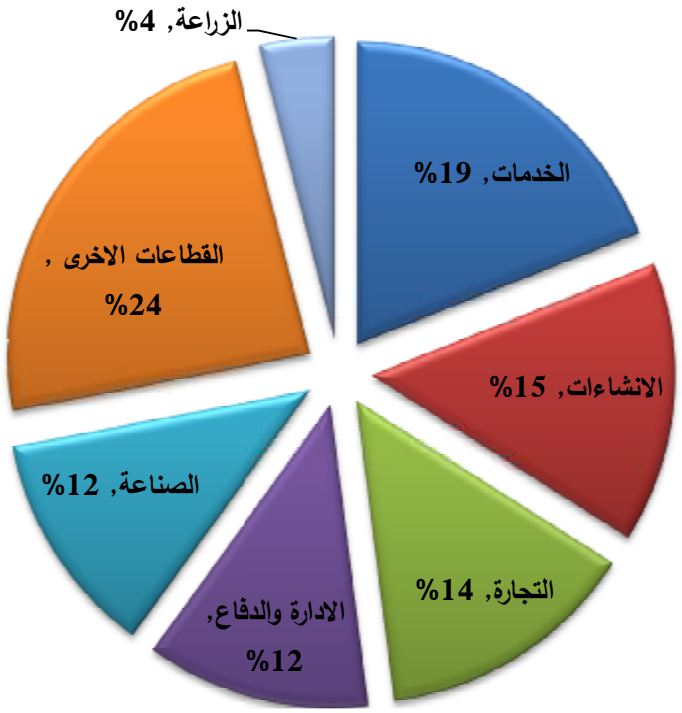

الشكل رقم 2:2 : مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الاراضي الفلسطينية للربع الثالث من عام 2012(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2012)

بالنظر الى معدل دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة كل على حدى نجد انهما ما زالا غير متساوين الا ان الفجوة بينهما تقلصت بشكل كبير بسب النمو الذي شهدة قطاع غزة عام2011 بالمقارنة مع الصفة الغربية في نفس العام ، فمعدل دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الضفة الغربية وصل عام 2011 الى 2037.6 ، بينما وصل هذا المعدل في قطاع غزة في نفس الفترة الى 1042.8 ، وعلى الرغم من هذا النمو الا ان الفجوة في معدل دخل الفرد بين الضفة الغربية وقطاع غزة قد ازدادت من 978.20 دولار عام 2010 الى 994.8 دولار عام 2011 كما هو في الجدول رقم (3.2)

جدول رقم 3:2:- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الاراضي الفلسطينية بالاسعار الثابتة 2004-2013 القيم بالدولار

السنة	الاراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
2004	1358.1	1472.0	1184.1
2005	1459.4	1515.2	1374.5
2006	1360.1	1534.8	1096.1
2007	1406.0	1681.9	991.3
2008	1449.1	18305	978.1
2009	1529.8	1943.0	914.1
2010	1606.4	2025.1	985.7
2011	1752.5	2181.5	1121.1
2012	1807.5	2251.3	1159.0
2013	1793.3	2214.0	1182.9

المصدر:(الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني،الحسابات القومية، 2014).

على الرغم من النمو الاقتصادي الذي حققته الأراضي الفلسطينية في السنوات الاخيرة الا انها ما زالت تعاني من خلل مزمن بين حجم العرض من القوة العاملة وحجم الطلب عليها، حيث ما زالت معدلات البطالة فيها مرتفعة وتصل الى اكثر من 20% منذ عام 1995 حتى الربع الثالث من عام 2012 باستثناء عامي 1998 و1999 . هذا الوضع يشير ان ما يحدث في الاراضي الفلسطينية هو نمو اقتصادي بدون تنمية اقتصادية . ويعود الخلل الى عدم تنمية القدرة الاستيعابية للقطاعات الاقتصادية

المختلفة وتمكينها من خلق فرص عمل كافية للزيادات المطردة في عرض القوة العاملة الفلسطينية . ولا نقلل هنا من صعوبة ذلك بسبب التشوهات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني والتي نتجت عن سياسات الاحتلال الاسرائيلي لإلحاقه وإتباعه للاقتصاد الإسرائيلي منذ عام 1967 وحتى الوقت الحاضر. بالاضافة الى سيطرة الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967 وحتى يومنا هذا على معظم الموارد الاقتصادية الفلسطينية . (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2014)

يعتبر انتشار الفقر والتفاوت في توزيع الدخل من اهم المؤشرات على انخفاض مستويات المعيشة والتي تؤدي الى عدم تحقيق تنمية حقيقية . وتشبه الاراضي الفلسطينية في ذلك معظم الدول النامية وبالذات تلك التي تصنف بالدول ذات الدخل المنخفض . حيث يطرأ لم اي تغير يذكر على نسبة الفقر في الاراضي الفلسطينية في عام 2011 بالمقارنة مع عامي 2009 و2010. ففي عام 2011 بلغت نسبة الفقر بين الافراد وفقا لانماط الاستهلاك الشهري 25.8% وتشير البيانات الى انتشار الفقر بشكل واسع في الاراضي الفلسطينية وفقا لخط الفقر الوطني ففي عام 2011 وصلت نسبة الافراد الفلسطينين الذين يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الوطني (2293 شيكل للاسرة المكونة من 5 افراد) الى 47.6% بواقع 35.6% في الضفة الغربية و67.1% في قطاع غزة وكذلك الامر بالنسبة للافراد الذين يعانون من الفقر فالنسبة ما زلت مرتفعة ووصلت عام 2011 الى 12.9% وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري للأسرة . بواقع 7.8% في الصفة الغربية و21.1% في قطاع غزة . ان انتشار الفقر في الاراضي الفلسطينية كما هو مشار الية يشير الى التفاوت في توزيع الدخل ان النمو الاقتصادي الذي تحقق خلال السنوات الماضية القليلة كان نموا دون تنمية . الامر الذي يشير الى ان منافع النمو الاقتصادي كانت محصورة لدى الفئات الغنية ولم تشمل الفئات الفقيرة .(بكدار،2012)

يحتل قطاع التجارة الخارجية اهمية كبيرة في الاقتصاد الفلسطيني من خلال مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وتاثيره على الفروع الاقتصادية الانتاجية الاخرى كالزراعة ، والصناعة والبناء والتشيد ، وغيرها من القطاعات الاخرى ، وتأثيرها على سوق العمل ومستويات الاسعار من ناحية ومن خلال دوره في توفير السلع غير المنتجة محليا من مستلزمات الانتاج والسلع الاستهلاكية وتصريف الفائض من الانتاج المحلي من ناحية اخرى.

على الرغم من ان الجانب التصديري في التجارة الخارجية يعد مؤشرا للنمو الاقتصادي ،حيث تعتبر الصادرات امرا ضروريا لدعم ميزان المدفوعات، وتحقيق النمو في الناتج المحلي الاجمالي وخلق فرص العمل ، فإن جانب المستوردات في معادلة الميزان التجاري تحتل ايضا اهمية في عملية التنمية

الاقتصادية كونها تعتبر متطلبا اساسيا للمجتمع ،لأنها تمكن المنتجين والمستهلكين من الحصول على سلع يتعذر انتاجها محليا سواء كانت سلعا صناعية كألآت ومعدات،او سلعا استهلاكية، اضافة الى اهمية توفير المواد الخام والسلع الوسيطة اللازمة لعملية الاستثمار والانتاج، وبالتالي تكمن اهمية المستوردات في هيكلها وقدرتها على خدمة الجانب الاستثماري على حساب الجانب الاستهلاكي.

تظهر البيانات الصادرة حول التجارة الخارجية مدى الفجوة بين كل من الصادرات والواردات الفلسطينية ، والتي تعكس مدى العجز في الميزان التجاري بشقيه السلعي والخدمي، حيث تشير البيانات والاحصائية الى انه ومنذ ان تسلمت السلطة الوطنية الفلسطينية ادارة النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1994 ولغاية الربع الثاني من العام 2012،لم تتمكن الصادرات السلعية الفلسطينية من تجاوز 20% من قيمة الواردات السلعية ، وفي ذات السياق تعكس تركيبة الواردات السلعية الفلسطينية مدى الخلل والتشوه في تركيبة التجارة الخارجية الفلسطينية والتي تشير الى ان الواردات الاستهلاكية الى الاراضي الفلسطينية شكلت اكثر من 80% من قيمتها . (التقرير الإستراتيجي الفلسطيني، 2011)

كما ان المتتبع لبيانات التجارة الخارجية منذ عام 1995 ولغاية 2011 وكما يظهر في الجدوال رقم (3.2)، يجد ان الميزان التجاري السلعي يعاني من عجز مزمن بلغ 4003.2 مليون دولار مع نهاية العام 2011، في حين وصلت نسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي 41.0%مع نهاية العام ذاته ولا تشير البيانات الصادرة حول حجم التبادل التجاري بالاسعار الثابتة مع نهاية الربع الثاني من العام 2012 الى اي جديد فقد وصلت قيمة الواردات السلعية 2128.7 مليون دولار فيما لم يتعد حجم الصادرات الفلسطينية خلال الفترة ذاتها 367.7 مليونا وبحجم بلغ 1761 مليون دولار لغاية نهاية النصف الاول من العام 2012، وهو ما يظهر مدى انكشاف الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاديات الخارجية .

جدول رقم 4:2 صافي الميزان التجاري السلعي ونسبة العجز الى الناتج المحلي الإجمالي 2011/2004

السنة	صافي الميزان التجاري السلعي (العجز)	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة عجز الميزان التجاري السلعي الى الناتج المحلي الاجمالي (%)
2004	-2209.8	4198.4	%52.6
2005	-2049.5	4634.4	%44.2
2006	-2275.0	4619.1	%49.3
2007	2689.9	5182.4	%51.9
2008	-2815.7	6247.3	%45.1
2009	-3105.9	6719.6	%46.2
2010	-3080.7	9330.6	%37.0
2011	-4003.2	9775.3	%41.0

جدول رقم (4.2) (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية ، لعدة سنوات.)

ويظهر حجم التبادلات التجارية الفلسطينية الاسرائيلية مدى تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي على وجهة الخصوص ، حيث بلغ اجمالي قيمة الواردات السلعية المرصودة خلال الربع الثاني من العام 2012 حوالي 1109 مليون دولار وبلغت حصة اسرائيل منها 60% اما الصادرات السلعية فلم تتجاوز 185 مليون دولار ، وتجاوزت حصة اسرائيل منها 164 مليون دولار وبنسبة 88% من قيمتها الاجمالية (ماس ،2012)

13.2. التجارة الخارجية الفلسطينية

يقصد بالتجارة الخارجية التحركات الدولية للسلع والخدمات وهي مصطلح اقتصادي يعود الى حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة ، ويعتبر تبادل المنتجات من السلع والخدمات بين الدول من ضرورات الحياة ، حيث يتيح ذلك حصول كل دولة على ما لا يتوفر لديها من ضرورات الحياة لشعبها والتي قد تتدخل ظروف طبيعية او فنية او راسمالية من عدم انتاجه لديها، كما انها تعتبر مؤشرا يدل على مدى ما يحرز من تقدم اقتصادي واجتماعي وسياسي لرسم السياسة التجارية والاقتصادية للاستيراد والتصدير وتقرير اي الحمايات يمكن الالتجاء اليها من خلالها يستطيع رجال الاعمال تقرير سياساتهم العامة فيما يتعلق باستيراد البضائع و تصديرها. (صقر،1997).

يحتل قطاع التجارة الخارجية أهمية كبيرة في الاقتصاد الفلسطيني ، ويعود ذلك لعدة عوامل تتعلق بتأثير التجارة الخارجية على الفروع الاقتصادية الإنتاجية وسوق العمل وميزان المدفوعات ومستويات الأسعار من ناحية ، ودورها الأساسي في توفير احتياجات السوق المحلية من مستلزمات الإنتاج والسلع الاستهلاكية وتسويق المنتجات الفلسطينية ذات الارتباط الوثيق بالأسواق الخارجية من ناحية أخرى . ويساهم القطاع التجاري بما نسبته 11–13% من الناتج المحلي الإجمالي ، ويستوعب ما نسبته 18% من الأيدي العاملة الفلسطينية . (الصوراني، 2006)

نظرا للأهمية التي يكتسبها قطاع التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية وتأثيرها على حياة الشعوب ،كما ان العامل السياسي والاستقرار يعتبر احد اهم روافد التجارة الخارجية وفي الحالة الفلسطينية ونتيجة للظروف السياسية التي تعرض لها الاقتصاد الفلسطيني وعدم استقرارة بل كان وما زال سوقا استهلاكية للاقتصاد الاكثر تطورا ونموا وهو الاقتصاد الاسرائيلي وذلك بفعل سياسة الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية . وفي هذا المجال سوف نستعرض بشكل موجز الظروف التي اثرت على الاقتصاد الفلسطيني والتجارة الخارجية بشكل خاص من خلال استعراض المراحل التي مرت بها الحالة الفلسطينية وشكلت منطلقات جديدة في كل مرحلة.

تخللت الفترة الممتدة ما بين عام 1968–1987 حيث بدأت باحتلال بقية فلسطين وشهدت تغيرات سياسية واقتصادية جذرية اثرت على مجمل اداء الاقتصاد الفلسطيني ونموة ، فكانت اسرائيل تتعامل مع السوق الفلسطيني كامتداد طبيعي لسوقها وعززت احكام سيطرتها علية و خلال ،هذه الفترة توقفت العلاقات التجارية الفلسطينية مع العالم اجمع باستثناء الاردن وذلك وفقا لاحكام التجارة الداخلية ولكن في ظل سيطرة اسرائيلية مستمرة على الاقتصاد الفلسطيني .كانت الصادرات السلعية تنمو خلال الفترة الممتدة من عام 1968–1998 بمعدل 2.1% سنويا في الضفة الغربية و1.6% سنويا في قطاع غزة ، بينما كان معدل الصادرات السلعية في الضفة الغربية 127 مليون دولار الفترة 1968–1998 فقد ارتفع الى 173 مليون دولار خلال الفترة الممتدة من عام 1988–1994 والى اكثر من 230مليون دولار خلال الفترة 1995–1998 حيث لم تكن الصادرات السلعية تشكل اكثر من 35% في الضفة الغربية من اجمالي الصادرات الكلية (ماس ،2000).

خضع الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة الممتدة ما بين عام1988–1994 الى تطورات في الوضع السياسي وخاصة مع بداية الانتفاضة الفلسطينية الاولى وسياسة المقاطعة الفلسطينية للبضائع الاسرائيلية وفرض اسرائيل مزيدا من القيود على حركة الاشخاص والبضائع وفرض سياسة العقوبات

الجماعية ، كما شهدت ايضا ،هذه الفترة فك الارتباط مع الاردن وفرضت اسرائيل سياسة الاغلاقات المتكررة والحصار شبة الدائم اضافة الى البدء في عملية التسوية السياسية مطلع التسعينات خلال ،هذه الفترة لم يتغير شيء يذكر على حركة التجارة الخارجية الفلسطينية بل ان الحالة الاقتصادية الفلسطينية شهدت ما يعرف بحالة اقتصاد الصمود والاعتماد على الذات ضمن الامكانات المتاحة. في العام 1994 الذي شهد التوقيع على اتفاقية السلام مع اسرائيل والذي تم بموجبه تسليم السلطة الفلسطينية ادارة النشاط الاقتصادي وتوقيع اتفاقيات مختلفة ، وخاصة اتفاق باريس الاقتصادي والذي اصبح الاطار العام المرجعي للعلاقات التجارية الفلسطينية مع العالم الخارجي والذي اعطى اسرائيل مزيدا من السيطرة والتحكم والربط القصري للاقتصاد الفلسطيني مع الاقتصاد الاسرائيلي الاكثر تقدما ونموا في ظل السيطرة المطلقة لحركة البضائع والافراد مع العالم الخارجي .(الجعفري ،1998) .

انخفضت اهمية الصادرات السلعية الى الصادرات الكلية الى اكثر من 25% في الضفة الغربية خلال الفترة 1988–1994 ويعود ذلك الى القيود التي فرضتها اسرائيل على تدفق السلع من الضفة الغربية الى اسواق التصدير ، في الوقت الذي لم تفرض فيةه اية اجراءات على تدفق صادرات الخدمات الرئيسية ومن جهة اخرى كانت الواردات للضفة الغربية تزيد باستمرار مع اختلاف معدلات النمو في بعض السنوات خلال 1968–1987 فقد تراوحت قيمتها من 70–690 مليون دولار ، اما خلال الفترة 1988–1998 فقد كان الاتجاه العام للواردات السلعية متزايدا باستمرار ليصل معدلها الى 839 مليون دولار في الفترة 1995–1998 .(ماس، 2000)

على عكس ما كان متوقعا منذ بدء المرحلة الانتقالية تبين المؤشرات الاقتصادية الرئيسية المتاحة لسنوات 1994–1998 ان اداء الاقتصاد الفلسطيني في تراجع مستمر ، فقد اخذ الناتج القومي الاجمالي، والناتج المحلي الاجمالي،ومعدل الاستهلاك الفردي والدخل الفردي (بالقيم الثابتة) بالتراجع المستمر ، ورافق ذلك زيادة في معدلات البطالة والتضخم ، وقد زاد اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الخارج بشكل عام وعلى اسرائيل بشكل خاص حيث زادت نسبة الواردات السلعية الى الناتج المحلي الاجمالي من 37% في عام 1992 الى حوالي 50%عام 1997 ونتيجة ذلك ارتفعت نسبة الورادات السلعية الى الاستهلاك لتصل الى اكثر من 60% عام 1998 بعد ان كانت عام 1992 لا تتجاوز 45% ولم ترتفع نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي الا بنسبة ضئيلة للغاية حيث كانت عام1992 (9%) واصيحت عام 1997 (12%) ، وقد نتج عن ذلك زيادة في العجز في الميزان التجاري السلعي من 902مليون دولار عام 1992 ليصل الى 2080 مليون دولار عام 1998 وقد

تضاعف العجز في الميزان التجاري (السلع والخدمات) اكثر من تسع مرات خلال الفترة 1992-1998 اذ ارتفع من 92 مليون دولار الى 955 مليون دولار خلال تلك الفترة. وقد تعمق احتكار اسرائيل للتجارة الخارجية الفلسطينة حيث ارتفعت نسبته من 85% عام 1991 الى اكثر من 90% عام 1998 فالصادرات الى اسرائيل تزيد عن 96% من مجمل الصادرات الفلسطينية . (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، احصاءات التجارة الفلسطينية (1995-1998).

كان من المفترض ان تبدأ مرحلة جديدة عام 1999 من خلال انتهاء المرحلة الانتقالية وذلك وفق الاتفاقيات الموقعة ، وكانت اسرائيل تتكرت لهذه الاتفاقيات واستحقاقاتها وبدأت مع نهاية عام 1999 مرحلة جديدة من الصراع من خلال اندلاع الانتفاضة الثانية والتي اثرت بشكل كبير على كافة مناحي الحياة الفلسطينية وكانت النتائج الكارثية التي خلفتها الانتفاضة من خلال تدمير ما تم بنائه منذ عام 1994 وحتى قبل ذلك خلال السنوات من 2000-2006 تم تدمير البنية التحية لكافة مكونات المجتمع الفلسطيني وعلى راسها الجانب الاقتصادي ورافق ذلك اغلاق محكم للاراضي الفلسطينية وسيطرة مطلقة وتقطيع اوصال الاراضي الفلسطينية وانهاء اي ترابط جغراقي محتمل من خلال فرض مزيد من الحواجز العسكرية وفرض حالات الاغلاق الكامل وعدم مقدرة الافراد والبضائع على حد سواء من الحركة وزيادة الاعباء المادية وكلفة الانتاج والاستيراد من خلال سيطرة الطرف الاسرائيلي الامر الذي عمق من حالة التبعية الاقتصادية الفلسطينية الى الاقتصاد الاسرائيلي واحكام السيطرة علية هذا يبدو اكثر وضوحا من خلال النظر الى الشكل (3.2) والذي يمثل واقع الصادرات والواردات وصافي الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2006.

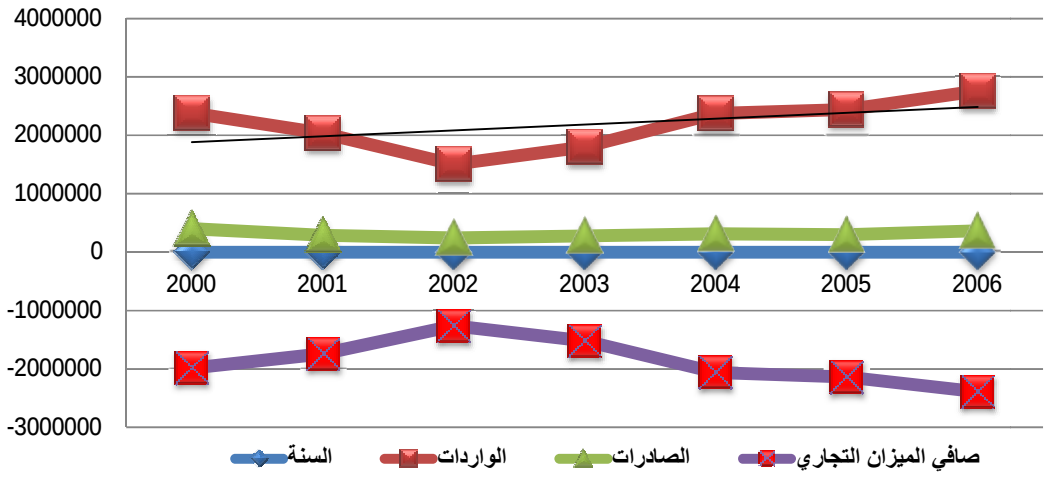

الشكل رقم (3.2) الصادرات والواردات الفلسطينية وصافي الميزان التجاري (2000-2006).
،احصاءات التجارة الخارجية الفلسطينية لعدة سنوات (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني)

من خلال الشكل اعلاة نلاحظ ان العجز في الميزان التجاري الفلسطيني وفق بيانات واحصاءات الجهاز المركزي الفلسطيني في تزايد مستمر حيث بلغ ذروته خلال العام 2006 ولكن ما حدث خلال الفترة 2000-2002 هو تراجع في الواردات الفلسطينية نتيجة الاغلاق والحصار وقد تراجع التبادل التجاري عام2000-2002 بشكل حاد .اما في عام 2004 فيلاحظ ارتفاع في مستوى الصادرات بنسبة 12% وكذلك ارتفاع في نسبة الواردات بنسبة 32% مقارنة مع العام 2003.هذا بالطبع يعود الى التبعية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني بالرغم من ان هنالك اتفاقيات تجارية وسياسية ولكن مازالت اسرائيل متنكرة لها.

استمر الوضع على ما هو علية بل زاد سواء عقب الانتخابات الفلسطينية عام 2006 والتي اتت بحركة حماس للحكم ومن هنا بدات المعاناة تتضاعف حيث لم يقبل المجتمع الدولي نتائج الانتخابات وباتت الحالة الفلسطينية الاقتصادية تزاد سوءً من خلال قطع المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينة والتي هي المصدر الأكبر الذي يمثل مورد لدعم الموازنة العامة حيث ارتفعت نسبة الفقر والبطالة حيث لم تعد السلطة الفلسطينية قادرة على دفع الرواتب وتغطية النفقات الطبية.

من خلال الشكل رقم(4.2) ادناه من الواضح ان الاختلال في الميزان التجاري بقي قائما بل زاد اتساعا خلال الاعوام 2006-2013 وذلك ان المتغيرات التي تتحكم في نمو التجارة الخارجية بشكل عام والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام مازلت ماثلة ولم تتغير .

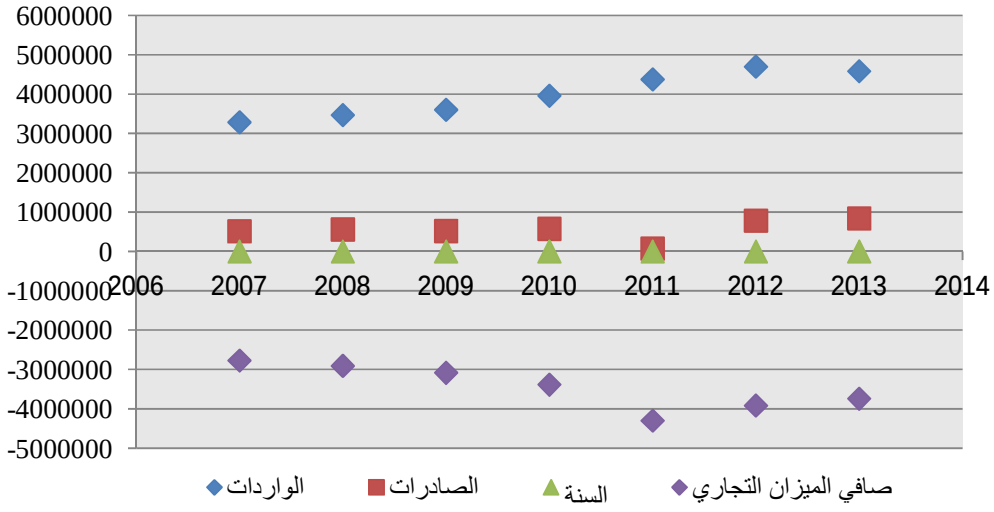

الشكل (4.2) الصادرات والواردات وصافي الميزان التجاري للاعوام 2006-2013. ، ،احصاءات التجارة الخارجية لعدة سنوات(الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني،2013)

14.2 تطور الصادرات والواردات السلعية المرصودة للأراضي الفلسطنية

عملت اسرائيل منذ احتلالها للاراضي الفلسطينية من خلال سياساستها التي اتبعتها على تكريس التعبية لها وخاصة في الجانب الاقتصادي ، واجبرت الاقتصاد الفلسطيني على انتهاج سياسات تصدير لا تتناسب والاحتياجات التنموية الفلسطينية، مما ادى به الى ان تشكل السلع الاستهلاكية ما قيمته 80% من مجمل قيمة وارداته السلعية ، كما ان القيود والعوائق المتعددة التي فرضتها على حركة السلع والافراد بحجة (الدواعي الامنية) أدت الى زيادة تكلفة الانتاج، وازدياد المدة الزمنية اللازمة لوصول المواد الخام والمدخلات المتسوردة الى المعابر، ناهيك عن ارتفاع تكاليف الشحن مما اعطى المنتج الاسرائيلي ميزة تنافسية اخرى على حساب المنتج الوطني . الامر الذي أدى الى تراجع نسبة الصادرات الى الواردات الفلسطينية وزيادة في حجم عجز الميزان التجاري ، كما اسهمت ،هذه السياسات في تراجع حركة التصدير، واثرت على اداء القطاعات الاقتصادية الأخرى المرتبطة كالقطاع الصناعي ،والزراعي وغيرها . كما كرست اسرائيل من تبعية الاقتصاد الفلسطيني لها من خلال اجبار الاقتصاد الفلسطيني على ان تتم معظم المبادلات التجارية الفلسطينية من خلال الجانب الاسرائيلي من خلال سيطرته على كافة المعابر والحدود الدولية.

منذ عام 1994 والذي شهد نشؤ السلطة الفلسطينية لغاية نهاية عام 2011 شهد التبادل التجاري السلعي تطورا ملحوظا ففي عام 2011 تضاعفت قيمة الواردات من 1931 مليون دولار عام 1995 الى 5153 عام 2011 وبنسبة بلغت 167% وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 9.82%، في حين نمت الصادرات الفلسطينية ولكن بنسبة اقل حيت ارتفعت من 457 مليون دولار عام 1995 الى 1149.6 مليون دولار مع نهاية العام 2011. وعلى الرغم من هذه الزيادة في الصادرات الا ان القاعدة الانتاجية للقطاعات السلعية ما تزال متدنية، ولم تواكب معدل وحجم النمو في الواردات مما ادى الى تعميق الفجوة والعجز في الميزان التجاري .(بكدار،2012)

يوضح الشكل رقم(5.2) التطورات التي حصلت على الواردات والصادرات الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من عام 1996–2012 وذلك وفق البيانات الموجودة لدى الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني من واقع احصاءات التجارة الخارجية عام 2012 ، والذي يدل على التذبذب المستمر في حركة التجارة الخارجية وعدم استقرارها بل وتطورها الا وفق الظروف التي تسمح اسرائيل بها كونها المتحكمة في حركة البظائع والافراد من خلال سيطرتها على المعابر والحدود. ولم تستطيع كافة الاتفاقيات الاقتصادية معالجة معضلة التجارة الخارجية كونها موضوع سياسي بامتياز بالدرجة الاولى

ولا يمكن التخلص من التبعية والسيطرة الا من خلال بسط السيادة الفلسطينية الكاملة على الاراضي الفلسطينية ومعابرها وحدودها

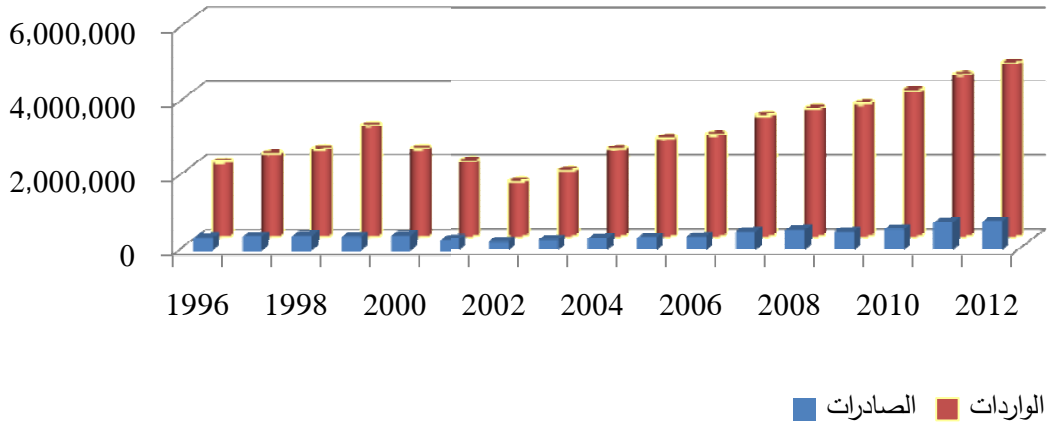

الشكل رقم (5.2)الصادرات والواردات الفلسطينية 1996- 2012 احصاءات التجارة الخارجية (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني2013)

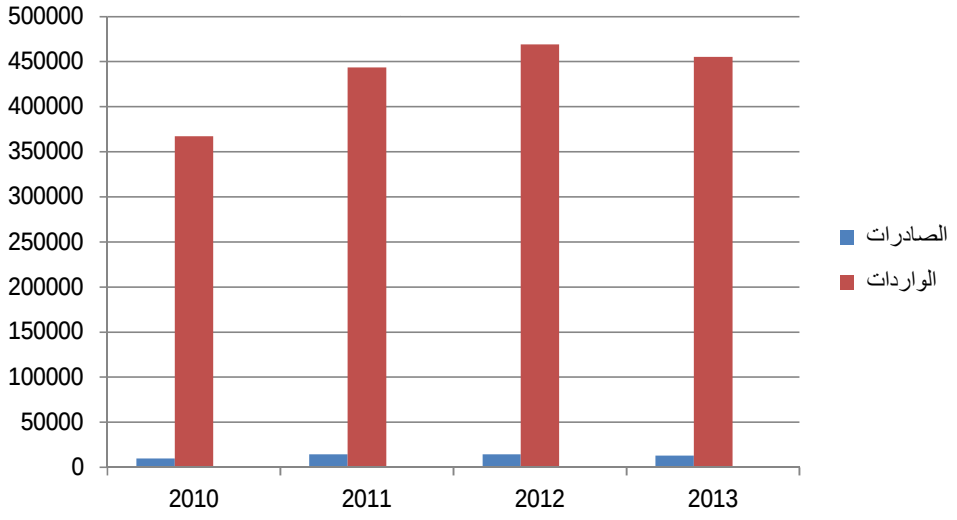

الشكل رقم (6.2) اجمالي الصادرات والواردات من والى الاتحاد الاوروبي 2010-2013 الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني (بيانات غير منشورة).

من خلال الشكل علاة نلاحظ مدى الاختلال في العلاقة التجارية بين فلسطين والاتحاد الاوروبي وهذ بقي ماثلا حتى بعد مرورو حوالي عشرين عام على مسيرة برشلونة .وهذا يعود الى التشوهات التي مازلت تعتري الاقتصاد الفلسطيني والتبعية المفروضة علية من قبل الاحتلال وعدم مقدرة القطاع الخاص الفلسطيني على استغلال الفرص المتاحة ومضاعفة جهودة لزيادة الصادرات الفلسطينية ضمن الامكانيات المتاحة.

15.2. التجارة الخدمية الفلسطينية

لم تتعد مساهمة التجارة الخارجية الخدمية الفلسطينية بالمعدل 51% من تركيبة التجارة الخارجية الكلية منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية ، ووصلت نسبتها مع نهاية العام 2011 الى 13.5% من مجمل قيم التبادلات التجارية ، وقد تضاعفت الواردات الخدمية خلال الفترة ما بين 1995–2011 من 245 مليون دولار عام 1995 الى حوالي 622.2 مليون دولار عام2011 ، كما استطاعت الصادرات الخدمية الفلسطينية النمو من 42.1 مليون دولار عام 1995 الى حوالي 360.1 مليون دولار عام 2011 ، مما يظهر عجزا في الميزان التجاري الفلسطيني الخدمي طوال الفترة المذكورة وفي السياق ذاته بلغ معدل العجز في الميزان التجاري الخدمي الى العجز في الميزان التجاري الكي بنسبة6.1% خلال نفس الفترة المذكورة في حين بلغت اعلى نسبة لها في العام 2012 حيث وصلت الى حوالي 14.4% (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني،2012). وهذ يوضحه الشكل (7.2)

التركيب الهيكلي للواردات الفلسطينية السلعية لعام 2011

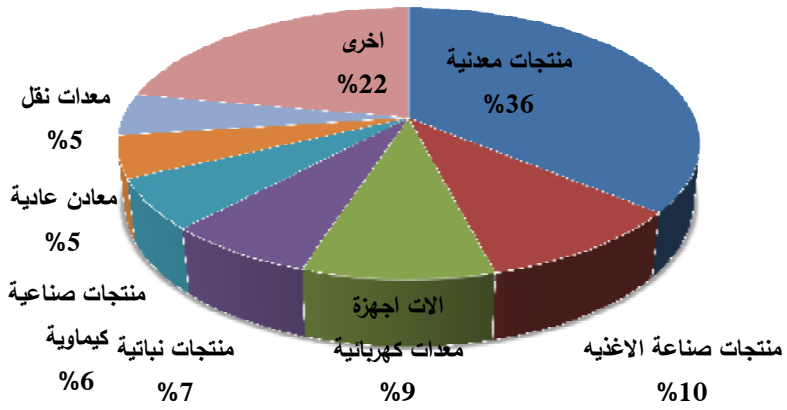

الشكل رقم (7.2)التركيب الهيكلي للواردات الفلسطينية السلعية لعام 2011. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،2012) احصاءات التجارة الخارجية المرصودة

التركيب الهيكلي للصادرات الفلسطينية السلعية 2011

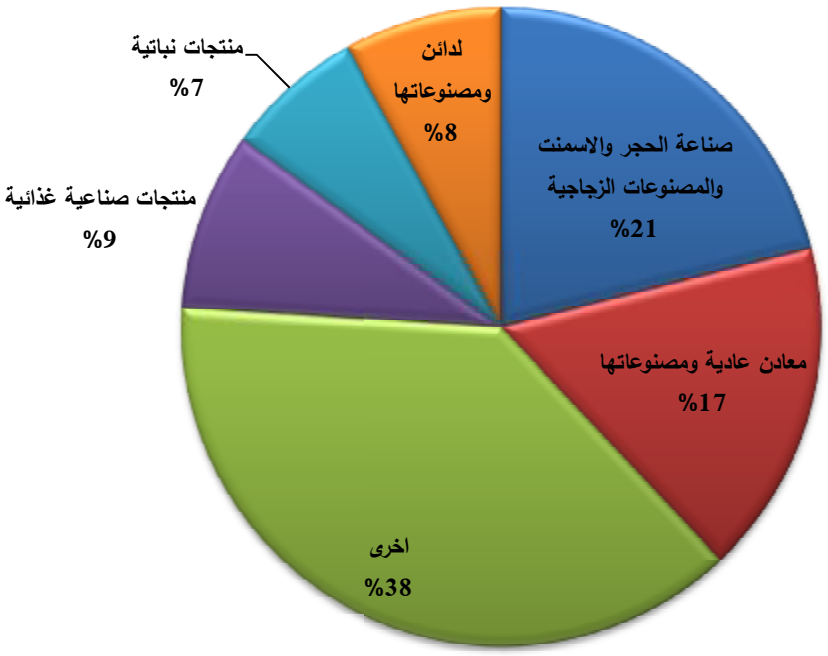

الشكل رقم(8.2) التركيب الهيكلي للصادرات الفلسطينية السلعية لعام 2011. (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ،2012)احصاءات التجارة الخارجية المرصودة.

تمتاز التجارة الخدمية الفلسطينية بانها غير محصورة باسرائيل، حيث لا تزيد نسبة الواردات من اسرائيل عن 20% من مجمل حجم الوردات الخدمية ،على الرغم من ان حجم الواردات الخدمية الى اسرائيل يصل الى 55% من قيمتها كما ان العجز في الميزان التجاري الخدمي يميل الى التذبذب ولكن سيطرة اسرائيل و تحكمها في حركة التجارة من خلال سيطرتها على الحدود والمعابر شّكل اهم معيقات التبادل التجاري ومعيق رئيسي امام اي عملية تنمية في الاراضي الفلسطينية ولا بد من التخلص من الاحتلال حتى نستطيع السير اتجاة تنمية الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني عدا ذلك يبقى الحديث عن التنمية الاقتصادية في فلسطين حبر على ورق ونظريات تدرس دون ان نلمس اثرها على الارض وتبقى الاتفاقيات فقط في اطار العلاقات العامة . (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2012)

16.2.الدراسات سابقة:

- شمس(**2012**) هدفت هذه الدراسة الى تحديد وتحليل وقياس قوة وتاثير الادوات والاليات المختلفة التي استخدمها الاتحاد الاوروبي في سعية لحل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي . وكيف يمكن ان تؤثر ،هذه الاليات على عملية السلام، كما وتسعى الدراسة الى معرفة الى اي مدى يمكن للاتحاد الاوروبي ان يلعب دورا اكبر في عملية السلام .

اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي الاستقرائي وخرجت الدراسة بجملة من النتائج كان من اهمها ان دور الاتحاد الاوروبي في عملية السلام محدود .ولا يتناسب مع حجم اوروبا وامكانياتها السياسية والاقتصادية وكما ولا يتساوق مع ارتباطاتها التاريخية في المنطقة وذلك بسب الخلاف داخل المجموعة الاوروبية حول الطبيعية السياسية التي من المفترض اعتمادها تجاه عملية السلام . والهيمنة الامريكية على المنطقة . كما توصلت الدراسة الى تاكيد ان دور الاتحاد الاوروبي هو مجرد ممول مالي اكثر منه لاعب سياسي .واشارت الدراسة في نتائجها الى ان الشراكة الاورومتوسطية وسياسة الجوار الاوروبي كانت مجرد محاولات اوروبية من اجل لعب دور اكثر فاعلية بهدف ايجاد موطأ قدم لأوروبا في العالم العربي . كما لفتت الدراسة بنتائجها الى عدم قيام اوروبا بالتغير في طبيعة علاقتها مع الولايات المتحدة الامريكية فان تأثير الشراكة الاورومتوسطية وغيرها من الاطر كان هامشي .

وبينت الدراسة بنتائجها الى ان هناك عوائق تحد من قوة تاثير الاتحاد الاوروبي في تدخلة بعملية السلام منها طبيعة النطام الاجرائي والهيكلي والية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية والامنية في الاتحاد الاوروبي اضافة الى اختلاف وجهات النظر تجاه حل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي بين الدول الكبرى داخل الاتحاد والاثار المترتبة على طبيعة علاقات الاتحاد الاوروبي مع الولايات المتحدة وطبيعة المصالح المشتركة التي تربط الطرفين ومحدودية القدرات العسكرية الاوروبية جعلت اوروبا غير قادرة على تحدى ومنافسة الموقف الامريكى تجاه عملية السلام، كما ان اسرائيل تفضل رعاية الولايات المتحدة لعملية السلام بسبب عجز اوروبا عن تقديم ضمانات امنية لاسرائيل كتلك التى تقدمها أمريكا.

- شقورة(**2012**) هدفت الدراسة الى التعرف على استراتيجية التنمية في فلسطين من خلال الوسائل التي اتعبت ، وكذلك المعوقات التي تواجه التنمية في فلسطين من خلال دراسة الواقع الاقتصادي خلال الفترة (2000-2008)، لقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لأغراض الدرسة وقد خلصت الدراسة بالعديد من الاستنتاجات كان اهمها. لتحقيق التنمية في فلسطين لا بد من العمل

بشكل منهجي ومدروس على اصلاح التشوهات الهيكلية التي احدثها الربط القسري للاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي ، اعادة صياغة العلاقة بينهما بشكل طبيعي يعطي الاقتصاد الفلسطيني الفرصة للنمو التنمية، كما يجب ان تكون السياسات والاتفاقيات الاقتصادية والسياسية الموقعة مع اسرائيل جزء لا يتجزأ من عملية تحديد مسار التنمية المستقبلية في فلسطين ، ان مفهوم التنمية في فلسطين يتميز بخصوصية، وذلك بسب الظروف الخاصة التي تتطلب ادارة واعية لعملية التنمية الفلسطينية. كما ترى الدارسة ان القطاع الخاص الذي نمى في ظل السياسات والهمينة الاسرائيلية هو قطاع حيوي ولديه القدرة للعب الدور المنوط به كمحرك للتنمية الفلسطينية وبناء الاقتصاد الفلسطيني العصري القادر على استغلال الموارد البشرية ، والإلتحاق بركب التكنولوجيا الحديثة وتوظيفها في مختلف المجالات ولكن استمرار الاحتلال سيظل يحبط كل محاولات التنمية الفلسطينية ويكبل القطاع الخاص ويحول دون امكانية تحمله اعباء النهوض بالاقتصاد .كما وتؤكد الدراسة ان القطاع الخاص لم يحظ بالدعم المطلوب من الدول المانحة . كما وطالبت الدراسة بناء شبكة امان اجتماعي للقطاع الخاص .

وخرجت الدراسة بالعديد من التوصيات كان اهمها ، حصر كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالموارد الفلسطينية تمهيدا للسيطرة عليها وادارتها لهدف وطني بدونه يستحيل تحقيق اية خطة تنموية فلسطينية ، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص ودورة الاجتماعي في تحقيق تراكم راسمالي بشري، لا بد من اعادة صياغة السياسات التي تستجيب لاهداف القطاع الخاص ، تطوير راس المال البشري عبر الاستثمار في القطاع التربوي وتحديث مراكز الابحاث والتطوير وذلك بهدف تحسين وضع الصناعة الفلسطينية التنافسية ، ضرورة اشراك القطاع الخاص في المباحات الاقتصادية خلال مفاوضات الحل النهائي وضرورة ربط القطاع الخاص الفلسطيني بمحيطه العربي والاقليمي لأخراجه من دائرة للاقتصاد السرائيلي .

- حمدان **(2010)** تهدف الدراسة الى تفكيك خطاب التنمية في الاراضي الفلسطينية وبرامجة عبر معالجة وتحليل خطاب الفاعلين الرئيسن في الساحة الفلسطينية حيث تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي ل،هذه الدراسة وخرجت الدراسة بنتائج من اهمهما ،انه تم تحويل الاقتصاد الفلسطيني ذي الطابع التنموي من خلال التمويل الغربي الى اقتصاد خدمي تابع للاقتصاد الاسرائيلي والاسواق الخارجية ، والى اقتصاد مرهق تشكل فيه الاجور النسبة العظمى من الموازنة العامة ، مما جعل الاستغناء عن المساعدات الخارجية امرا شبه مستحيل، واشارت الدراسة الى ان هناك حاجة ملحة الى اعادة هيكلة الاقتصاد ، واعادة الاعتبار لتنمية القدرات الذاتية لمجتمعنا الفلسطيني ، واعادة احياء تنمية الصمود لمواجهة اي ضغط خارجي بهدف ثني ارادة الشعب الفلسطيني نحو الارض والزراعة.

- بني فاضل (2009) تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ل،هذه الدارسة ، وقد هدفت الى الوقوف على سلبيات الاتحاد الاوروبي التنموية ومعرفة تأثيرها على الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والامنية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفيما اذا ساهمت في بناء اقتصاد فلسطيني يساعد على قيام دولة فلسطنية مستقلة ، واهم النتائج ان هدف الاتحاد الاوروبي من وراء تقديم هذه المساعدات هو حماية امن اسرائيل من خلال ربط هذه المساعدات بمدى التزام السلطة الفلسطينية بمكافحة الارهاب ،وقمعها للمنظمات الارهابية، والهدف هو البحث عن دور سياسي في العملية السلمية في ظل الهيمنة الامريكية على المنطقة وعلى ملف التسوية السلمية ، وكما ان المساعدات التي قدمها الاتحاد الاوروبي وبقية الدول المانحه قد فشلت في احداث تنمية اقتصادية فلسطينية حقيقية لانها قدمت بدوافع سياسية لأنعاش العملية السلمية ليس لبناء اقتصاد فلسطيني قوي ومستقل، فشلت هذه المساعدات في تعويض الاقتصاد الفلسطيني عن الخسائر التي تكبدها نتيجة للممارسات الاسرائيلية التعسفية بل ساهمت في تحمل الاعباء عن الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية المحتلة.

- بال تريد **(2008)**:- قدمت ،هذه الدراسة خلال مؤتمر الحوار الوطني الاقتصادي الثالث، حيث استخدم المنهج الوصفي التحليلي ل،هذه الدارسة، وقد هدفت الى تحديد احتياجات، ومتطلبات واولويات القطاع الخاص الفلسطيني للمحافظة على بقائه ونموه المستقبلي المحتمل ، وكذلك ضمان تسهيل حركة التجارة الفلسطينية وقد خلصت الدراسة الى الاستنتاجات التالية : ان تضع الحكومة الفلسطينية على جدول اولوياتها دعم القطاع الخاص من خلال الضغط لاعادة فتح مؤسسات القطاع الخاص في القدس لما لها من اهمية في تنمية الاقتصاد الفلسطيني والعمل على ضمان قدرته للوصول الى برامج الاقراض وضمانات القروض الميسرة ،المطالبه بزيادة الكميات المسموح استيرادها، توفير اتفاقيات ملزمة للجانب الاسرائيلي، المساعدة في بناء وتحسين قدرة المصدرين على ايجاد فرص تصديرية ،حشد الدعم الدولي من اجل فتح المعابر امام البضائع والافراد بالاتجاهين.

- حميدان **(2007)** :- هدفت الدراسة الى التعرف على اتفاق الشراكة وبالطرق العلمية وطابع العلاقات بين شمال المتوسط وجنوبه ، وما هو مستقبل ،هذه العلاقات وكذلك التعرف على اطراف عملية برشلونه والادوار المنوطة بهذه الاطراف وكذلك نقاط القوة والضعف مستخدما المنهج التاريخي ، وكانت اهم الاستنتاجات التي وصلت اليها الدراسة ان الشراكة تفتقد الى عملية التكافؤ في الامكانيات بين اطرافها في رسم السياسات حيث الاتحاد الاوروبي ممثل بالمفوضية الاوروبية من جهة

وكل دولة متوسطية بشكل منفرد مما اعطى افضلية التفاوض وتحقيق المصالح لصالح الاتحاد الاوروبي .

- عبد الكريم **(2007)**:- شملت الدراسة مجمع صيدال في الجزائر وقد أُستخدم في إنجاز هذه الدراسة المنهج الوصفي ، واستخدمت الاستمارة كأداة لجمع البيانات ومعالجتها من خلال برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الإنسانية SPSS.وقد أظهرت نتائج الدراسة ان الشراكة اثرت ايجابا على المجمع حيث زادت نسبة المبيعات نتيجة توقيع اتفاقيات لهذا الغرض كما تم تطوير المنتجات الدوائية واصبحت منافسة في اوروبا لجودتها ، اظهرت الدراسة ان نصيب المنتج في السوق المحلي لم يحقق تقدما مقارنة مع ما يتم تصديره .

- عواد **(2006)**:- لقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لإنجاز ،هذه الدراسة والتي خلصت الى الاستنتاجات التالية ، حاولت الاردن ربط علاقة الشراكة والتعاون الاوروبي–الاردني ودفعها بما يتلائم مع مصالحها ويتماشى مع بنية العلاقات الدولية، وفرت الشراكة فرصة للاردن لتسهيل الاندماج في الاقتصاد العالمي وعدم الانغلاق على الذات، وفرت فرصة لزيادة الاستثمار الأوروبي في الاردن، ربطت الاتفاقيات بالمساعدات والمنح المقدمة للاردن بمدى التقيد والتقدم الذي يحرزة بالنسبة لمسائل متعددة اقتصادية (التقييد بسياسات التكييف والتصحيح الهيكلي) واخرى سياسية (الديمقراطية والتعددية ، واحترام حقوق الانسان ، سياسات الحد من التسلح وتخفيض نفقاتها،) وهناك جملة من التحديات والمحاذير ومنها وجود منافسة غير متكافئة من منافسين اقوياء الدول الاوروبية او المتوسطية الاخرى ،عملية التجارة وحدها لاتكفي لتحقيق طموحات التنمية والتكامل الاقتصادي ولا بد من الاستفادة من المعونات الاوروبية في زيادة نقل التكنولوجيا للصناعات الاردنية وهو غير مفعل في اتفاقيات المشاركة الاردنية والعربية –الاوروبية على حد سواء.

- **الدراسات الاجنبية**

- **Soliman (2011):-**

دراسة "بعنوان الشراكة الاورومتوسطية والصراع العربي الاسرائيلي " تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لاغراض الدراسة التي هدفت الى التعرف على دور الشراكة الاورومتوسطية في احداث دفعة اتجاه عملية السلام ما بين الفلسطينين واسرائيل من جهة وما بين اسرائيل والعرب من جهة ثانية والصعوبات التى تواجهها المجموعة الاوروبية . وقد خلصت الدراسة الى النتائج التالية ان التفات اروربا الى مصالحها من وراء مشروع الشراكة وسياستها البراجماتية ادى الى انتقادها وعدم تمكنها من

التاثير في حل الصراع ، كما ان اوروبا اقتصر دورها في عملية السلام كممول لها والتدخل من خلال الازمات الاقتصادية والفرص المتاحة والتلويح الدائم بها .مشروع الشراكة الاورومتوسطية لم يكن الاداة الامثل لتحقيق اهداف الاطراف وخاصة في الحد من الهجرة غير الشرعية ومكافحة الارهاب ، لم تسطع اوروبا ايجاد مشاريع تجمع الاطراف والشركاء بشكل جماعي بل على العكس من ذلك فان افضل المشاريع كانت بين اوروبا واسرائيل بشكل ثنائي وبين اوروبا والدول العربية ضمن مشروع الشراكة ولم يكن هناك مشاريع عربية او فلسطينية اسرائيلية، وقد اوصت الدراسة الى ان تعمل اوروبا على انهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وفق قرارات الشرعية الدولية وكذلك انهاء احتلال اسرائيل للاراضي العربية المحتلة (سوريا ولبنان) حتى تتمكن الشراكة من تحقيق الاهداف التي انشئت من اجلها ، كما ان على المجموعة الاوروبية الابتعاد عن التبعية السياسية للمشروع الامريكي في المنطقة .

- **UNCTAD (2012):**

"الاقتصاد الفلسطيني – وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة في ظل الاحتلال" تهدف الدراسة الى تحديد التشوهات التي فرضت على الاقتصاد الفلسطيني على مدى اربعة عقود ماضية وتحليل العلاقة الاقتصادية في اطار برتوكول باريس الاقتصادي، وقد خلصت الدراسة الى استنتاجات كان اهمها ان تنفيذ اتفاق باريس الاقتصادي قد خدم اسرائيل بالاساس وادى الى الحيلولة دون نشوء علاقات تعود بفائدة متبادلة على الجانبين وادى الى تفاقم العلاقة الاقتصادية الملتوية التي رسخها الاحتلال . ويشير دليل العلاقة بين التجارة والنمو والتشغيل والفقر في الاراضي الفلسطينية المحتلة انه لا توجد علاقة منتظمة بين التجارة والنمو.

وتطرح الدراسة استراتيجية ثلاثية الابعاد اولها التاكيد على الحاجة الى ربط كافة تدابير الاغاثة والطوارئ والمساعدة المالية بالاولويات الاغاثية الفلسطينية وتحسين كفاءة مساعدات المانحين بهدف توسيع قدرات الاقتصاد الفلسطيني ، اما البعد الثاني فيتناول تحسين مناخ الاستثمار واستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال تنفيذ تدابير اصلاحية ترقى الى الحد من المخاطر والتكاليف المرتبطة بالاستثمار في اقتصاد مزقته الحرب والاحتلال ، ويدعو البعد الثالث الى اعتماد استراتيجية للنمو الداعم للفقراء من خلال تمكينهم عبر تحسين قدرتهم على الحصول على خدمات التعليم والصحه والبنية التحتية والائتمان وشبكات الامان الاجتماعي . وتؤكد الدراسة ان الاقتصاد الفلسطيني لن يستطيع تنفيذ ،هذه الاستراتيجية في ظل الاوضاع الحالية التي تتسم بالسيطرة الاسرائيلية الصارمة على الشؤون الاقليمية والتنظيمية والتجارية الفلسطينية .

- **Al_Fattal (2010):-**

ورقة عمل بعنوان " السياسة الخارجية الاوروبية في الاراضي الفلسطينية المحتلة " هدفت الدراسة الى تقيّم تأثير السياسة الخارجية الاوروبية في الاراضي الفلسطينية المحتلة من خلال اعلان برشلونة وخاصة التغير الدراماتيكي في موقف الاتحاد الاوروبي من الانتفاضة الثانية ونتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006.

لقد خلصت الدراسة الى نتائج كان اهمها انه وخلال العشر سنوات الاولى من اعلان برشلونة (1995–2005) لم تحقق السياسة الاوروبية الخارجية اي انجاز على الارض فيما يتعلق بالعملية السلمية بين فلسطين واسرائيل ،بالرغم من احداث بعض التقدم في تغير التركيبة الاقتصادية والسياسية في الاراضي الفلسطينية المحتلة على بعض المستويات.اتسمت السياسة الخارجية الاوروبية تجاة الاراضي الفلسطينية المحتلة خلال الانتفاضة الثانية بتوجيه وتحديد مساعداتها في الجانب الانساني والاغاثي واهمال التنمية والمجتمع المدني . وذلك تماشيا مع التوجهات الامريكية في المنطقة لاحداث ضغط على السلطة الفلسطينية . لم تتمكن السياسة الخارجية الاوروبية من لعب دور مؤثر وذلك بسبب ضعف الموقف الاوروبي وتضارب المصالح والمواقف داخل الدول الاعضاء الكبرى من الصراع الفلسطيني الاسرائيلي ويضاف الى ذلك عدم امتلاك اوروبا لقوة عسكرية في المنطقة قادرة على حماية مصالحها وتمكينها من لعب دور مؤثر في حل الصراع . لم تقبل اوروبا نتائج الديمقراطية الفلسطينية والتي كانت تطالب بها دائما وذلك بسب عدم مقدرتها على الخروج عن التوجهات الامريكية.

وقد اوصت الدراسة ان تكون اوروبا اكثر انسجاما في تطبيق ما تنادي به كما، ان تعمل على وحدة الموقف السياسي للمجموعة الاوروبية والابتعاد عن التبعية للموقف الامريكي كما، ان تعمل على تطبيق قرارات الشرعية الدولية فيما يخص حل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي .

مناقشة للدراسات السابقة

لقد خلصت الدراسات السابقة الى ان الشراكة الاورومتوسطية لم تأتي اكلها بعد وذلك بسب عدم التكافئ بين المجموعة الاوروبية وكل من الدول الشريكة في مشروع الشراكة وذلك في العديد من الجوانب واهمها الجانب الاقتصادي والتقني يضاف الى ذلك الوحدة الاوروبية.

كما ان الشراكة جاءات لخدمة التوجهات الاوروبية في المنطقة في محاولة لإعادة الاعتبار لدورها وفرض قوتها محاولة الخروج على التوجهات الامريكية لكنها فشلت وبقى دورها مقتصر على التمويل لعملية السلام دون ان تحقق اي تقدم ملموس على الارض وذلك بفعل ضعف الضغط الاوروبي على اسرائيل او حتى الزامها بالاتفاقيات الموقعة معها واقرارها بالحقوق الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية كما ان البعض ذهب الى ابعد من ذلك ان الاتفاقيات جاءات لخدمة امن اسرائيل .
المجموعة الاوروبية ما زالت تتعامل مع المنطقة كأداة لمحاربة التوجهات الامريكية وفرض نفسها كطرف فاعل ومؤثر في حوض البحر الابيض المتوسط .

لم تحقق اتفاقيات الشراكة اهدافها في التنمية الاقتصاية للدول الشريكة كون جل اهتمامها هو الجانب السياسي والامني والذي لم تحقق تقدما ملموسا فية وخاصة فيما يتعلق بدمج اسرائيل في محيطها الاقليمي والحد من الهجرة غير الشرعية لاوروبا . كما توسع الاتحاد الاوربي اتجاة البلدان الناتجة عن تفكك الاتحاد السوفياتي سابقا وانشغلها بتطورها لتصبح مماثلة للمجتمع الاوروبي ادى الى حرف مسار الشراكة اتجاة هذه الدول على حساب غيرها .

خلصت الدراسات السابقة الى ان الاتحاد الاوروبي يحاول اسقاط الثقافة الغربية على المجتمعات العربية من خلال توجيه الدعم لها ومطالبة حكوماتها بالاصلاحات التي تكفل ذلك .
الاتحاد الاوربي لا يستطيع مواجهة المخططات الامريكية الاسرائيلية في المنطقة بسب عدم امتلاكه القوة العسكرية لمواجهة ذلك كما ان وحدة الموقف الاوروبي من التوجهات الامريكية في المنطقة غير موجودة وهذا احد اهم العوائق التي تواجة الاتحاد الاوروبي واضعاف دورة في المنطقة .
كما خلصت الدراسات السابقة الى انة لا يمكن لمشروع الشراكة الاورومتوسطية النجاح دون الزام اسرائيل والضغط عليها لقبول قرارات الشرعية الدولية والانصياع لرغبة المجتمع الدولي من خلال ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية وانهاء الاحتلال .

لم تعالج الدراسات السابقة ولم تقترح حلول لتطوير مشروع الشراكة وخاصة بجانبها الاقتصادي وما هو دور الحكومات في هذا الجانب كما ان غياب القطاع الخاص وهو رائد ومحرك في عملية التنمية عن الشراكة في صياغة الاتفاقيات ادى الى اشكاليات في التطبيق والاليات المتبعة والمنصوص عليها في الاتفاقيات .لم تعالج الدراسات السابقة المتاحة ازمة اليات التنفيذ لبنود الاتفاقية ولم تضع الفوارق التي تعاني منها الدول الشريكة مع الاتحاد الاوروبي في الاعتبار بل مصالحها هي المحرك الوحيد

لهذه الاتفاقيات. لم تعالج الدراسات السابقة المتاحة اهمية الوحدة الاقتصادية العربية بشكل عام والمتوسطية في العلاقة مع الاتحاد الاوروبي لتحقيق مكاسب اكبر في بناء العلاقات والتحالفات.

تميزت هذه الدراسة انها الاولى محليا التي تناولت الجانب الاقتصادي التنموي من اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية وذلك من وجة نظر القطاع الخاص الفلسطيني العامل في التجارة الخارجية .حيث اظهرت الفرص التي ضاعت على الاقتصاد الفلسطيني نتيجة لعدم معرفة القطاع الخاص الكافية بالاتفاقيات وغياب مشاركته عدم ايلاء السلطة الفلسطينية اهمية لتعظيم الاستفادة منها .

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

1.3. تمهيد

تحتاج اي دراسة علمية الى اتباع سلسلة من الاجراءات العلمية المجربة حتى ترى النور وتكون ذات اثر يمكن البناء عليها مستقبلا، لقد استخدم الباحثون مناهج علمية عديدة وفق موضوع الدراسة او البحث وذلك للوصول الى نتائج مرضية ومقبولة علميا تخدم الهدف الذي انتجت الدراسة من اجله وفي دراستنا هذه سوف نتعرف على الاجراءات التي تم اتباعها للوصول الى نتائج وتوصيات هذه الدراسة ، حيث كان لاتباع المنهج الوصفي التحليلي اثر كبير في بناء خلفية واسعة حول موضوع البحث والذي تناول الشراكة الاوربية المتوسطية برمته ومن ثم التركيز على الجانب المتعلق بفلسطين من الشراكة وتخصيص الجانب الاقتصادي من الشراكة الاوروبية الفلسطينية متخذا وجهة نظر القطاع الخاص الفلسطيني مؤشر قياس .

2.3 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لملائمته لموضوع الدراسة ، تم جمع المعلومات والبيانات المتعلقة باتفاقيات الشراكة الموقعة ما بين الاتحاد الاوروبي من جهة والدول الواقعة على ضفاف المتوسط من جهة اخرى ، ولقد ركزت الدراسة على الاتفاقية الفلسطينية الاوروبية في اطار اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية ، من خلال مراجعة ودراسة ما كتب عن هذه الاتفاقية من كتب او مواضيع في مجلات علمية او دراسات علمية واراء خبراء ومن ثم لقاءات مع المعنين بالاتفاقيات التجارية و الدولية منهم وزارة الاقتصاد الوطني والهيئة العامة لتشجيع الاستثمار واتحاد الصناعات

الفلسطينية وعدد من اساتذة الاقتصاد الفلسطينين ، تم تحديد اهداف الدراسة ومشكلتها وصياغة الفرضيات ومتغيرات الدراسة ومن ثم تحديد مجتمع الدراسة وتصميم الاستبانة التي هي اداة الدراسة لجمع البيانات لتعالج مشكلة الدراسة من خلال طرح اسئلة على عينية الدراسة والحصول على اجابات سوف يتم تحليلها باستخدام احد الرزم الاحصائية ومن ثم الوصول الى النتائج والتوصيات الخاصة بالدارسة . كما هو موضح بالشكل(1.3)

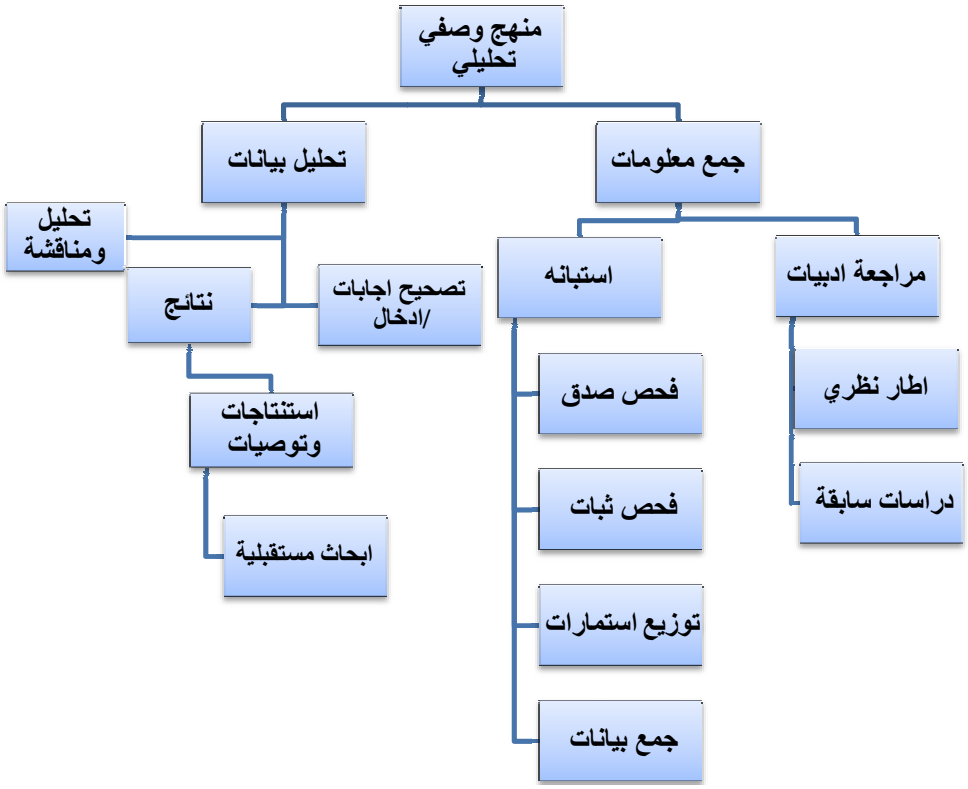

آلية معالجة البيانات

الشكل (1.3) آلية معالجة البيانات.

3.3 . ادوات الدراسة :

تم استشارة العديد من اصحاب الاختصاص في موضوع الدراسة وأخذ ارائهم قبل تصميم الاستبانة وذلك بهدف التعرف على المشاكل التي يواجهها القطاع الخاص المصدر بالدرجة الاولى نتيجة عدم توسيع صادراته ومحاولة التعرف على امكانية الاستفادة من الاتفاقيات الموقعة من وجهة نظرهم.

اعتمدت الدراسة على عدد من البيانات التي تم جمعها من المؤسسات التي لها علاقة مباشرة مع التجارة الخارجية والاقتصاد الفلسطيني ومعنية بالتنمية الاقتصادية ومؤسسات الابحاث والدراسات ومنها وزارة الاقتصاد الوطني والهيئة العامة لتشجيع الاستثمار، مركز التجارة الفلسطينيي، معهد ماس ، حيث اجريت معهم مقابلات بهدف امتلاك فكرة اوسع حول موضوع الدراسة كما تم قراءة العديد من الكتب والاستعانة بدراسات واوراق علمية وابحاث ذات علاقة مباشرة بموضوع الدراسة والتي ساهمت في تحديد مشكلة الدراسة واسئلتها وفرضياتها ، كما تم زيارة العديد المواقع الكترونية الخاصة بالشراكة الاورومتوسطية وقراءة ما كتب عن الموضوع وذلك لفهم اعمق وتوضيح مفاهيم الدراسة .

4.3. بناء استبانة الدراسة

تم بناء الاستبانة لتحقيق اهداف الدراسة وتكونت من عدة فقرات تبين بعض البيانات الخاصة عن المؤسسة والعاملين ونشاطها وطبيعة راس المال واسواقها ومعلومات عن مقدم البيانات بالاضافة الى اسئلة تخصصية حول الشراكة الاورومتوسطية التي تمحورت حول دور السلطة الفلسطينة في اخذ متطلبات واحتياجات القطاع الخاص الفلسطيني بعين الاعتبار عند توقيع الاتفاقية ،كذلك دور السلطة في تعميم الاتفاقية على القطاع الخاص و دور مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني في تعميم الاتفاقية بعد توقيعها على القطاع الخاص والاستفادة منها ومن ثم دور القطاع الخاص في الاستفادة من الاتفاقيات من خلال معرفة الاسواق وتطوير المنتجات لتصبح منافسة وكذلك دور الاتحاد الاوروبي والشركاء في تشكيل قوة ضغط لتذليل العقبات التي لم تمكن الجانب الفلسطيني من تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات الموقعة و منها الزام اسرائيل بتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير وفق ما نصت علية الاتفاقيات .

تم اعتماد الأسئلة المغلقة بشكل اساسي لتحقيق اهداف الدراسة ، وتم بناء الاستبانة على اساس المحاور والتي جاءت في عشرة محاور وصمم للكل فرضية محور يتحوي عدد من الاسئلة لفحصها كما هو موضح في الجدول ادناة يلي :-

جدول 1.3 فرضيات الدراسة والمحاور التي تفحصها

الرقم	الفرضة	المحور الذي يفحصها
.1	تعتبر الشراكة الاورومتوسطية شراكة مصالح مشتركة بذات النسب ، اي انها قائمة على المصلحة المتبادلة بين الأطراف الشريكة.	المصالح والمنفعة المتبادلة بين الشركاء.
.2	يطرح مشروع الشراكة الاورومتوسطية أفكار طموحة جدا لكن النتائج الحاصلة لا توازي الأفكار المطروحة.	الاتفاقيات والنتائج المرجوة على الجانب الاقتصادي.
.3	الدعم الذي حصل علية الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الشراكة لم يؤهله لاحتلال مكانه في الاسواق العالمية.	الدعم المقدم للاقتصاد الفلسطيني لم يعطيه مكانته في الاسواق العالمية.
.4	قلة معرفة القطاع الخاص الفلسطيني باتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية ادت الى عدم الاستفادة منها.	معرفة القطاع الخاص بالاتفاقيات.
.5	ركزت اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية على المردود السياسي اكثر بكثير من المردود الاقتصادي التنموي.	المردود السياسي وليس التنموي للاتفاقيات.
.6	قصرت السلطة الفلسطينية بتوجيه القطاع الخاص الفلسطيني نحو الاستفادة القصوى من اتفاقيات الشراكة بجانبها الاقتصادي.	دور السلطة في توجيه القطاع الخاص نحو الاستفادة من الاتفاقيات.
.7	فشل القطاع الخاص في إيلاء أهمية للعلاقات والاتفاقيات الدولية المبرمه مع السلطة الفلسطينية للاستفادة منها.	اهمية العلاقات والاتفاقيات الدولية.
.8	غياب دور القطاع الخاص الفلسطيني من فرص المشاركة في صياغة اتفاقيات الشراكة.	فرص مشاركة القطاع الخاص في صياغة الاتفاقيات.
.9	شكل الاحتلال الإسرائيلي العائق الرئيسي أمام الاستفادة من اتفاقيات الشراكة من خلال فرض سيطرته على المعابر والحدود.	معيقات الاحتلال الاسرائيلي في تنفيذ الاتفاقيات
.10	فشل القطاع الخاص الفلسطيني بتأهيل مخرجاته الصناعية وفق المواصفات التي تضمن تنافسه ودخوله الأسواق الاورومتوسطية	تأهيل المخرجات الصناعة الفلسطينية

1.4.3 الية بناء الاستبانة

صممت الاستبانة لتحقيق اهداف الدراسة والمتمثلة في التعرف على الأثر المتحقق على التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية نتيجة الشراكة الاورومتوسطية. ومعرفة علاقة فلسطين بالاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقية الشراكة الفلسطينية لأوروبية، والتعرف على ما اصافته الشراكة للاقتصاد الفلسطيني بشكل خاص في مجال التجارة الخارجية،دراسة واقع العلاقات التجارية بين فلسطين والاتحاد الأوروبي وشكلها ضمن اتفاق الشراكة. واخيرا التعرف على دور الاتحاد الأوروبي في تعزيز السيادة الوطنية الفلسطينية وانهاء الاحتلال. وقد بنت الاستبانة لتجيب على عشرة محاور رئيسية بحيث شمل كل محور عدد من الأسئلة المرتبطة بشكل مباشر بعنوان المحور حيث ان كل محور يتأثر بعد من الاسئلة، لهذا نجد ان عدد من الأسئلة يتكرر في أكثر من محور. وقد تكونت الاستبانة عدة فقرات تبين بعض البيانات الخاصة عن المؤسسة والعاملين ونشاطها وطبيعة راس المال وحصة مبيعاتها في الأسواق ومعلومات عن مقدم البيانات بالإضافة الى 34 سؤال موزعة على عشرة محاور معتمدة على الأهداف التي وقعت الاتفاقيات عليها ودور كل من الجانب الفلسطيني والجانب الأوروبي. وفيما يلي نستعرض محاور الدراسة واسئلة كل محور: –

- المحور الأول " المصالح والمنفعة المتبادلة بين الشركاء" وقد وضعت تسعة أسئلة لتوضيح اذا ما كانت الاتفاقيات حملت هذا الطابع من العلاقة ام لا وفق ما نصت عليه الاتفاقيات الموقعة وكانت أسئلة هذا المحور هي حول مساهمة الاتفاقيات في فتح أسواق للمنتج الفلسطيني ،والتوقيع على اتفاقيات ثنائية بين فلسطين والدول الشركة خارج الاتحاد الأوروبي ، وطبيعة الدعم المقدم من قبل الأوروبيين لفلسطين، وطبيعة الاقتصاد الأوروبي ومدى الاستفادة من تطوره ،ومنح المنتج الفلسطيني امتيازات لدخول الأسواق الأوروبية ،ودور الاتحاد الأوروبي في ازاله القيود الخارجية المفروضة على حركة التجارة الخارجية الفلسطينية .

- المحور الثاني "الاتفاقيات والنتائج المرجوة منها" جاء هذا المحور واسئلة لفحص اذا ما تحققت النتائج المتوقعة من الاتفاقيات والتي ابرمت على أساسها حيث شمل هذا المحور تسعة أسئلة توضح مدى تحقيق الاتفاقيات لجانبها الاقتصادي على الصعيد الفلسطيني والتي جاءت لمعرفة مساهمة الاتفاقيات في فتح أسواق خارجية امام المنتجات الفلسطينية ، وتحرر الاقتصاد الفلسطيني من التعبية المفروضة عليه من إسرائيل ، وطبيعة الدعم المادي المقدم ، ومساهمة الاتفاقيات في زيادة راس المال الأجنبي المستثمر ،وهل منح المنتج الفلسطيني امتيازات خاصة

لدخول الأسواق الأوروبية، ومساهمة الاتفاقيات في إزالة القيود الغير الجمركية وزيادة الصادرات الفلسطينية وهل حققت الاتفاقيات مردود سياسي لفلسطين .

- المحور الثالث "دعم الاقتصاد الفلسطيني في الأسواق الخارجية " كان احدى اهداف الاتفاقية دعم وتطوير الاقتصاد الفلسطيني لهذا وضعت أسئلة لفحص مدى الاستفادة من الدعم ودور الجانب الفلسطيني في تعظيم الاستفادة من الدعم المقدم، وطبيعة هذا الدعم وجاءت أسئلة هذا المحور، وعددها (11) سؤال حول معرفة القطاع الخاص بالإجراءات المطلوبة لدخول المنتجات الى الأسواق الأوروبية وكذلك نوعية السلع المطلوبة فيها، ومساهمة الاتفاقيات في إزالة العقبات المفروضة إسرائيليا على الاقتصاد الفلسطيني، ومساهمة الاتفاقيات في زيادة الصادرات الفلسطينية والمساهمة في عقد اتفاقيات ثنائية وزيادة نسبة الاستثمار الخارجي في فلسطين وطبيعة الدعم المقدم للاقتصاد الفلسطيني ومنح امتيازات للمنتج الفلسطيني لدخول الأسواق الأوروبية ومساهمة الاتفاقيات في تطوير نوعية المنتج الفلسطيني .

- المحور الرابع" معرفة القطاع الخاص بالاتفاقيات" جاء هذا المحور لمعرفة ان القطاع الخاص الفلسطيني وهو المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية كان على معرفة بالاتفاقيات والتي من المفترض انها وقعت ليقع جزء كبير على القطاع الخاص لتنفيذها والاستفادة منها بحيث شمل هذا المحور على (7) أسئلة منها المباشر حول معرفة القطاع الخاص ومنها من نصوص الاتفاقيات لفحص المعرفة بدقة اكبر منها المتعلق بنقل التكنولوجيا الى فلسطين ومساهمة السلطة بتطوير الأنظمة والتشريعات لإحداث تنمية ودور خبراء الاقتصاد الفلسطيني في الاتفاقيات ومشاركة القطاع الخاص الفلسطيني في صياغة الاتفاقيات ومدى مساهمة القطاع الخاص الفلسطيني في تأهيل مخرجاته الإنتاجية .

- المحور الخامس "المردود السياسي والتنموي للاتفاقيات" والذي جاء لفحص إذا ما حققت الاتفاقيات مردود تنموي او سياسي وفق ما جاء في بنودها الموقعة وخاصة ان الاتفاقيات وفق ما أشار به عديد من الكتاب كانت ذات اهداف سياسية بالدرجة الرئيسية وقد استخدم (18) سؤال لقياس المردود السياسي والتنموي وكانت تتمحور حول الرؤية السلطة الوطنية الفلسطينية التنموية عند التوقيع على الاتفاقيات، وقد شمل هذا المحور (11) سؤال حول مساهمة الاتفاقية في توسيع سوق العمل الفلسطيني ودور السلطة في تحفيز القطاع الخاص على التصدير وان كان لديها مختصين لمتابعة الاتفاقيات وهل وفرت البنية التحية اللازمة لإحداث تنمية ومساهمة الاتفاقية في

فتح أسواق خارجية للمنتجات الفلسطينية ،وزيادة الصادرات وراس المال الأجنبي المستثمر، وإزالة القيود عن التجارة الخارجية وعقد اتفاقيات ثنائية والامتيازات التي قدمتها السلطة لزيادة نسبة الصادرات وطبيعة الدعم المادي المقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية من قبل الاوروبيين.

- المحور السادس "دور السلطة في توجيه القطاع الخاص للاستفادة من الاتفاقيات" من البديهي ان هنالك دور متعلق بالفلسطينيين لتمكينهم من الاستفادة منها ومن خلال هذا المحور يتم التعرف على ما تم انجازه على هذا الصعيد من خلال الإجابة على أسئلة هذا المحور(16) سؤال والتي كانت حول معرفة القطاع الخاص بنوعية السلع وإجراءات دخولها للأسواق الأوروبية والامتيازات المقدمة للمنتج الفلسطيني وزيادة الاستثمار الخارجي وتوفير البنية التحتية وتطوير المنتج الفلسطيني وطبيعة الدعم المقدم الاقتصاد الفلسطيني وتطوير الأنظمة والتشريعات الفلسطينية لأحداث تنمية في الضفة الغربية. وازالة العقبات التي تعترض الصادرات والواردات ودور السلطة في ترويج الاتفاقيات لدى القطاع الخاص الفلسطيني، والرؤية التنموية الفلسطينية وطبيعة السياسات التنموية الفلسطينية، والتغير في سوق العمل الفلسطيني ووجود مختصين لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات.

- المحور السابع " أهمية العلاقات والاتفاقيات الدولية لدى القطاع الخاص " جاء هذا المحو المعرفة درجة الأهمية التي يوليها القطاع الخاص للاتفاقيات الدولية ومنها اتفاق الشراكة حيث شمل هذا المحور (10) أسئلة متعلقة بمعرفة القطاع الخاص بالاتفاقيات ومشاركته بها ودور مؤسسات القطاع في نشر وتعميم الاتفاقيات ودور القطاع تأهيل منتجاته لتلبى متطلبات الأسواق الخارجية وفتح أسواق خارجية امام المنتجات الفلسطينية. معرفة القطاع الخاص بالسلع المطلوبة وإجراءات دخولها الى الأسواق الخارجية ومعرفة طبيعة الاقتصاد الأوروبي الشريك وهل المنتج الفلسطيني يلبي متطلبات المنافسة في الأسواق الخارجية وطبيعة الدعم المقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية.

- المحور الثامن "مشاركة القطاع الخاص في صياغة الاتفاقيات" جاء هذا المحور لفحص مدى الشراكة القائمة ما بين القطاع الخاص والسلطة وتكون من (8) أسئلة وكانت حول دور السلطة في نشر وتعميم الاتفاقيات ودور مؤسسات القطاع الخاص كذلك في نشرها وتعميمها وشراكة القطاع الخاص في صياغة الاتفاقيات ومعرفته بها ودور خبراء الاقتصاد الفلسطيني في الاتفاقيات ومساهمة القطاع الخاص في تأهيل مخرجاته والتغير في بنية سوق العمل الفلسطيني.

- المحور التاسع" معيقات الاحتلال الإسرائيلي للاستفادة من الاتفاقيات " حتى تم الاستفادة من الاتفاقيات لا بد من توفر الظروف المناسبة لذلك وفي الحالة الفلسطينية يعد الاحتلال اهم العوامل التي تحول دون الاستفادة من الاتفاقيات وقد جاء هذا المحور لمعرفة المعيقات دور الشركاء في ازالتها. تكون هذا المحور من (10) وقد كانت الأسئلة حول دور الاتفاقيات في إزالة القيود عن الصادرات، ومساهمتها في زيادة الاستثمار الخارجي وزيادة الصادرات ودور الشركاء في الضغط على إسرائيل لتذليل العقبات التي تفرضها على التجارة الخارجية وهل لدى السلطة مختصين لمتابعة الاتفاقيات وبالتالي العودة اليها عندما يتم خرقها. كما الاتفاقيات نصت على إلزام إسرائيل الحد من الإجراءات الإدارية التي تفرضها إسرائيل وتشكل عائق امام الصادرات والواردات بل التنمية الاقتصادية بشكل عام.

- المحور العاشر " تأهيل القطاع الخاص للمخرجات الصناعية " جاء هذا المحور لمعرفة دور القطاع الخاص في تأهيل المخرجات وبالتالي زيادة نسبة الصادرات والمساهمة في التنمية الاقتصادية وهل استغل القطاع الخاص هذه الفرصة للاستفادة من الاتفاقياتوتكون هذا المحور من (19)سؤال لمعرفة دور الاتفاقيات في تشجيع القطاع الخاص على تأهيل مخرجاته والاسئلة تمحورت حول مساهمة الاتفاقيات في فتح أسواق خارجية ومعرفة القطاع الخاص بنوعية واجراءات دخول المنتجات الى الأسواق الخارجية ودور الشركاء في إزالة العقبات المفروضة على التجارة الخارجية الفلسطينية وكذلك طبيعة المنتجات الفلسطينية وإعطاء المنتج الفلسطيني امتيازات إضافية ليسارع في عملية التأهيل وطبيعة سياسات التنمية الفلسطينية وتوفير البنية التحتية من قبل السلطة والتي تعتبر مهمة لتأهيل وكذلك الأنظمة والتشريعات وكذلك نشر وتعميم الاتفاقيات والتي تعد حافز لتأهيل المنتجات وتعظيم الاستفادة منها .

5.3. صدق الأدوات (تحكيم الإستبانة)

قد تمت مراجعة الاستبانة من قبل عدد من المختصين وذوي الخبرة ، للحصول على مصداقية عالية للإستبانة وحتى يتحقق الهدف الذي صممت من اجله، فقد كان لهذه الملاحظات الأثر الايجابي في تطوير الاستبانة ووصولها لصورتها النهائية.

6.3. ثبات أدوات الدراسة

فيما يتعلق بثبات أداة الدراسة فقد تم التحقق من خلال اختبار عينة مصغرة من المبحوثين وعددهم (10) ، وزعت عليهم الإستبانة للإجابة عليها ، وبعد اسبوعين تقريبا اعيدت اليهم للإجابة عليها مرة اخرى ، وللتأكيد من صدق الأداة إحصائيا تم احتساب معامل ارتباط بيرسون لكامل الاستبانة كما وتبين من خلال فحص الثبات ان قيمة معامل ارتباط بيرسون لكامل الاستبانة جاءت (0.818) وبمستوى دلالة (0.004) حيث جاءت اقل من او تساوي (0.05) بالتالي ترفض فرضية عدم الثبات كامر وبهذا اعتبرت الاستبانة ثابتة وتم توزيعها على كامل المبحوثين .

7.3. حدود الدراسة

تتلخص الحدود الزمنية المكانية والبشرية للدراسة فيما يأتي:

- الحدود الزمنية: تم انجاز هذه الدراسة في الفترة الواقعة ما بين تموز 2012 حتى تشرين ثاني 2014
- الحدود البشرية: كبار المستثمرين في الضفة الغربية.
- الحدود المكانية: تماشيا مع موضوع الدراسة تم اختيار مؤسسات القطاع الخاص ممثلة بإداراتها بالإضافة إلى مؤسسات الخبرة مثل ماس ،الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار واخرى في الضفة الغربية باستثناء محافظة القدس لعدم امكانية جمع البيانات والوصول اليها.

8.3. مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في القطاع الخاص الفلسطيني العامل في الضفة الغربية ،حيث تم استثناء الشركات التي مقرها القدس وذلك لعدم امكانية الوصول اليها وقد تم الاعتماد على الشركات المدرجة في دليل المصدرين الذي اعدته بال تريد لعام 2012 وقد تم حصر 300 من الشركات الكبرى وهم كبار المستثمرين من القطاع الخاص الفلسطيني الذين يتعاملون بالتجارة وبالدرجة الرئيسية مرتبطون بالتجارة الخارجية وكذلك المختصين في موضوع الشراكة الاورومتوسطية وبعض من المؤسسات ذات الصلة بالموضوع .وكذلك الاتحادات الممثلة للقطاعات الاقتصادية (اتحاد الصناعات الدوائية ، اتحاد صناعة الجلود، اتحاد الصناعات الغذائية ، اتحاد الحجر والرخام ، اتحاد المصدرين

الفلسطينيين وكذلك الغرف التجارية في نابلس والخليل كما يوضح الشكل رقم (2.3) الذي يمثل مجتمع الدراسة وفق القطاعات حيث اعتمد المسح الشامل.

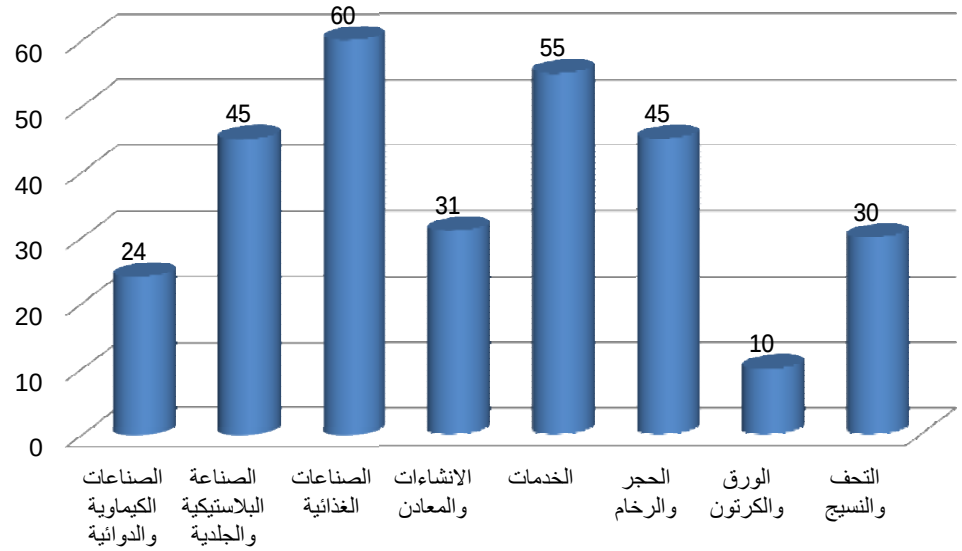

توزيع مجتمع الدراسة على القطاعات

الشكل 2.3 توزيع مجتمع الدراسة على القطاعات

شمل مجتمع الدراسة كافة مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية باستثناء محافظة القدس حيث تميزت محافظات الخليل وبيت لحم ورام الله ونابلس بكثرة المشاريع والمؤسسات وذلك يعود الى الميزة التي ميزت هذة المدن من حيث عدد السكان والمكانة الدينية والسياسية لها اضافة الى مكانتها الاقتصادية ، اما بقية المحافظات فقد كان العدد فيها محدود ومن خلال الشكل (3:3) سوف نوضح حجم مجتمع الدراسة جغرافيا

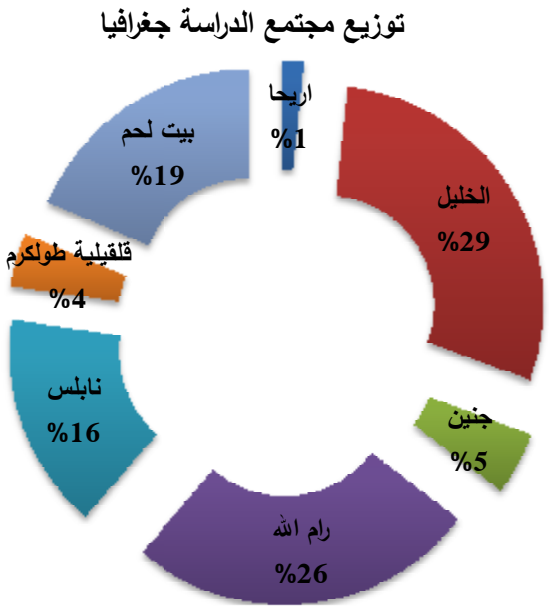

الشكل رقم (3.3) توزيع مجتمع الدراسة جغرافيا

9.3. اسلوب البحث

في مراحل إعداد المقترح وباستخدام المقابلة كأداة تم مقابلة ذوي الاختصاص في المجال الاقتصادي و مراجعة اتفاقيات الشراكة الاوروبية المتوسطية والادبيات التي كتبت (كتب ،دوريات، مقالات، دراسات سابقة ومواقع الانترنت) لمعرفة اهدافها الاقتصادية وغيرها،حيث كان لهذا دور كبير في تحديد اهداف الدراسة و مشكلة الدراسة واسئلتها والفرضيات وحصر مجتمع الدراسة والذي تم من خلال اعتماد دليل المصدرين الفلسطينين والذي اعدته مؤسسة بال تريد عام 2012 ، وقد تم بناء الاستبانة بهدف الاجابة على اسئلة الدراسة وقد عرضت على مجموعة مختارة من الاساتذة للتحكيم وتم اعتمادها بعد اخذ الملاحظات ومن ثم توزيعها بهدف فحص ثباتها على مجموعة مختارة من المؤسسات وبعد اجازتها تم توزيعها على مجتمع الدراسه وذلك من خلال اللقاء المباشر في معظم الاحيان وكما تمت الاستعانة بالانترنت بعد الحديث المباشر مع اصحاب العلاقة وكان دور مميز لغرفة صناعة وتجارة الخليل ونابلس في الحديث والمراسله للمؤسسات المسجلة لديهم.

تم الاعتماد على أسلوب البحث الكمي، حيث تم توزيع استبانة على المؤسسات ذات العلاقه، شملت جميع المؤسسات المدرجه لعام 2012 في دليل المصدرين الفلسطينيين المعد من قبل بال تريد. لقد تم التركيز على التحليل الوصفي للبيانات الكميه باستخدام حزمة SPSS.

بلغ حجم مجتمع الدراسه 300 مؤسسة، منها 72 مؤسسة رفضت التعاون وتعبئة الاستبانة و73 مؤسسة أعادوا الاستابة فارغة بسبب عدم معرفتهم بموضوع الدراسة (اتفاقية الشراكة)، في حين وافقت 155 مؤسسة على تعبئة الاستبانة. وكان توزيع العينة المستجيبة على النحو التالي:

- نوع المؤسسة: 67.0% من المؤسسات صنفت كشركة عادية، 31.1% شركة مساهمة محدودة، و1.9% شركة مساهمة عامة.
- نشاط المؤسسة: 55.3% صنفت كمؤسسات صناعية، 23.3% صنفت كمؤسسات خدماتية، 14.6% كمؤسسات زراعية، و6.8% كمؤسسات انشائية.
- حسب ادراجها في سوق فلسطين للأوراق المالية: تبين من نتائج الاستبانة (15.5%) من المؤسسات فقط مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

10.3 معالجة البيانات

فيما يخص طريقة معالجة البيانات فقد تم تفريغ البيانات باستخدام برنامج SPSS، وتمت معالجة البيانات من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لإجابات المبحوثين لكامل الاستبانه، ومن ثم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية لكل محور على حدا، واخيرا عرض نتيجة كل فقرة استنادا الى المتوسط الحسابي لتسهيل قراءة البيانات .

الفصل الرابع

نتائج الدراسة ومناقشتها

يتناول هذا الفصل من الدراسة عرضاً للنتائج التي توصلت اليها الدراسة من خلال التعرف على اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية واثرها في احداث تنمية اقتصادية كما يراها كبار المستثمرين في الضفة الغربية باستثناء القدس ، كما تم التطرق لدور كل من مؤسسات السلطة الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني في تعظيم الاستفادة والمنفعة من اتفاقيات الشراكة وكذلك ضعف ادوات تنفيذ الاتفاقية بين الشركاء والزامهم بما تم التوقيع علية وخاصة اسرائيل.لقد جاءات الاستبانة في محاور (10) وتم وضع (3) اسئلة مفتوحة لأخذ اراء المبحوثين حول تعزيز اليات وسبل الاستفادة من الاتفاقيات كما ستعرض وتناقش في هذا الفصل.

فيما يلي عرض وتحليل ومناقشة لنتائج اجابات المبحوثين حول محاور الدراسة والتي تتمثل في عشرة محاور :

- المصالح والمنفعة المتبادلة بين الشركاء.
- الاتفاقيات والنتائج المرجوة منها على الجانب الاقتصادي.
- الدعم المقدم للاقتصاد الفلسطيني لم يعطه مكانته في الاسواق العالمية.
- معرفة القطاع الخاص بالاتفاقيات.
- المردود السياسي وليس التنموي للاتفاقيات.
- دور السلطة في توجيه القطاع الخاص نحو الاستفادة من الاتفاقيات.
- اهمية العلاقات والاتفاقيات الدولية.

- فرص مشاركة القطاع الخاص في صياغة الاتفاقيات.
- معيقات الاحتلال الاسرائيلي في تنفيذ الاتفاقيات.
- تأهيل مخرجات الصناعة الفلسطينية

ومن أجل تفسير النتائج فيما يخص مفهوم ومجالات المحاور تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لدراسة الاتجاه وفق المنهجية التالية:

وفقا للاستبانه كانت الاجابات على النحو التالي

1. **موافق بشدة : وتعني أنك تتفق بنسبة 80 % فما فوق مع العبارة .**
2. **موافق : وتعني أنك تتفق بنسبة 60% فما مع العبارة .**
3. **لا رأي : وتعني أن رأيك محايد .**
4. **غير موافق : وتعني أنك لا تتفق بنسبة 60% فما فوق مع العبارة .**
5. **غير موافق بشدة : وتعني أنك لا تتفق بنسبة 80% فما فوق مع العبارة.**

بهدف سهولة قراءة النتائج وتفسيرها تم تقسيم مقياس ليكرت الى الخامسي الى وحدات اصغر بحيث اصبح ثلاثي كما هو مبين ادناة

وعليه اصبح مقياس ليكرت الخماسي على النحو التالي

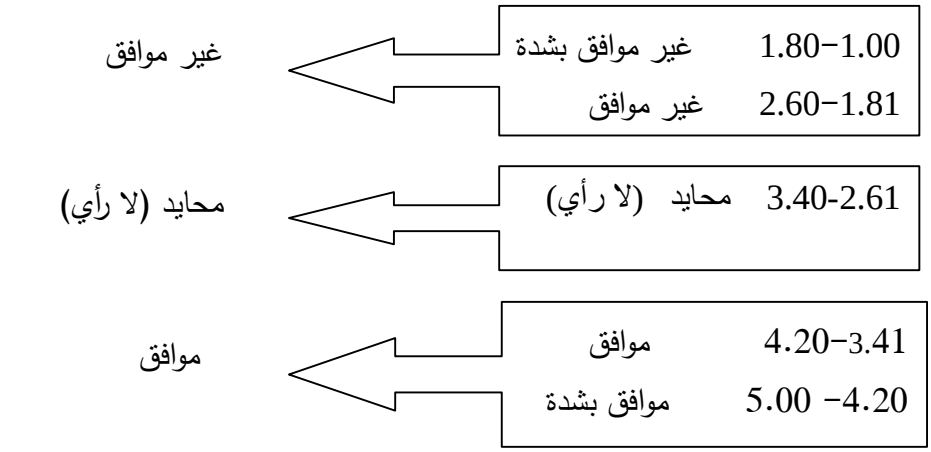

1.4 محاور الدراسة

جدول 1.4:- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (المحاور الدراسة)

الرقم	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل التغير
.1	تعتبر الشراكة الاوروميتوسطية شراكة مصالح مشتركة بذات النسب ، اي انها قائمة على المصلحة المتبادلة بين الأطراف الشريكة.	2.8900	.42395	14.669
.2	يطرح مشروع الشراكة الاوروميتوسطية أفكار طموحة جدا لكن النتائج الحاصلة لا توازي الأفكار المطروحة.	2.6602	.52827	19.858
.3	الدعم الذي حصل علية الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الشراكة لم يؤهله لاحتلال مكانه في الاسواق العالمية.	2.8508	.51847	18.186
.4	قلة معرفة القطاع الخاص الفلسطيني باتفاقيات الشراكة الاوروميتوسطية ادت الى عدم الاستفادة منها.	2.6935	.56806	21.090
.5	ركزت اتفاقيات الشراكة الاوروميتوسطية على المردود السياسي اكثر بكثير من المردود الاقتصادي التنموي.	2.7465	.41272	15.027
.6	قصرت السلطة الفلسطينية بتوجيه القطاع الخاص الفلسطيني نحو الاستفادة القصوى من اتفاقيات الشراكة بجانبها الاقتصادي.	2.7609	.41765	15.127
.7	فشل القطاع الخاص في إيلاء أهمية للعلاقات والاتفاقيات الدولية المبرمه مع السلطة الفلسطينية للاستفادة منها.	2.7748	.50927	18.353
.8	غياب دور القطاع الخاص الفلسطيني من فرص المشاركة في صياغة اتفاقيات الشراكة.	2.7512	.54682	19.875
.9	شكل الاحتلال الإسرائيلي العائق الرئيسي أمام الاستفادة من اتفاقيات الشراكة من خلال فرض سيطرته على المعابر والحدود.	2.8485	.41228	14.473
.10	فشل القطاع الخاص الفلسطيني بتأهيل مخرجاته الصناعية وفق المواصفات التي تضمن تنافسه ودخوله الأسواق الاوروميتوسطية	2.7844	.43473	15.613

في هذا السياق تم استخدام تحليل تباين الاحادي (One Way anova) من اجل التحقق اذا ما كانت المتوسطات للاجابات متجانسة ، تبين لنا من خلال درجة الدلة المعنوية (Value P)، والتي تزيد عن 0.05 بانه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لدى المجيبين على الالإستبانةة فيما يتعلق بفقرات الاستبانة ، اي انه يوجد تجانس لفقرات الإداة.

1.1.4المصالح والمنفعة المتبادلة بين الشركاء

للإجابة على سؤال المحور الاول والذي ينص "ان اتفاقيات الشراكة هي اتفاقيات مصالح ومنفعة متبادلة بين الشركاء" فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والاتحرافات المعيارية ونسبة الموافقة والحياد والمعارضة والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول.1.2.4:- الإنحراف المعياري والمتوسط الحسابي والنسب المئوية للمصالح والمنفعة المشتركة

الرقم	المصالح والمنفعة المتبادلة بين الشركاء	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	موافق	لا راي	غير موافق
1	ساهمت الاتفاقيات في فتح اسواق خارجية امام للمنتج الفلسطيني	3.1165	.96305	46.6	21.4	32.0
2	يشكل تطور وتقدم الاقتصاد الاوروبي عائق امام الصادرات الفلسطينية	3.1650	.99111	52.4	14.6	33.0
3	شكل الشركاء ادوات ضغط على اسرائيل لتذليل العقبات المفروضة من قبلها على التجارة الخارجية الفلسطينية	3.3495	1.03572	57.3	10.7	32.0
4	لدى القطاع الخاص المعرفة بنوعية السلع المطلوبة للاسواق الخارجية	2.0777	.65214	1.9	16.5	81.6
5	الدعم المادي الاوروبي المقدم للسلطة الفلسطينية ضمن مشروع الشراكة اخذ الطابع التنموي وليس الاغاثي	2.0971	.73451	5.8	8.7	85.4
6	توقيع السلطة الفلسطينية على اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية ساهم في عقد اتفاقيات ثنائية مع دول الشريكة من خارج الاتحاد الاوروبي	3.3592	.83847	56.3	26.2	17.5
7	منحت الاتفاقيات الموقعة امتيازات خاصة للمنتج الفلسطيتي لدخول اسواقها	2.8544	1.07016	36.9	16.5	46.6
8	الدعم المادي المقدم من خلال الاتفاقيات جاء وفق رؤية المانح	3.8058	1.11195	78.6	8.7	12.6

جدول.2.4.ب:- الإنحراف المعياري والمتوسط الحسابي والنسب المئوية للمصالح والمنفعة المشتركة

الرقم	المصالح والمنفعة المتبادلة بين الشركاء	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	موافق	لا راي	غير موافق
9	ساهمت الاتفاقيات في ازالة القيود غير الجمركية على الصادرات	2.1845	.78899	5.8	18.4	75.7
	القيمة الكلية	**2.8900**	**.42395**	**9.7**	**69.9**	**20.4**

يتضح من الجدول 2.4 ان الفقرة التي حظيت على نسبة عالية من عدم الموافقة هي الفقرة الخامسة والتي تنص ان الدعم المقدم اخذ الطابع التنموي وليس الاغاثي (85.4) وهذا ما يؤكد ان الاتفاقية لم تساهم في احاث تنمية وهو ما يؤكد ان الاتفاقيات وقعت وفق المصالح الاوروبية بالدرجة الاولى والمتعلقة في الحد من الهجرة غير الشرعية ومحاربة الارهاب وقضايا البيئة ومحاولة توسيع سوق منتجاتها وكذلك تنمية الدول التي انضمت حديثا للاتحاد الاوروبي غير اخذين مصالح الشركاء وخاصة الفلسطينين والمتمثلة في انهاء الاحتلال واحداث تنمية في فلسطين بعين الاعتبار. وهنا يبرز التباين في المصالح االمتحققة من الاتفاقيات بين المجموعة الاوروبية والسلطة الفلسطينية فكل له مصالحة الخاصة وان شراكة المصالح جاءت بما يخدم المجموعة الاوروبية بالدرجة الاولى وجاء التوجة الى فلسطين من اجل قبول شركاء اخرين مثل دول المغرب العربي والتي تسبب ارق لاوروبا من الهجرة غير الشرعية ومكافحة الارهاب .

ان الفقرة التاسعة والتي تشير الى ان اسهام الاتفاقيات في ازالة القيود غير الجمركية عن الصادرات الفلسطينية حظيت بنسبة قبول متدنية (5.8) وهذا يؤكد ان الهدف من توقيع الاتفاقيات لم يكن وفق مصالح مشتركة بين الشركاء بل مصالح خاصة يفرضها الطرف الاقوى وعدم وجود ضمانات قادرة على المساهمة في احداث تنمية اقتصادية في فلسطين. وعدم مقدرة المجموعة الاوروبية اتخاذ اجراءات بحق اسرائيل المعيق الاساس في احداث تنمية في فلسطين .

وتشير القيمة الكلية لهذا المحور بنسبة موافقة متدنية ونسبة عالية من الحياد وهذا ناجم عن عدم معرفة القطاع الخاص بالاتفاقيات وعدم لمس اثر واضح لها يستدعي البحث عنها .

2.1.4 الاتفاقيات والنتائج المرجوة منها

للإجابة على سؤال المحور الثاني والذي ينص على ان نتائج الاتفاقيات كانت وفق الطموحات والتي وقعت من اجلها اتفاقيات الشراكة ،تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب المعارضة والحياد والموافقة والجدول 3.4 ادناه سوف يوضح لنا ذلك :-

جدول 3.4:- الإنحراف المعياري والمتوسط الحسابي والنسب المئوية للاتفاقيات والنتائج المرجوة منها

الرقم	الاتفاقيات والنتائج المرجوة منها	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	موافق	لا راي	غير موافق
1	ساهمت الاتفاقيات في فتح اسواق خارجية امام للمنتج الفلسطيني	3.1165	.96305	46.6	21.4	32.0
2	الاتفاقيات الموقعة حققت مردود سياسي اكبر من المردود الاقتصادي	2.6408	1.08334	35.0	5.8	59.2
3	ساهمت الاتفاقيات في التحرر من تبعية الاقتصاد الفلسطيني لاسرائيل	3.1359	1.12936	49.5	18.4	32.0
4	الدعم المادي الاوروبي المقدم للسلطة الفلسطينية ضمن مشروع الشراكة اخذ الطابع التنموي وليس الاغاثي	2.0971	.73451	5.8	8.7	85.4
5	ساهمت الاتفاقيات في زيادة رأس المال الاجنبي المستثمر في الضفة الغربية	2.9612	.95919	38.8	20.4	40.8
6	منحت الاتفاقيات الموقعة امتيازات خاصة للمنتج الفلسطيتي لدخول اسواقها	2.9320	1.04095	45.6	6.8	47.6
7	ساهمت الاتفاقيات في تطوير نوعية المنتج الفلسطيني	2.0194	.64139	3.9	9.7	86.4
8	الاتفاقيات الموقعه ساهمت في زيادة الصادرات الفلسطينية	2.8544	1.07016	36.9	16.5	46.6
9	ساهمت الاتفاقيات في ازالة القيود غير الجمركية على الصادرات	2.1845	.78899	5.8	18.6	75.7
	القيمة الكلية	2.6602	.52827	**6.8**	**41.7**	**51.5**

بالنظر الى الجدول 3.4 نجد ان الفقرة التي حظيت باعلى نسبة من عدم الموافقة على ان النتائج كانت بقدر الطموحات والامال التي بنيت على توقيع الاتفاقيات هي الفقرة السابعة التي تنص " ساهمت الاتفاقيات في تطوير نوعية المنتج الفلسطيني" بنسبة (86.4) ان الاتفاقيات التي وقعت لم تحقق النتائج المطلوبة في جانبها الاقتصادي على الصعيد الفلسطيني من خلال عدم مقدرة الاتفاقيات على احداث تنمية وعدم قدرة المنتجات الفلسطينية من المنافسة في الاسواق العالمية حيث ركزت الاتفاقيات بالنسبة لتوجهات الاوروبين على الدور السياسي والذي ايضا لم يحقق نتائج واكتفاء المجموعة الاوروبية ان تلعب دور الممول للعملية السياسية وهذا لم يخدم الاقتصاد الفلسطيني كما كان مأمول حيث ما زالت العقبات المفروضة اسرائيليا ماثلة ومتجددة ولم يتدفق الاستثمار الاخارجي لفلسطين بحكم عدم احراز انجاز سياسي على الارض ، ان توسع الاتحاد الاوروبي شكل حرف لمسار الاتفاقيات بان اتجهت الى تمكن الدول المنضوية حديثا للاتحاد على حساب الدول العربية المتوسطية وان كانت بنسب متفاوتة حيث كان الخاسر الاكبر هو الجانب الفلسطيني .

ونجد ان الفقرة التي حظيت بادنى قيمة من عدم الموافقة كانت هي الاولى المتعلقة بفتح اسواق خارجية من خلال الاتفاقيات ويعود ذلك لعدم المعرفة الكافية بالعوامل التي ادت الى فتح اسواق خارجية وكذلك عدم معرفة القطاع الخاص بالاتفاقيات ودورها وهذا واضح من خلال القيمة الكلية بالموافقة كانت منخفظة جدا (6.8) ونسبة الحياد (41.7) يعود ذلك الى عدم استفادة القطاع الخاص بشكل ملموس من نتائج الاتفاقيات وعدم قدرتها الى تحقيق انجازات سياسية في الجانب الفلسطيني وتركيزها على قضايا ثانوية بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني بعيدة عن وحريته حركته ونموه. وعدم وجود سياسات تنموية فلسطينينا واضحة ومعتمدة على الذات بعيدة عن الدعم الخارجي المشروط.

3.1.4 دعم الاقتصاد الفلسطيني في الاسواق الخارجية

للإجابة على سؤال المحور الثالث والذي ينص ان الدعم المقدم للاقتصاد الفلسطيني لم يمكنه من اخذ مكانته في الاسواق الخارجية ، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب المعارضة والحياد والموافقة والجدول 4.4 ادناه سوف يوضح لنا ذلك :-

جدول 4.4.:- الإنحراف المعياري والمتوسط الحسابي والنسب المئوية لدعم الاقتصاد الفلسطيني في الاسواق الخارجية

الرقم	دعم الاقتصاد الفلسطيني في الاسواق الخارجية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	موافق	لا راي	غير موافق
1	يشكل تطور وتقدم الاقتصاد الاوروبي عائق امام الصادرات الفلسطينية	3.1650	.99111	52.4	14.6	34.0
2	لدى القطاع الخاص المعرفة بنوعية السلع المطلوبة للاسواق الخارجية	2.0777	.65214	1.9	16.5	81.6
3	القطاع الخاص على المعرفة بالإجراءات المتبعة لدخول الاسواق الخارجية	2.8641	1.13801	43.7	10.7	45.6
4	ساهمت الاتفاقيات في التحرر من تبعية الاقتصاد الفلسطيني لاسرائيل	3.1359	1.12936	49.5	18.4	32.0
5	الاتفاقيات الموقعه ساهمت في زيادة الصادرات الفلسطينية	2.9612	.95919	38.8	20.4	40.8
6	ساهمت الاتفاقيات في تطوير نوعية المنتج الفلسطيني	2.9320	1.04095	45.6	6.8	47.6
7	توقيع السلطة الفلسطينية على اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية ساهم في عقد اتفاقيات ثنائية مع دول الشريكة من خارج الاتحاد الاوروبي	3.3592	.83847	56.3	26.2	17.5
8	ساهمت الاتفاقيات في زيادة رأس المال الاجنبي المستثمر في الضفة الغربية	2.0194	.64139	3.9	9.7	86.4
9	الدعم المادي المقدم من خلال الاتفاقيات جاء وفق رؤية المانح	3.8058	1.11195	78.6	8.7	12.6
10	منحت الاتفاقيات الموقعة امتيازات خاصة للمنتج الفلسطيتي لدخول اسواقها	2.8544	1.07016	36.9	16.5	46.6
11	ساهمت الاتفاقيات في ازالة القيود غير الجمركية على الصادرات	2.1845	.78899	5.8	18.4	75.7
	القيمة الكلية	**2.8508**	**.51847**	**14.6**	**53.4**	**32.0**

من الجدول رقم 4.4 نجد ان الفقرة الثامنة حظيت باعلى نسبة من المعارضة(86.4) ان الاتفاقيات ساهمت في زيادة راس المال الاجنبي المستثمر في الضفة الغربية. ويعود ذلك ان الاتفاقيات لم تعطي اهمية لتدفق الاستثمار الاجنبي الى فلسطين ولم تعمل على ترويج فاسطين اقتصاديا وافتقدت تطبيق

سياسة التشبيك المباشر ما بين القطاع الخاص الفلسطيني والقطاع الخاص في الدول الشريكة على الرغم من وجود بيئة استثمارية جاذبة في فلسطين وهي ارض واعدة بالرغم من درجة المخاطرة التي ربما يتعرض لها الاستثمار الاجنبيي من قبل اسرائيل ولكن الاتفاقيات كفيلية بحماية الاستثمار الخارجي . هنا يدخل العامل السياسي بعدم قدرة المجموعة الاوربية من الدخول في نزعات مع اسرائيل والإكتفاء بتقديم الدعم والمعونة الامر الذي افقد الاقتصاد الفلسطيني فرص استقدام التكنولوجيا والمعرفة في المجال الاقتصادي ووجود محفزات خارجية للمنافسة والتطور الطبيعي ، كما ان الاتفاقيات فشلت في خلق مشاريع مشتركة بين الشركاء المتوسطين حيث كانت المشاريع ما بين المجموعه الاوروبية وكل دولة على حدة من الشركاء المتوسطين.

نجد في الجدول 4.4 ان ادنى قيمة في عدم الموافقة كانت في الفقرة التاسعة ان الدعم المادي المقدم من خلال الاتفاقيات جاء وفق رؤية المانح. حيث نصت الاتفاقيات على دعم الاقتصاديات الناشئة، ولكن هذا الدعم جاء وفق شروط و تطلعات المانح بما يخدم مصالحة و ذلك نتيجة لعجز وحاجة الشركاء لاقتصاد قوي ، كما ان الاتفاقيات كانت بين المجموعة الاوروبية الموحدة اقتصاديا وكل دولة اخرى على حدى وغياب الوحدة العربية مما اتاح المجال امام المجموعة الاوروبية من فرض شروطها على كل دوله كونها الطرف الاقوى ، كما ان عجز الاتفاقيات في ازالة القيود غير الجمركية عن الصادرات الفلسطينية حد بشكل كبير من مكانة المنتجات الفلسطينية في الاسواق العالمية واستغلال اسرائيل للوضع الذي فرضته وتسويق المنتجات الفلسطينية على انها اسرائيلية في الاسواق الخارجية.

كما ان القيمة الكلية للمحور تتجه نحو الحياد بمتوسط حسابي(2.8508) وذلك يعود الى عدم معرفة القطاع الخاص باتفاقيات الشراكة الامر الذي لم يتح لهم فرص التقيم الجيد لهذه الاتفاقيات .

4.1.4 معرفة القطاع الخاص بالاتفاقيات

للإجابة على سؤال المحور الرابع والذي ينص على ان " قلة معرفة القطاع الخاص بالاتفاقيات ادت الى عدم القدرة على الاستفادة منها" تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الموافقة والمعارضة والحياد كما يوضحها الجدول 5.4

الجدول 5.4:- الإنحراف المعياري والمتوسط الحسابي والنسب المئوية لقلة معرفة القطاع الخاص بالاتفاقيات ادت الى عدم قدرته على الاستفادة منها

الرقم	معرفة القطاع الخاص بالاتفاقيات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	موافق	لا راي	غير موافق
1	برأيك لدى القطاع الخاص المعرفة باتفاقيات الشراكة الاوروميتوسطية	2.6505	1.10887	30.1	12.6	57.3
2	شارك القطاع الخاص في صياغة اتفاق الشراكة الاوروميتوسطية	2.5825	.97543	25.2	14.6	60.2
3	نصت الاتفاقيات على نقل المعرفة و التكنولوجيا الى الاقتصاد الفلسطيني	3.5437	.69701	61.2	31.1	7.8
4	ساهمت الاتفاقيات الموقعة بتطوير الانظمة والتشريعات الدافعة لاحداث تنمية في فلسطين	2.6699	1.01352	29.1	16.5	54.4
5	كان لخبراء الاقتصاد الفلسطيني دور بارز في صياغة الاتفاقيات	2.1748	.89033	11.7	14.6	73.8
6	عملت مؤسسات القطاع الخاص على نشر و تعميم اتفاق الشراكة	2.1942	.81720	10.7	12.6	76.7
7	ساهم القطاع الخاص بدور كبير في تأهيل وتطوير الصناعة الفلسطينية	3.0388	1.08395	50.5	3.9	45.6
	القيمة الكلية	2.6935	.56806	13.6	35.9	50.5

الجدول 5.4 نجد ان الفقرة السادسة التي تنص "عملت مؤسسات القطاع الخاص على نشر وتعميم اتفاقيات الشراكة "قد حظيت بادنى نسبة من الموافقة (10.7) وهذا يعود براي الباحث الى ضعف المؤسسات والاتحادات الممثلة للقطاع الخاص الفلسطيني وضعف قدرتها على اخذ دورها الفاعل في العملية الاقتصادية التنموية .كما ان اهمال الجانب الرسمي لاهمية دور المؤسسات الممثلة للقطاع الخاص . ان غياب فرص مشاركة القطاع الخاص الفلسطيني عن اتفاقيات الشراكة كان له اثر واضح في عدم قدرة هذه المؤسسات من تعميم ونشر الاتفاقيات. ويعد تغيب دور الخبراء الاقتصاديين الفلسطينين عن المشاركة في الاتفاقيات عامل هام ادى الى ضعف دور القطاع الخاص في تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات واعتبارها اتفاقيات حكومية ملزم القطاع الخاص التعاطي معها دون مساهمة في التعديل والتطوير لها وغياب الدور التكاملي مابين القطاع الخاص والحكومة.

ونجد ان مساهمة الاتفاقيات في تطوير التشريعات والانظمة والقوانين العاملة في فلسطين كان ضعيف وبنسبة موافقة (29.1) وذلك يعود الى ضعف اهتمام الاتفاقيات في الجانب التنموي الفلسطيني وتركيزها على دول اخرى بدرجة اعلى في المنطقة العربية وهي دول المغرب العربي بحكم القرب

الثقافي والجغرافي وقرب الانظمة والقوانين المتبعة معها في محاولة منها لحل مشكلة الهجرة غير الشرعية وهنا جاءت فلسطين لاهميتها السياسية نتيجة لعملية السلام بعيدة عن تطلعات اوروبا في احداث تنمية بل ركزت على بعض الجوانب الاجتماعية والحريات والديمقراطية متناسية اهمية ممارسة ذلك في ظل احتلال يعيق كافة مناحي الفلسطينية .وجاءت القيمة الكلية للمحور منسجمة تماما مع ما ذكر اعلاه حيث بلغت نسبة الموافقة الكلية على سؤال المحور (13.6) وهي ضعيفة ويعزى ذلك الى عدم ايلاء السلطة الوطنية الفلسطينية اهمية لدور القطاع الخاص في رسم السياسات الاقتصادية .

5.1.4 الاتفاقيات ومردودها السياسي و التنموي

للإجابة على سؤال المحور الخامس والذي ينص "بان للاتفاقيات مردود سياسي اكبر من المردود الاقتصادي التنموي " تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الموافقة والحياد والمعارضة والجدول 6.4 يوضح ذلك

الجدول 6.4. أ: الإنحراف المعياري والمتوسط الحسابي والنسب المئوية للمردود السياسي و التنموي للاتفاقيات

الرقم	المردود السياسي و التنموي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	موافق	لا راي	غير موافق
1	وقعت السلطة الاتفاقيات وفق رؤيا اقتصادية تنموية لديها من وجه نظرك	2.2718	.79452	10.7	13.6	75.6
2	اتفاقيات الشراكة لم تستطيع التغير في بنية سوق العمل وتوسيعه	3.6990	.96847	68.0	16.5	15.5
3	قدمت السلطة امتيازات او حوافز للمؤسسات المصدرة لمنتجاتها	2.6796	1.02147	32.0	12.6	55.3
4	لدى السلطة الفلسطينية مختصين لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات	2.2136	.76248	5.8	18.4	75.7
5	برأيك عملت السلطة الفلسطينة على توفير البنى التحتية لإحداث تنمية وفق ما جاء في الاتفاقية	2.5146	.97884	23.3	29.1	48.5
6	نصت الاتفاقيات على الزام اسرائيل بالحد من الاجراءات الادارية ضد التجارة الخارجية الفلسطينية	2.6408	1.02760	22.3	29.1	48.5
7	ساهمت الاتفاقيات في فتح اسواق خارجية امام للمنتج الفلسطيني	3.1165	.96305	46.6	21.4	32.0

الجدول 6.4 .ب : الإنحراف المعياري والمتوسط الحسابي والنسب المئوية للمردود السياسي و التنموي للاتفاقيات

الرقم	المردود السياسي و التنموي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	موافق	لا راي	غير موافق
8	يشكل تطور وتقدم الاقتصاد الاوروبي عائق امام الصادرات الفلسطينية	3.1650	.99111	52.4	14.6	33.0
9	لدى القطاع الخاص المعرفة بنوعية السلع المطلوبة للاسواق الخارجية	2.0777	.65214	1.9	16.5	81.6
10	الاتفاقيات الموقعة حققت مردود سياسي اكبر من المردود الاقتصادي	2.6408	1.08334	35.0	5.8	59.2
11	ساهمت الاتفاقيات في التحرر من تبعية الاقتصاد الفلسطيني لاسرائيل	3.1359	1.12936	49.5	18.4	32.0
12	الدعم المادي الاوروبي المقدم للسلطة الفلسطينية ضمن مشروع الشراكة اخذ الطابع التنموي وليس الاغاثي	2.0971	.73451	5.8	8.7	85.4
13	الاتفاقيات الموقعه ساهمت في زيادة الصادرات الفلسطينية	2.9612	.95919	38.8	20.4	40.8
14	توقيع السلطة الفلسطينية على اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية ساهم في عقد اتفاقيات ثنائية مع دول الشريكة من خارج الاتحاد الاوروبي	3.3592	.83847	56.3	26.2	17.5
15	ساهمت الاتفاقيات في زيادة رأس المال الاجنبي المستثمر في الضفة الغربية	2.0194	.64139	3.9	9.7	86.4
16	منحت الاتفاقيات الموقعة امتيازات خاصة للمنتج الفلسطيني لدخول اسواقها	2.8544	1.07016	36.9	16.5	46.6
17	الدعم المادي المقدم من خلال الاتفاقيات جاء وفق رؤية المانح	3.8058	1.11195	78.6	8.7	12.6
18	ساهمت الاتفاقيات في ازالة القيود غير الجمركية على الصادرات	2.1845	.78899	5.8	18.4	75.7
	القيمة الكلية	**2.7465**	**.41272**	**3.9**	**65.0**	**31.0**

بالنظر الى الجدول 6.4 نجد ان الفقرة التي حظيت باعلى نسبة من الموافقة كانت الفقرة السابعة عشرة (78.6) والتي تنص ان الدعم المادي المقدم من خلال الاتفاقيات جاء وفق رؤية المانح" ويعزى هذا الى طبيعة الاتفاقيات الموقعة والنتائج التي حققتها على الارض حيث انها كانت ممول للعملية السياسية وتهدف من هذا التمويل جعل اسرائيل تقيم علاقات اقتصادية طبيعة مع المحيط العربي من خلال اتفاقيات الشراكة . كما ان العوائق الاقتصادية وتدمير البنى التحتية الفلسطينية لم يلقى اداة ضاغطة من الاوروبين بشكل خاص على الشريك الاسرائيلي بل انهم تحملوا اعباء اعادة تمويل البنى التحية نيابة عن الاحتلال وهنا يظهرغياب الدور التنموي على الصيعد الفلسطيني، وعدم المقدرة على ارغام اسرائيل من خلال عدم مقدرة المجموعة الاوروبية خروجها عن المسار المخطط من قبل الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة بسب عدم وحدة الموقف الاوروبي سياسيا.

وان السلطة الوطنية الفلسطينية عند توقيع الاتفاقيات لم يكن لديها رؤية تنموية بل كان هدفها سياسي متمثل في تحشيد المجتمع الدولي لإرغام اسرائيل على انسحابها من الاراضي التي احتلتها عام 67 واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. لم تعطي الاتفاقيات امتيازات وخصوصية للمنتجات الفلسطينية الناشئة لدخول اسواقها كما ان مساهمة الاستثمار الخارجي في فلسطين ضعيفة جدا لم تحدث تاتير على العمل التنموي الاقتصادي. لم تعمل الاتفاقيات على ازالة العراقيل والمعيقات التي فرضتها اسرائيل على حرية الاقتصاد الفلسطيني وابقائة تابعا لها .

القيمة الكلية بالموافقة على الدور السياسي على حساب الدور التنموي للاتفاقيات كانت متدنية جدا(3.9) ويعود ذلك الى ان الحالة الفلسطينية سياسيا واقتصاديا والتي ما زلت تراوح مكانها في ظل الاحتلال ولم تقدم اتفاقيات الشراكة المطلوب اتجاة الوضع السياسي او الاقتصادي الفلسطيني منها.

6.1.4:-دور السلطة الفلسطينية في توجيه القطاع الخاص للاستفادة من الاتفاقيات

للإجابة على سؤال المحور السادس بان السلطة الفلسطينية قصرت في نشر وتعميم الاتفاقيات لدى القطاع الخاص الفلسطيني. تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الموافقة والحياد والمعارضة من خلال الجدول 7.4 الذي يوضح ذلك .

جدول 7.4. أ: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لدور السلطة الفلسطينية في توجيه القطاع الخاص للاستفادة من الاتفاقيات

الرقم	توجية السلطة للقطاع الخاص نحو الاستفادة من الاتفاقيات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	موافق	لا راي	غير موافق
1	يشكل تطور وتقدم الاقتصاد الاوروبي عائق امام الصادرات الفلسطينية	3.1650	.99111	52.4	14.6	33.0
2	لدى القطاع الخاص المعرفة بنوعية السلع المطلوبة للاسواق الخارجية	2.0777	.65214	1.9	14.6	81.6
3	القطاع الخاص على المعرفة بالإجراءات المتبعة لدخول الاسواق الخارجية	2.8641	1.13801	43.7	10.7	81.6
4	الاتفاقيات الموقعه ساهمت في زيادة الصادرات الفلسطينية	2.9612	.95919	38.8	20.4	40.8
5	ساهمت الاتفاقيات في تطوير نوعية المنتج الفلسطيني	2.9320	1.04095	45.6	6.8	47.6
6	ساهمت الاتفاقيات في زيادة رأس المال الاجنبي المستثمر في الضفة الغربية	2.0194	.64139	3.9	9.7	86.4
7	منحت الاتفاقيات الموقعة امتيازات خاصة للمنتج الفلسطيتي لدخول اسواقها	2.8544	1.07016	36.9	16.5	46.6
8	الدعم المادي المقدم من خلال الاتفاقيات جاء وفق رؤية المانح	3.8058	1.11195	78.6	8.7	12.6
9	ساهمت الاتفاقيات في ازالة القيود غير الجمركية على الصادرات	2.1845	.78899	5.8	18.4	75.7
10	ساهمت الاتفاقيات الموقعة بتطوير الانظمة والتشريعات الدافعة لاحداث تنمية في فلسطين	2.6699	1.01352	29.1	16.5	54.4
11	برأيك عملت السلطة على ترويج الاتفاقيات لدى القطاع الخاص	2.1262	.81264	11.7	4.9	83.5

جدول 7.4. ب: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لدور السلطة الفلسطينية في توجيه القطاع الخاص للاستفادة من الاتفاقيات

الرقم	توجية السلطة للقطاع الخاص نحو الاستفادة من الاتفاقيات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	موافق	لا راي	غير موافق
12	وقعت السلطة الاتفاقيات وفق رؤيا اقتصادية تنموية لديها من وجه نظرك	2.2718	.79452	10.7	13.6	75.6
13	سياسات التنمية الفلسطينية ركزت اقتصاديا على قطاعات غير انتاجية	3.6505	.92576	70.9	13.6	15.5
14	اتفاقيات الشراكة لم تستطيع التغير في بنية سوق العمل وتوسيعه	3.6990	.96847	68.0	16.5	15.5
15	قدمت السلطة امتيازات او حوافز للمؤسسات المصدرة لمنتجاتها	2.6796	1.02147	32.0	12.6	55.3
16	لدى السلطة الفلسطينية مختصين لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات	2.2136	.76248	5.8	18.4	75.7
	القيمة الكلية	**2.7609**	**.41765**	**4.9**	**63.1**	**32.0**

بالنظر الى الجدول 7.4 نجد ان(83.5) لم يوافق ان السلطة الفلسطينية قد عملت على نشر وتعميم الاتفاقيات لدى القطاع الخاص الفلسطيني ونجد ايضا ان (5.8) فقط يوافقون بان لدى السلطة الفلسطينية مختصين لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات الموقعة ، وهذا يعود الى ان السلطة لم تولي اهمية للاتفاقيات ولم تؤمن بشراكة حقيقية مع القطاع الخاص وغياب دور التخطيط الاقتصادي السليم ،وهذا ادى الى عدم قدرة القطاع الخاص من تعظيم الفائدة من الاتفاقيات حيث قلة المعرفة باجراءات دخول المنتجات الفلسطينية للاسواق الاوروبية وقلة معرفة احتياجات الاسواق الخارجية من السلع والمنتجات الفلسطينية والتي تتحمل السلطة الفلسطينية مسؤولية ذلك لغياب دور الملحقات الاقتصادية في الدول التي تقيم علاقات مع فلسطين وعدم تواصلها مع القطاع الخاص وغياب الربط بين راس المال الفلسطيني في المهجر وراس المال في فلسطين .

من خلال الجدول7.4 نجد ان الفائدة المتحققة على الاقتصاد الفلسطيني من الاتفاقيات متدنية حيث لم تساهم الاتفاقيات في زيادة الصادرات ولا في ازالة القيود غير الجمركية عن الصادرات الفلسطينية

بالرغم من ان الاتفاقيات تنص على اقامة منطقة لتبادل الحر للبضائع والسلع بين الشركاء وهذا لم يتحقق .

ان القيمة الكلية بالموافقة كانت متدنية (4.9) في المقابل قيمة الحياد كانت (63.1) ويعود ذلك ان اولويتة التنمية الاقتصادية لدى السلطة الفلسطينية مبنية على استقرار الوضع السياسي وانهاء الاحتلال وعدم مقدرة مؤسسات السلطة العمل بالتوازي بين المسارات ،السياسية والاقتصادية . حيث معيقات الاحتلال واشتراطات المانحين تعد عوائق للتنمية .

7.1.4:- اهمية العلاقات والاتفاقيات الدولية لدى القطاع الخاص

للإجابة على سؤال المحور السابع الذي ينص "فشل القطاع الخاص الفلسطيني في ايلاء اهمية للعلاقات والاتفاقيات الدولية المبرمة مع السلطة الفلسطينية للاستفادة منها" تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الموافقة والحياد والمعارضة والجدول 8.4 يوضح ذلك :

الجدول 8.4أ: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب المئوية لاهمية العلاقات والاتفاقيات الدولية لدى القطاع الخاص

الرقم	اهمية العلاقات والاتفاقيات الدولية لدى القطاع الخاص	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	موافق	لا راي	غير موافق
1	برأيك لدى القطاع الخاص المعرفة باتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية	2.6505	1.10887	30.1	12.6	57.3
2	شارك القطاع الخاص في صياغة اتفاق الشراكة الاورومتوسطية	2.5825	.97543	25.2	14.6	60.2
3	عملت مؤسسات القطاع الخاص على نشر و تعميم اتفاق الشراكة	2.1942	.81720	10.7	12.6	76.7
4	ساهم القطاع الخاص بدور كبير في تأهيل وتطوير الصناعة الفلسطينية	3.0388	1.08395	50.5	3.9	45.6

الجدول 8.4.ب: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب المئوية لاهمية العلاقات والاتفاقيات الدولية لدى القطاع الخاص

الرقم	اهمية العلاقات والاتفاقيات الدولية لدى القطاع الخاص	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	موافق	لا راي	غير موافق
5	ساهمت الاتفاقيات في فتح اسواق خارجية امام للمنتج الفلسطيني	3.1165	.96305	46.6	21.4	32.0
6	يشكل تطور وتقدم الاقتصاد الاوروبي عائق امام الصادرات الفلسطينية	3.1650	.99111	52.4	14.6	33.0
7	لدى القطاع الخاص المعرفة بنوعية السلع المطلوبة للاسواق الخارجية	2.0777	.65214	1.9	16.5	81.6
8	القطاع الخاص على المعرفة بالإجراءات المتبعة لدخول الاسواق الخارجية	2.8641	1.13801	43.7	10.7	45.6
9	المنتج الفلسطيني يلبي متطلبات المنافسة في الاسواق العالمية	3.2039	1.12336	57.3	5.8	36.9
10	الدعم المادي المقدم من خلال الاتفاقيات جاء وفق رؤية المانح	3.8058	1.11195	**78.6**	**8.7**	**12.6**
	القيمة الكلية	2.7748	.50927	**6.8**	**50.5**	**42.7**

يشير الجدول 8.4 الى ان الاتفاق على ان مؤسسات القطاع الخاص عملت على نشر وترويج الاتفاقيات متدني بنسة (10.7) هذا يعود الى ضعف بنية مؤسسات القطاع الخاص وعدم وجود برامج عمل واليات لتمكين القطاع الخاص من الانطلاق خارجيا، كما ان غياب التنسيق ما بين الحكومة والقطاع الخاص ، وكذلك استسهال العمل على المستوى المحلي وعدم الرغبة في المخاطرة لدخول في منافسة خارجية. كما ان عدم انفتاح القطاع الخاص الفلسطيني على المحيط الاقليمي والدولي لم يتح لة المجال لتعرف على اهمية العلاقات الدولية . ضعف دور وزارتي الاقتصاد والخارجية في جعل القطاع الخاص يستفيد من العلاقات الدولية التي تقيمها السلطة الوطنية الفلسطينية .

ان نسبة الموافقة الكلية على ان مؤسسات القطاع الخاص اعطت الاتفاقيات والعلاقات الدولية الاهمية التي تستحق كانت متدنية جدا (6.8) ونسبة الحياد (50.5) هذا يعود الى تقصير المؤسسات بشقيها في تعميم ونشر اتفاقيات الشراكة بل وكافة الاتفاقيات لتعظيم الفائدة منها.

8.1.4 مشاركة القطاع الخاص في صياغة الاتفاقيات

لإجابة على سؤال المحور الثامن والذي ينص على غياب مشاركة القطاع الخاص في صياغة الاتفاقيات تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الموافقة والحياد والمعارضة والجدول 9.4 يوضح ذلك.

الجدول 9.4. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمشاركة القطاع الخاص في صياغة الاتفاقيات

الرقم	مشاركة القطاع الخاص في صياغة الاتفاقيات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	موافق	لا راي	غير موافق
1	نصت الاتفاقيات على نقل المعرفة و التكنولوجيا الى الاقتصاد الفلسطيني	3.5437	.69701	61.2	31.1	7.8
2	برأيك عملت السلطة على ترويج الاتفاقيات لدى القطاع الخاص	2.1262	.81264	11.7	4.9	83.5
3	عملت مؤسسات القطاع الخاص على نشر و تعميم اتفاق الشراكة	2.1942	.81720	10.7	12.6	76.7
4	ساهم القطاع الخاص بدور كبير في تأهيل وتطوير الصناعة الفلسطينية	3.0388	1.08395	50.5	3.9	45.6
5	برأيك لدى القطاع الخاص المعرفة باتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية	2.6505	1.10887	30.1	12.6	57.6
6	شارك القطاع الخاص في صياغة اتفاق الشراكة الاورومتوسطية	2.5825	.97543	25.2	14.6	60.2
7	اتفاقيات الشراكة لم تستطيع التغير في بنية سوق العمل وتوسيعه	3.6990	.96847	68.0	16.5	15.5
8	كان لخبراء الاقتصاد الفلسطيني دور بارز في صياغة الاتفاقيات	2.1748	.89033	11.7	14.6	73.8
	القيمة الكلية	2.7512	.54682	7.8	56.3	35.9

من خلال الجدول 9.4 نجد ان الفقرة الثانية والتي تنص ان السلطة عملت ترويج الاتفاقيات لدى القطاع الخاص الفلسطيني بلغت نسبة الموافقة (11.7) ونسبة معارضة (83.5) هذا يعود الى عدم ايمان السلطة بقدرات القطاع الخاص في الاستفادة من الاتفاقيات في المجال التنموي والاقتصادي وذلك ايضا عدم مقدرة السلطة الفلسطينية على تلبية احتياجات القطاع الخاص وحل اشكالياتة والمتعلقة باجراءات الاحتلال الاسرائيلي كما ان ضعف مؤسسات القطاع الخاص ادى الى عدم فرض نفسها طرف فاعل في اقرار السياسات وتوقيع الاتفاقيات الاقتصادية. وغياب خطة تنموية واضحة المعالم يقوم بها القطاع الخاص الفلسطين بالشراكة مع القطاع العام .

وغياب دور خبراء الاقتصاد الفلسطيني والذي حضي بنسة (73.8) لا يتفقون بان كان لخبراء الاقتصاد دور في صياغة الاتفاقيات وهذا يعود الى عدم وجود تخصصية في العمل بل كان الجانب السياسي الفلسطيني هو من صاغ ووقع ،الامر الذي عزل القطاع الخاص عن المعرفة والمساهمة في رسم السياسات الاقتصاية التنموية .كما ان سبب غياب دور الخبراء كان لعدم اتفاق الاراء والتوجهات السياسية دور بارز لهذا الغياب ولم تتمكن السلطة من تحييد العامل السياسي لتعظيم الاستفادة من دور الخبراء الاقتصاديين بغض النظرعن الانتماء الفكري و السياسي ، وكانت القيمة الكلية للمحور كانت الاعلى بنسبة (56.3) حياد، وذلك نتيجة لعدم المعرفة باتفاقيات الشراكة وعدم الاطلاع عليها بسبب تقصير وغياب دور الجهات التي من المفترض ان تفعل ذلك ، والاهتمام فقط في الجوانب السياسية والتي لم تفضي الى ازالة الاحتلال .

9.1.4 معيقات الاحتلال الاسرائيلي للإستفادة من الاتفاقيات

للإجابة على سؤال المحور التاسع الذي ينص ان الاحتلال الاسرائيلي شكل عائق امام الاستفادة من اتفاقيات الشراكة . تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الموافقة والحياد والمعارضة ويوضح الجدول 10.4 ذلك

الجدول 10.4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمعيقات الاحتلال الاسرائيلي للإستفادة من الاتفاقيات

الرقم	معيقات الاحتلال الاسرائيلي للإستفادة من الاتفاقيات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	موافق	لا راي	غير موافق
1	ساهمت الاتفاقيات في ازالة القيود غير الجمركية على الصادرات	2.1845	.78899	5.8	18.4	75.7
2	ساهمت الاتفاقيات في زيادة رأس المال الاجنبي المستثمر في الضفة الغربية	2.0194	.64139	3.9	9.7	96.4
3	الاتفاقيات الموقعه ساهمت في زيادة الصادرات الفلسطينية	2.9612	.95919	38.8	20.4	40.8
4	ساهمت الاتفاقيات في التحرر من تبعية الاقتصاد الفلسطيني لاسرائيل	3.1359	1.12936	49.5	18.4	32.0
5	شكل الشركاء ادوات ضغط على اسرائيل لتذليل العقبات المفروضة من قبلها على التجارة الخارجية الفلسطينية	3.3495	1.03572	57.3	10.7	32.0
6	يشكل تطور وتقدم الاقتصاد الاوروبي عائق امام الصادرات الفلسطينية	3.1650	.99111	52.4	14.6	33.0
7	ساهمت الاتفاقيات في فتح اسواق خارجية امام للمنتج الفلسطيني	3.1165	.96305	46.6	21.4	32.0
8	لدى السلطة الفلسطينية مختصين لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات	2.2136	.76248	5.8	18.4	75.7
9	اتفاقيات الشراكة لم تستطيع التغير في بنية سوق العمل وتوسيعه	3.6990	.96847	68.0	16.5	15.5
10	نصت الاتفاقيات على الزام اسرائيل بالحد من الاجراءات الادارية ضد التجارة الخارجية الفلسطينية	2.6408	1.02760	22.3	29.1	48.5
	القيمة الكلية	2.8485	.41228	5.8	57.3	36.9

من خلال النظر الجدول 10.4 نجد ان مساهمة الاتفاقيات في ازالة القيود غير الجمركية بلغت نسبة متدنية (5.8) من الموافقة ويعود ذلك الى ان اسرائيل مازلت ممعنة في فرض العقوبات على الاقتصاد الفلسطيني سواء على المستوى الخارجي من خلال سيطرتها على المعابر والحدود وفرض

اجراءات تعجيزية على الصادرات والواردت الفلسطينية والمستوى الداخلي من خلال الحواجز واجراءات التفتيش وسياسات العقاب الجماعي وعدم السماح بالتوسع الطبيعي للاقتصاد الفلسطيني نتيجة سياسات الاحتلال . كافة هذه المعيقات لم تتمكن الاتفاقيات من ازالتها بالرغم من النصوص التي تكفل ذلك في تذليل العقبات وهنا يبرز العجز الاوروبي عن ارغام اسرائيل على الالتزام بالاتفاقيات وذلك لحسابات سياسية ومنها ابقاء التفوق الاسرائيلي في المنطقة ، كما ان لأوروبا مشاريع مشتركة وتعاون مع اسرائيل وهذا يعود بالمنافه للاوروبين .

10.1.4. تأهيل المخرجات الصناعية

للإجابة على سؤال المحور العاشر الذي ينص على فشل القطاع الخاص الفلسطيني في تاهيل مخرجاتة الصناعية لضمان دخولها الاسواق الاورومتوسطية . تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الموافقة والمعارضة والحياد كما يوضحها الجدول 11.4 التالي:-

جدول 11.4.أ: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لتاهيل القطاع الخاص للمخرجات الصناعية

الرقم	تأهيل القطاع الخاص للمخرجات الصناعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	موافق	لا راي	غير موافق
1	ساهمت الاتفاقيات في فتح اسواق خارجية امام للمنتج الفلسطيني	3.1165	.96305	46.6	21.4	32.0
2	يشكل تطور وتقدم الاقتصاد الاوروبي عائق امام الصادرات الفلسطينية	3.1650	.99111	52.4	14.6	33.0
3	شكل الشركاء ادوات ضغط على اسرائيل لتذليل العقبات المفروضة من قبلها على التجارة الخارجية الفلسطينينة	3.3495	1.03572	57.3	10.7	32.0
4	لدى القطاع الخاص المعرفة بنوعية السلع المطلوبة للاسواق الخارجية	2.0777	.65214	1.9	16.5	81.6
5	القطاع الخاص على المعرفة بالإجراءات المتبعة لدخول الاسواق الخارجية	2.8641	1.13801	43.7	10.7	45.6
6	الاتفاقيات الموقعه ساهمت في زيادة الصادرات الفلسطينية	2.9612	.95919	38.8	20.4	40.8

جدول 11.4.ب: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لتاهيل القطاع الخاص للمخرجات الصناعية

الرقم	تأهيل القطاع الخاص للمخرجات الصناعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	موافق	لا راي	غير موافق
7	ساهمت الاتفاقيات في تطوير نوعية المنتج الفلسطيني	2.9320	1.04095	45.6	6.8	47.6
8	المنتج الفلسطيني يلبي متطلبات المنافسة في الاسواق العالمية	3.2039	1.12336	57.3	5.8	36.9
9	منحت الاتفاقيات الموقعة امتيازات خاصة للمنتج الفلسطيتي لدخول اسواقها	2.8544	1.07016	36.9	16.5	46.6
10	قدمت السلطة امتيازات او حوافز للمؤسسات المصدرة لمنتجاتها	2.6796	1.02147	32.0	12.6	55.3
11	سياسات التنمية الفلسطينية ركزت اقتصاديا على قطاعات غير انتاجية	3.6505	.92576	70.9	13.6	15.5
12	وقعت السلطة الاتفاقيات وفق رؤيا اقتصادية تنموية لديها من وجه نظرك	2.2718	.79452	10.7	13.6	75.7
13	ساهم القطاع الخاص بدور كبير في تأهيل وتطوير الصناعة الفلسطينية	3.0388	1.08395	50.5	3.9	45.6
14	برأيك عملت السلطة الفلسطينة على توفير البنى التحتية لإحداث تنمية وفق ما جاء في الاتفاقية	2.5146	.97884	23.3	16.5	60.2
15	عملت مؤسسات القطاع الخاص على نشر و تعميم اتفاق الشراكة	2.1942	.81720	10.7	12.6	76.7
16	برأيك عملت السلطة على ترويج الاتفاقيات لدى القطاع الخاص	2.1262	.81264	11.7	4.9	83.5
17	ساهمت الاتفاقيات الموقعة بتطوير الانظمة والتشريعات الدافعة لاحداث تنمية في فلسطين	2.6699	1.01352	29.1	16.5	54.4
18	برأيك لدى القطاع الخاص المعرفة باتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية	2.6505	1.10887	30.1	12.6	57.3
19	شارك القطاع الخاص في صياغة اتفاق الشراكة	2.5825	.97543	25.2	14.6	60.2
	القيمة الكلية	2.7844	.43473	7.8	59.2	33.0

من خلال الجدول 11.4 نجد تطور الاقتصاد الاوروبي شكل عائق بالنسبة الاقتصاد الفلسطيني بنسبة موافقة (52.4) وان القطاع الخاص الفلسطيني قد عجز عن تاهيل مخرجاته لتصبح منافسة في الاسواق الاوربية ويعود ذلك الى ضعف الصناعة الفلسطينية والى طبيعة الاقتصاد الفلسطيني الخدماتي وعدم السيطرة على الموارد والحدود بل وعلى الارض بسب الاحتلال الاسرائيلي .كما ان التفوق التقني الاقتصاد الاوروبي وعدم مقدرة الاقتصاد الفلسطيني على مجارتة كان عائق هام بالرغم من ان الاتفاقيات نصت على ازالة العوائق من خلال منح امتيازات للاقتصاديات الناشئة لتصبح متقاربة مع الشركاء .ولكن هذا لم يتم في الحالة الفلسطينية .

ان ضعف مؤسسات القطاع الخاص وحداثة تكوينها المؤسسي وطبيعة الصناعة والقيود المفروضة عليها والتي لم تتمكن الاتفاقيات من ازالتها ساهم في فشل القطاع الخاص بتاهيل مخرجاتة لتصبح منافسة . وعلى المستوى الكلي للمحور نجد ان نسبة الموافقة (7.8) والنسبة الاعلى كانت في الحياد الناجم عن عدم المعرفة بالاتفاقيات .

مما سبق يتضح ان نتائج الدراسة جاءت منسجمة مع الدراسات السابقة وخاصة في مجال الاثر الاقتصادي العائد على المجموعة الاوروبية وضعف تأثيرها على الدول المتوسطية من خارج المجموعة الاوروبية وعجزها التام على الصعيد السياسي من الخروج على المسار الامريكي فيما يتعلق باسرائيل.

يمكن تلخيص ما خلصت الية الدراسة بالتالي :-

- ان اتفاقيات الشراكة لم تحمل طابع المنفعة المشتركة والمتبادلة بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني بل كانت لمصلحة المجموعة الاوروبية واسرائيل .
- لم تكن نتائج الاتفاقيات المتحققة وفق الطموحات والامال التي بنيت عليها الاتفاقيات، حيث خيبت امال الشريك الفلسطيني بعدم قدرتها على تحقيق نتائج لصالحه وفي مقدمتها انهاء الاحتلال.
- لم يستفيد الاقتصاد الفلسطيني من الدعم المادي المقدم ضمن مشروع الشراكة ، بحيث بقي عاجزا عن احتلال مكانة في الاسواق الخارجية .

- عدم قدرة القطاع الخاص الفلسطيني على الاستفادة من الاتفاقيات كانت نتيجة لعدم معرفتة بشكل جيد بها.
- لم تحقق الاتفاقيات المردود الاقتصادي على الجانب الفلسطيني بل كان لها مردود سياسي قليل التأثير.
- لم تقم مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بنشر وتعميم اتفاقيات الشراكة على القطاع الخاص وخاصة في جانبها الاقتصادي .
- لم يعطي القطاع الخاص ومؤسساته اهمية للاتفاقيات والعلاقات الدولية التي تقيمها السلطة الوطنية الفلسطينية.
- لم تكن هنالك مشاركة للقطاع الخاص الفلسطيني في صياغة اتفاقيات الشراكة.
- لم يتمكن الاقتصاد الفلسطيني من الاستفادة من اتفاقيات الشراكة بسب العوائق والعقبات التي فرضها الاحتلال الاسرائيلي عليه.
- لم يتمكن القطاع الخاص الفلسطيني من تأهيل مخرجاتة الصناعية لتصبح منافسة في الاسواق الاوروبية.

وتظهر النتائج بشكل عام ان اتفاقيات الشراكة لم يكن لها دور يذكر في احداث تنمية اقتصادية في الضفة الغربية ولم تحقق نتائج سياسية للفلسطينين على الارض والمتمثلة في انهاء الاحتلال. وانها جاءت لمصالح اوروبية في المنطقة بهدف تقاسم النفوذ مع الادارة الامريكية وان دورها كان فقط تقديم الدعم المادي بما لا يتعارض مع وجة النظر الامريكية.

الفصل الخامس

الإستنتاجات والتوصيات

بعد اجراء ،هذه الدراسة ومن خلال عرض النتائج ومناقشتها والقيام بفحص الفرضيات ، خلصت الدراسة الى إستنتاجات وتوصيات كما يلي :-

1.5 الإستنتاجات

ان اهم الإستنتاجات التي توصل اليها الباحث في ،هذه الدراسة مايلي :-

- اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية لم تحقق مصالح ومنافع مشتركة للشركاء، بل كانت لمصلحة المجموعة الاوروبية على حساب مصالح الاقتصاد الفسطيني والمستفيد منها اسرائيل.
- لم تتمكن اتفاقيات الشراكة من لإزالة العقبات التي تواجة الاقتصاد في الفلسطيني والمتمثلة في فرض السيطرة الاسرائيلة الكاملة على حرية الحركة التجارية سواء الداخلية او الخارجية من خلال احكام سيطرتها على المعابر والحدود.
- فشل اتفاقيات الشراكة في ايجاد مشاريع مشتركة للمتوسطيين بل كانت افضل المشاريع ثنائية مع المجموعة الاوروبية وافضلها بين المجموعة واسرائيل .
- فشل اتفاقيات الشراكة في زيادة راس المال الاجنبي المستثمر في الضفة الغربية توجيهه الى الدول المنظمة حديثا للاتحاد الاوروبي وبالتالي فشلت في نقل التكنولوجيا والمعرفة والمساهمة في توسيع سوق العمل الفلسطيني.

- اخذ الدعم المادي المقدم للاقتصاد الفلسطيني الطابع الاغاثي وليس التنموي وذلك لغياب الرؤية التنموية الفلسطينية والإحتياجات الملحة والطارئة للشعب الفلسطيني التي فرضها الواقع بسب التدمير الممنهج المقدرات الشعب الفسطسني على يد الاحتلال الاسرائيلي.

- لم يتطور الاقتصاد الفلسطيني في جانب التجارة الخارجية ، وبالتالي لم يأخذ مكانتة في الاسواق الخارجية وذلك بسب التبعية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي .

- ضعف مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني لم يمكنها من نشر وتعميم اتفاقيات الشراكة الامر الذي ادى الى عدم معرفة القطاع الخاص الفلسطيني بالاتفاقيات الموقعة وبالتالي عدم الاستفادة منها.

- تقصير السلطة الوطنية الفلسطينية في نشر وتعميم اتفاقيات الشراكة بسب احتكارها للقرار وغياب الشراكة السياسية الفلسطينية .

- غياب دور الممثليات الدبلوماسية الفلسطينية في مساعدة القطاع الخاص لمعرفة احتياجات الاسواق الخارجية نتيجة لضعف البنية المؤسسية فيها.

- غياب العمل المشترك ما بين القطاع الخاص الفلسطيني ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في جوانب التنمية الاقتصادية وذلك لعدم ادراك اهمية كل طرف لاخر.

- غياب دور الكفاءات الفلسطينية الاقتصادية من فرص المشاركة في الاتفاقيات الموقعة بفعل الإختلاف في التوجهات السياسية واقتصار السلطة على جانب فكري واحد.

- غياب دور المختصين في متابعة الاتفاقيات لدى كل من السلطة الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني بجانبها الاقتصادي التنموي والإكتفاء بالدور السياسي .

- لم تستطع السلطة الوطنية الفلسطينية من توفير البنى التحية اللازمة لإحدات تنمية اقتصادية بفعل اعتمادها بشكل كامل على الدعم الخارجي والتدمير المستمر من قبل الاحتلال للبنية التحية في فلسطين.

- لم يستطيع الشركاء الضغط على اسرائيل لزالة العقبات المفروضة من قبلها على الاقتصاد الفلسطيني وكذلك الامتثال الى قرارات الشرعية الدولية وذلك لعدم الدخول في خلافات وصدمات مع المشروع الامريكي في المنطقة والقاضي بإبقاء التفوق الاسرائيلي ضمن المحيط الاقليمي .

2.5 التوصيات

بناء على ما تم استنتاجة فإن الباحث يوصي بما يلي :-

توصيات للمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية(وزارتي الاقتصاد والخارجية)

- نشر وتعميم اتفاقيات الشراكة على مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني من خلال تفعيل دور مؤسسات القطاع الخاص وتطوير بنيتها المؤسساتية..
- اعادة دراسة وتقيم اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية بما يُمكن من احداث تنمية اقتصادية في فلسطين بمشاركة الخبراء ومؤسسات القطاع .
- توفير دراسات سوق عن الاسواق الخارجية لصالح المنتجات الفلسطينية وتزويد القطاع الخاص بها.
- تفعيل دور اللجنة الفلسطينية الاوروبية المشتركة في متابعة تنفيذ الاتفاقيات الموقعة.
- تفعل دور المجلس التنسيقي ما بين الحكومة والقطاع الخاص بما يمكن من خلق شراكة حقيقية بينهما.
- منح المزيد من التسيهلات المادية وتوفير الدعم التقني للصناعات الفلسطينية.
- العمل على جلب الاستثمارات الخارجية لفلسطين وخاصة راس المال الفلسطيني في المهجر.

توصيات للمؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني(الاتحادات والغرف التجارية)

- نشر وتعميم اتفاقيات الشراكة على القطاع الخاص الفلسطيني من خلال ورش العمل والندوات .
- تشجيع العمل التخصصي على قاعدة التكامل في الصناعة الفلسطينية.
- توظيف كفاءات علمية في مجال العلاقات الدولية تقوم باعداد دراسة ومتابعة الاتفاقيات وتقيمها.
- تفعيل دور مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني وعملها المؤسسي.
- عقد الندوات والمؤتمرات لمناقشة الاتفاقيات الاقتصادية الدولية الموقعة مع فلسطين واعداد الدراسة العلمية لها.

وعلية يقترح الباحث بعض الاعمال البحثية :-

- عمل دراسة حول كيفية تحقيق التعاون بين القطاع الخاص والقطاع العام في احداث تنمية اقتصادية في فلسطين .
- دراسة اثر الاتفاقيات الدولية الاقتصادية الموقعة مع السلطة الفلسطينية كل على حدة على التنمية الاقتصادية في فلسطين.
- تقميم دور واداء الملحقات الاقتصادية الفلسطينية في السفارات والممثليات الفلسطينية في الخارج.

المراجع

أولا: المراجع العربية

1- ابو ستيت، فؤاد.(2004): التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة- الدار المصرية اللبنانية – القاهرة – مصر

2- حبيب، كاظم .(1980): مفهوم التنمية الاقتصادية–دار الفارابي –بيروت الطبعة 1-

الجمال، احمد(2008)المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية –مصر

3- شاتيلا، خالد.(2005): حوض البحر الابيض المتوسط عبر التاريخ –مجلة الحوار المتمدن العدد 1226 –2005/6/12.

4- السيد، ياسين.(1998): في مفهوم العولمة – مجلة المستقبل العربي –العدد228– ص6 بيروت شباط 1998

5- عبدالجابر، تيسير.(1996): افاق التعاون بين الاردن والاتحاد الاوروبي بموجب اتفاقية المشاركة المقترحة .مركز الاستشارات العربي عمان.

6- عبد الكريم،عاشور(2012): معوقات التكتل الاقتصادي العربي بين العوامل الداخلية والخارجية اتحاد المغرب العربي أنموذجا، مداخلة مقدمة بمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي بالوادي – ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات يومي –26-2012/2/27

7- بوعشه ، محمد.(2003) : التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة – دراسة المفاهيم والنظريات مكتبة مدبولي – القاهرة .

8- الفارسي، عيسى(2004): التكامل الإقتصادي بين دول المغرب العربي ، واقعه مقوماته، معوقات قيامه، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية التحسين و تفعيل الشراكة العربية –الأوروبية ,جامعة فرحات عباس سطيف–الجزائر

9- الإسكوا (2005):مقارنة التزامات دول منطقة الإسكوا في اتفاقيات منطقة التجارة العالمية و اتفاقيات الشراكة الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى : حالة مصر والأردن، مطبوعات الأمم المتحدة نيويورك ،2005/11/20

10- تركماني ،عبدالله (2004)العرب والشراكات في عالم متغير.5

http://hem.bredband.net/dccls2/s202.htm

11- التكريتي ، هيفاء(2010): اليات العولمة وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي .دار الحامد –عمان.

12- ثورو، ليستر(2006): النظام الاقتصادي العالمي الجديد –الجرأة والمخاطرة طريق الى الثروة. الدار الدولية للأستشمارات التقافية –مصر ترجمة فايزة حكيم ،احمد منيف .

13- الجاسور ،عبد الواحد(2007): تأثير الخلافات الامريكية الاوروبيه على قضايا الامة العربية – حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة . مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت.

14- الجعفري، محمود(2005) : المهام المطلوبة من السلطة الوطنية الفلسطينية لتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الدولية –ماس –رام الله فلسطين

15- الجميل، سيار(2001): العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الاوسط.مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق –بيروت

16- الحاج ، علي(2005): سياسات دول الاتحاد الاوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت

17- حبيب ، هاني(2003) : الشراكة الأورو- متوسطية مالها و ما عليها: وجهة نظر عربية ، الدار الوطنية للنشر و التوزيع، سوريا

18- حتى، ناصيف واخرون (1999): حال الامة – المؤتمر القومي العربي الثامن 1998– الوثائق والقرارات البيانات، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت

19- خضر، بشارة (2010): اروبا من اجل المتوسط– من مؤتمر برشلونة الى قمة باريس 1995–2008 .مركز دراسات الوحدة العربية –بيروت

20- الشلبي، جمال(2000): العرب واوروبا– رؤية سياسية معاصرة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت 2000

21- صارم، سمير(2000): أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة، دار الفكر، دمشق سوريا.

22- الصران، رعد (2001): أساسيات التجارة الدولية المعاصرة : مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي ، دار الرضا للنشر، دمشق

23- صقر، عبد الحكيم (1997): التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي الدولي –الطبعة الاولي

24- الصوراني، غازي(2006): واقع الصناعة والتجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة–ماس

25- العايب، خير الدين(2002): الشراكة الاوروبية المتوسطية في ظل التحولات الدولية الجديدة – مركز زايد، ابوظبي.

26- عبد الجابر، تيسير(.1996):افاق التعاون بين الاردن والاتحاد الاوروبي بموجب اتفاقية المشاركة المقترحة . مركز الاستشارات العربي ، عمان الاردن

27- فلاحي، عمر(2004): "نماذج التكامل والشراكة الاقتصادية" الجزائر

28- كنفاني، نعمان(2000) : علاقة فلسطين بالاتحاد الاوروبي – الاطار الحالي والعلاقة المستقبلية ، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية ماس – القدس

29- وسلاتي، فاطمة(2008): وزارة التجارة والصناعة التقليدية التونسي.
http://www.startimes.com/?t=7712427

30- مؤسسة الاهرام (2003): التكامل الاقتصادي العربي في ظل الانفتاح على العام –مؤسسة الاهرام– القاهرة

31- المنيف،ماجد (2010): منطقة التجارة العربية الكبرى و مستقبل العمل الاقتصادي العربي المشترك,ملتقى التكامل الإنتاجي و زيادة القدرة التنافسية للسلع العربية ,المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص 3 شرم الشيخ مصر 21–2010/11/23.

32- ماس (2000): التجارة الخارجية الفلسطينية الاردنية –واقعها وافاقها المستقبلية ،رام الله فلسطين معهد ابحاث السياسات الاقتصادية ماس – القدس

33- المخادمي،عبد القادر(2009):الاتحاد من اجل المتوسط ..الابعاد والافاق .ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر.

34- المعهد الوطني للإحصاء التونسي (2010) ww.tunisien.tn

35- المنذري ، سليمان (2004) السوق العربية المشتركة في عصر العولمة ، مكتبة مدبولي – القاهرة.

36- المنذري،سليمان(1999): السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، مصر.

37- ناصر، سمير(2006) –العولمة وتطورات العالم المعاصر العدد 1528 –22–4–2006 الحوار المتمدن.

38- النجار، فريد(1999): التحالفات الاستراتيجية ، من المنافسة الى التعاون ، خيارات القرن الحادي والعشرين ، ايتراك للنشر والتوزيع ،مصر .

39- النظام الاساسي لاتحاد من اجل المتوسط،2010)
http://ufmsecretariat.org/ar/who-we-are/

ثانيا: الدراسات والأبحاث العربية:

40– التوني، ناجي(2002) "آثار اتفاقيات المشاركة الأوربية المتوسطية على التجارة في البلدان الإسلامية "، ورقة بحث منشورة من طرف البنك الكويتي للصناعة : سلسلة المال والصناعة، العدد العشرون، 2002

41– عماد شمس (2012) " التدخل الاوروبي في عملية السلام بين اسرائيل وفلسطين –حجر عثرة ام نقطة انطلاق " رسالة ماجستير، جامعة العلوم الماليزية – ماليزيا University Science Malaysia (USM)

42– بدر شقورة (2012): " استراتيجية التنمية في فلسطين واليات التدخل" رسالة دكتوراه – معهد الدراسات العربية – القاهرة _ مصر.

43- عصام بني فاضل(2009): الاتحاد الاوروبي في التنمية السياسية اتجاة الاراضي الفلسطينية المحتلة- رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية -فلسطين.

44- محمد حميدان(2007) الشراكة الاورومتوسطية واتفاق الشراكة مع منظمة التحرير الفلسطينية- تطبيق على البعد الثنائي للشراكة،رسالة ماجستير، جامعة بير زيت - فلسطين.

45- سهام ،عبد الكريم(2007): " دور الشراكة الأجنبية في زيادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة (الشركة القابضة للصيدلية الكيميائية)مجمع صيدال.جامعة سعد دحلب بالبليدة ، رسالة ماجستير ،.الجزائر.

46- لما، عواد (2006): العلاقات الاوروبية في سياق المتوسط (الادرن - دراسة حالة) جامعة بيرزيت -فلسطين. رسالة ماجستير.

47- **ايات،، حمدان(2010):** المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني، مركز بيسان للبحوث والانماء -رام الله -فلسطين

48- Paltrade" (2008): المعيقات الاسرائيلية ومتطلبات القطاع الخاص في ظل استمرار الوضع السياسي الراهن -رام الله فلسطين - قدمت خلال مؤتمر الحوار الوطني الاقتصادي الثالث.

ثالثا: الدراسات الأجنبية:

-49 UNCTAD (2012):The Palestinian economy: Macroeconomic and trade policymaking under occupation,United Nations.New York and Geneva.

-50 Amany Soliman(2011) The Euro Med Partnership and the Arab Israeli Conflict –The International Center for the Study Radicalisation and Political Violence.(ICSR)

-51 Ruba Al Fattal(2010): The Foreign Policy of the EU in the Palestinian Territory, Center for European Policy Studties(CEPS).

رابعا: المراجع الأجنبية:

-52 Arsian، Nilgum(1996) (The possible Impact of Euro-Mediterrainain Partnership on the Economic Cooperation in the Region) ،Paper presented to the "Conference on Regional economic Cooperation in the Mediterrainain " Amman July 8th -9th ،1996.

-53 Cortes، Imma Roca (1997)، (Eu-Jordan association Agreement) paper presented to the Seminar held at Amma،s Chamber of Industry،22/9/1997.

-54 El-Imam M.M(1999) Arab Economic Partnership with particular reference to Egypt and Tunisia, Arab Economic Journal No.16sum.

-56 Michal P Tadaro(2012) Economic development 11th Edition

-57 Federiga Bindi (2010)The foreign Policy of the european Union, booking Institution press

-58 www.afkaronline.org

-59 www.mutawassetonline.com

-60 www.aljazeera.net

-61 www.ahwer.org

-62 www.ec.europa.eu/external_relations/euromed/index

-63 www.ateem.org.tn/index.asp

-64 www.famize.org

-65 http//www.Pal-chambers.org

-66 www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/288139.htm

-67 www.pcbs.gov.ps

-68 http://icsr.info/wpcontent/uploads/2012/10/1319713913ICSR_Atkin PaperSeries_AmanySoliman.pdf 2013/10/2 .

-69 www.europa.eu

-70 www.uluminsania.net.

سادسا: التقارير والمجلات

-71 التقرير الاقتصادي السنوي ،بكدار رام الله فلسطين 2011 .
-72 المراقب الاقتصادي العدد30 تشرين ثاني ، ماس، 2012
-73 التقرير الاقتصادي السنوي – بكدار رام الله فلسطين 2012
-74 التقرير الإستراتيجي الفلسطيني – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، عمان 2011.
-75 مجلة الحوار المتمدن
-76 مجلة افكار

ملحق 1.2 استبانة الدراسة

جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

حضرات الاخوة كبار المستثمرين في الضفة الغربية .

تحية طيبة وبعد :

أقوم بدراسة بعنوان " **الشراكة الاورومتوسطية واثرها على التنمية الاقتصادية من وجه نظر كبار المستثمرين في الضفة الغربية** " وذلك كمتطلب لرسالة ماجستير في برنامج الدراسات العليا بجامعة القدس .

أرجو من حضرتكم التكرم بالإجابة على فقرات الاستبانة المرفقة بدقة وموضوعيه لما لها من أهمية بإنجاز الدراسة علما بأن أجاباتكم ستعامل بسرية ولن تستعمل إلا لأغراض الدراسة وفقط.

مع جزيل الشكر والتقدير لحسن تعاونكم

الباحث

نعيم يوسف حرب

أولا : بيانات عامة.

A1	نوع المؤ سسة	☐ شركة عادية ☐ شركة مساهمة محدودة ☐ شركة مساهمة عامة
A2	نشاط المؤسسة	☐ خدماتي ☐ صناعي ☐ انشائي ☐ زراعي
A3	رأس مال المؤسسة	☐ وطني ☐ اجنبي ☐ مشترك
A4	عدد العاملين	☐ اقل30 ☐ 31-100 ☐ 101-150 ☐ 151-200 ☐ فأكثر
A5	حصة مبيعات المؤسسة في الاسواق التالية	السوق المحلي ....% السوق العربي .. .. % الاسواق الاوروبية..... % السوق الاسرائيلي ..... %
A6	تاريخ تأسيس المؤسسة	☐قبل عام 1994 ☐ 1995 -2000 ☐ 2001-2005 ☐ 2006-2010
A7	المؤسسة مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية:	☐ نعم ☐ لا

ثانياَ:- بيانات مقدم البيانات

B 1	الخبرة في مجال العمل	☐ 1-5 ☐ 6-10 ☐ 11-15 ☐ 15فاكثر
B 2	المؤهل العلمي	☐ اقل من بكالوريس ☐ بكالوريس فأعلى

برجاء الإجابة على الأسئلة اللاحقة باستخدام المقياس الموضح أدناه :

موافق بشدة	موافق	لا رأي	غير موافق	غير موافق بشدة

1) موافق بشدة : وتعني أنك تتفق بنسبة 80 % فما فوق مع العبارة .
2) موافق : وتعني أنك تتفق بنسبة 60% فما مع العبارة .
3) لا رأي : وتعني أن رأيك محايد .
4) غير موافق : وتعني أنك لا تتفق بنسبة 60% فما فوق مع العبارة .
5) غير موافق بشدة : وتعني أنك لا تتفق بنسبة 80% فما فوق مع العبارة .

C	المحور الأول : المصالح والمنفعة المتبادلة بين الشركاء	موافق بشدة	موافق	لا رأي	غير موافق	غير موافق بشدة
1	ساهمت الاتفاقيات في فتح اسواق خارجية امام للمنتج الفلسطيني					
2	يشكل تطور وتقدم الاقتصاد الاوروبي عائق امام الصادرات الفلسطينية					
3	شكل الشركاء ادوات ضغط على اسرائيل لتذليل العقبات المفروضة من قبلها على التجارة الخارجية الفلسطينية					
4	لدى القطاع الخاص المعرفة بنوعية السلع المطلوبة للأسواق الخارجية					
5	الدعم المادي الاوروبي المقدم للسلطة الفلسطينية ضمن مشروع الشراكة اخذ الطابع التنموي وليس الإغاثي					
6	توقيع السلطة الفلسطينية على اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية ساهم في عقد اتفاقيات ثنائية مع دول الشريكة من خارج الاتحاد الاوروبي					
7	منحت الاتفاقيات الموقعة امتيازات خاصة للمنتج الفلسطيني لدخول اسواقها					
8	الدعم المادي المقدم من خلال الاتفاقيات جاء وفق رؤية المانح					
9	ساهمت الاتفاقيات في ازالة القيود غير الجمركية على الصادرات					

D	المحور الثاني : الاتفاقيات والنتائج المرجوة منها	موافق بشدة	موافق	لا رأي	غير موافق	غير موافق بشدة
1	ساهمت الاتفاقيات في فتح اسواق خارجية امام للمنتج الفلسطيني					
2	الاتفاقيات الموقعة حققت مردود سياسي اكبر من المردود الاقتصادي					
3	ساهمت الاتفاقيات في التحرر من تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل					
4	الدعم المادي الاوروبي المقدم للسلطة الفلسطينية ضمن مشروع الشراكة اخذ الطابع التنموي وليس الاغاثي					
5	ساهمت الاتفاقيات في زيادة رأس المال الاجنبي المستثمر في الضفة الغربية					
6	منحت الاتفاقيات الموقعة امتيازات خاصة للمنتج الفلسطيني لدخول اسواقها					
7	ساهمت الاتفاقيات في تطوير نوعية المنتج الفلسطيني					
8	الاتفاقيات الموقعه ساهمت في زيادة الصادرات الفلسطينية					
9	ساهمت الاتفاقيات في ازالة القيود غير الجمركية على الصادرات					

E	المحور الثالث : دعم الاقتصاد الفلسطيني في الاسواق الخارجية	موافق بشدة	موافق	لا رأي	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يشكل تطور وتقدم الاقتصاد الاوروبي عائق امام الصادرات الفلسطينية					
2	لدى القطاع الخاص المعرفة بنوعية السلع المطلوبة للأسواق الخارجية					
3	القطاع الخاص على المعرفة بالإجراءات المتبعة لدخول الاسواق الخارجية					
4	ساهمت الاتفاقيات في التحرر من تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل					

5	الاتفاقيات الموقعه ساهمت في زيادة الصادرات الفلسطينية					
6	ساهمت الاتفاقيات في تطوير نوعية المنتج الفلسطيني					
7	توقيع السلطة الفلسطينية على اتفاقيات الشراكة الاوروميتوسطية ساهم في عقد اتفاقيات ثنائية مع دول الشريكة من خارج الاتحاد الاوروبي					
8	ساهمت الاتفاقيات في زيادة رأس المال الاجنبي المستثمر في الضفة الغربية					
9	الدعم المادي المقدم من خلال الاتفاقيات جاء وفق رؤية المانح					
10	منحت الاتفاقيات الموقعة امتيازات خاصة للمنتج الفلسطيني لدخول اسواقها					
11	ساهمت الاتفاقيات في ازالة القيود غير الجمركية على الصادرات					

F	**المحور الرابع : معرفة القطاع الخاص بالاتفاقيات**	موافق بشدة	موافق	لا رأي	غير موافق	غير موافق بشدة
1	برأيك لدى القطاع الخاص المعرفة باتفاقيات الشراكة الاوروميتوسطية					
2	شارك القطاع الخاص في صياغة اتفاق الشراكة الاوروميتوسطية					
3	نصت الاتفاقيات على نقل المعرفة والتكنولوجيا الى الاقتصاد الفلسطيني					
4	ساهمت الاتفاقيات الموقعة بتطوير الانظمة والتشريعات الدافعة لإحداث تنمية في فلسطين					
5	كان لخبراء الاقتصاد الفلسطيني دور بارز في صياغة الاتفاقيات					
6	عملت مؤسسات القطاع الخاص على نشر وتعميم اتفاق الشراكة					
7	ساهم القطاع الخاص بدور كبير في تأهيل وتطوير الصناعة الفلسطينية					

G	**المحور الخامس : المردود السياسي والتنموي**	موافق بشدة	موافق	لا رأي	غير موافق	غير موافق بشدة
1	وقعت السلطة الاتفاقيات وفق رؤيا اقتصادية تنموية لديها من وجه نظرك					
2	اتفاقيات الشراكة لم تستطيع التغير في بنية سوق العمل وتوسيعه					
3	قدمت السلطة امتيازات او حوافز للمؤسسات المصدرة لمنتجاتها					
4	لدى السلطة الفلسطينية مختصين لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات					
5	برأيك عملت السلطة الفلسطينية على توفير البنى التحتية لإحداث تنمية وفق ما جاء في الاتفاقية					
6	نصت الاتفاقيات على الزام اسرائيل بالحد من الاجراءات الادارية ضد التجارة الخارجية الفلسطينية					
7	ساهمت الاتفاقيات في فتح اسواق خارجية امام للمنتج الفلسطيني					
8	يشكل تطور وتقدم الاقتصاد الاوروبي عائق امام الصادرات الفلسطينية					
9	لدى القطاع الخاص المعرفة بنوعية السلع المطلوبة للأسواق الخارجية					
10	الاتفاقيات الموقعة حققت مردود سياسي اكبر من المردود الاقتصادي					
11	ساهمت الاتفاقيات في التحرر من تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل					

12	الدعم المادي الاوروبي المقدم للسلطة الفلسطينية ضمن مشروع الشراكة اخذ الطابع التنموي وليس الاغاثي					
13	الاتفاقيات الموقعه ساهمت في زيادة الصادرات الفلسطينية					
14	توقيع السلطة الفلسطينية على اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية ساهم في عقد اتفاقيات ثنائية مع دول الشريكة من خارج الاتحاد الاوروبي					
15	ساهمت الاتفاقيات في زيادة رأس المال الاجنبي المستثمر في الضفة الغربية					
16	منحت الاتفاقيات الموقعة امتيازات خاصة للمنتج الفلسطيني لدخول اسواقها					
17	الدعم المادي المقدم من خلال الاتفاقيات جاء وفق رؤية المانح					
18	ساهمت الاتفاقيات في ازالة القيود غير الجمركية على الصادرات					

H	**المحور السادس: توجيه السلطة للقطاع الخاص نحو الاستفادة من الاتفاقيات**	موافق بشدة	موافق	لا رأي	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يشكل تطور وتقدم الاقتصاد الاوروبي عائق امام الصادرات الفلسطينية					
2	لدى القطاع الخاص المعرفة بنوعية السلع المطلوبة للأسواق الخارجية					
3	القطاع الخاص على المعرفة بالإجراءات المتبعة لدخول الاسواق الخارجية					
4	الاتفاقيات الموقعه ساهمت في زيادة الصادرات الفلسطينية					
5	ساهمت الاتفاقيات في تطوير نوعية المنتج الفلسطيني					
6	ساهمت الاتفاقيات في زيادة رأس المال الاجنبي المستثمر في الضفة الغربية					
7	منحت الاتفاقيات الموقعة امتيازات خاصة للمنتج الفلسطيني لدخول اسواقها					
8	الدعم المادي المقدم من خلال الاتفاقيات جاء وفق رؤية المانح					
9	ساهمت الاتفاقيات في ازالة القيود غير الجمركية على الصادرات					
10	ساهمت الاتفاقيات الموقعة بتطوير الانظمة والتشريعات الدافعة لإحداث تنمية في فلسطين					
11	برأيك عملت السلطة على ترويج الاتفاقيات لدى القطاع الخاص					
12	وقعت السلطة الاتفاقيات وفق رؤيا اقتصادية تنموية لديها من وجه نظرك					
13	سياسات التنمية الفلسطينية ركزت اقتصاديا على قطاعات غير انتاجية					
14	اتفاقيات الشراكة لم تستطيع التغير في بنية سوق العمل وتوسيعه					
15	قدمت السلطة امتيازات او حوافز للمؤسسات المصدرة لمنتجاتها					
16	لدى السلطة الفلسطينية مختصين لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات					

I	**المحور السابع : اهمية العلاقات والاتفاقيات الدولية لدى القطاع الخاص**	موافق بشدة	موافق	لا رأي	غير موافق	غير موافق بشدة
1	برأيك لدى القطاع الخاص المعرفة باتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية					
2	شارك القطاع الخاص في صياغة اتفاق الشراكة الاورومتوسطية					
3	عملت مؤسسات القطاع الخاص على نشر وتعميم اتفاق الشراكة					

4	ساهم القطاع الخاص بدور كبير في تأهيل وتطوير الصناعة الفلسطينية					
5	ساهمت الاتفاقيات في فتح اسواق خارجية امام للمنتج الفلسطيني					
6	يشكل تطور وتقدم الاقتصاد الاوروبي عائق امام الصادرات الفلسطينية					
7	لدى القطاع الخاص المعرفة بنوعية السلع المطلوبة للاسواق الخارجية					
8	القطاع الخاص على المعرفة بالإجراءات المتبعة لدخول الاسواق الخارجية					
9	المنتج الفلسطيني يلبي متطلبات المنافسة في الاسواق العالمية					
10	الدعم المادي المقدم من خلال الاتفاقيات جاء وفق رؤية المانح					

J	**المحور الثامن : مشاركة القطاع الخاص في صياغة الاتفاقيات**	موافق بشدة	موافق	لا رأي	غير موافق	غير موافق بشدة
1	نصت الاتفاقيات على نقل المعرفة والتكنولوجيا الى الاقتصاد الفلسطيني					
2	برأيك عملت السلطة على ترويج الاتفاقيات لدى القطاع الخاص					
3	عملت مؤسسات القطاع الخاص على نشر وتعميم اتفاق الشراكة					
4	ساهم القطاع الخاص بدور كبير في تأهيل وتطوير الصناعة الفلسطينية					
5	برأيك لدى القطاع الخاص المعرفة باتفاقيات الشراكة الاوروموتوسطية					
6	شارك القطاع الخاص في صياغة اتفاق الشراكة الاوروموتوسطية					
7	اتفاقيات الشراكة لم تستطيع التغير في بنية سوق العمل وتوسيعه					
8	كان لخبراء الاقتصاد الفلسطيني دور بارز في صياغة الاتفاقيات					

K	**المحور التاسع : معيقات الاحتلال الاسرائيلي للاستفادة من الاتفاقيات**	موافق بشدة	موافق	لا رأي	غير موافق	غير موافق بشدة
1	ساهمت الاتفاقيات في ازالة القيود غير الجمركية على الصادرات					
2	ساهمت الاتفاقيات في زيادة رأس المال الاجنبي المستثمر في الضفة الغربية					
3	الاتفاقيات الموقعه ساهمت في زيادة الصادرات الفلسطينية					
4	ساهمت الاتفاقيات في التحرر من تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل					
5	شكل الشركاء ادوات ضغط على اسرائيل لتذليل العقبات المفروضة من قبلها على التجارة الخارجية الفلسطينية					
6	يشكل تطور وتقدم الاقتصاد الاوروبي عائق امام الصادرات الفلسطينية					
7	ساهمت الاتفاقيات في فتح اسواق خارجية امام للمنتج الفلسطيني					
8	لدى السلطة الفلسطينية مختصين لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات					
9	اتفاقيات الشراكة لم تستطيع التغير في بنية سوق العمل وتوسيعه					
10	نصت الاتفاقيات على الزام اسرائيل بالحد من الاجراءات الادارية ضد التجارة الخارجية الفلسطينية					

L	المحور العاشر : تأهيل القطاع الخاص للمخرجات الصناعية	موافق بشدة	موافق	لا رأي	غير موافق	غير موافق بشدة
1	ساهمت الاتفاقيات في فتح اسواق خارجية امام للمنتج الفلسطيني					
2	يشكل تطور وتقدم الاقتصاد الاوروبي عائق امام الصادرات الفلسطينية					
3	شكل الشركاء ادوات ضغط على اسرائيل لتذليل العقبات المفروضة من قبلها على التجارة الخارجية الفلسطينية					
4	لدى القطاع الخاص المعرفة بنوعية السلع المطلوبة للأسواق الخارجية					
5	القطاع الخاص على المعرفة بالإجراءات المتبعة لدخول الاسواق الخارجية					
6	الاتفاقيات الموقعه ساهمت في زيادة الصادرات الفلسطينية					
7	ساهمت الاتفاقيات في تطوير نوعية المنتج الفلسطيني					
8	المنتج الفلسطيني يلبي متطلبات المنافسة في الاسواق العالمية					
9	منحت الاتفاقيات الموقعة امتيازات خاصة للمنتج الفلسطيني لدخول اسواقها					
10	قدمت السلطة امتيازات او حوافز للمؤسسات المصدرة لمنتجاتها					
11	سياسات التنمية الفلسطينية ركزت اقتصاديا على قطاعات غير انتاجية					
12	وقعت السلطة الاتفاقيات وفق رؤيا اقتصادية تنموية لديها من وجه نظرك					
13	ساهم القطاع الخاص بدور كبير في تأهيل وتطوير الصناعة الفلسطينية					
14	برأيك عملت السلطة الفلسطينية على توفير البنى التحتية لإحداث تنمية وفق ما جاء في الاتفاقية الموقعة					
15	عملت مؤسسات القطاع الخاص على نشر وتعميم اتفاق الشراكة					
16	برأيك عملت السلطة على ترويج الاتفاقيات لدى القطاع الخاص					
17	ساهمت الاتفاقيات الموقعة بتطوير الانظمة والتشريعات الدافعة لإحداث تنمية في فلسطين					
18	برأيك لدى القطاع الخاص المعرفة باتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية					
19	شارك القطاع الخاص في صياغة اتفاق الشراكة الاورومتوسطية					

I. من وجه نظرك ما هي أهم السلع والمنتجات التي استفادت من اتفاق الشراكة الاورومتوسطية؟

II. برأيك ما هي الفرص غير المستغلة ويمكن الاستفادة منها ضمن اتفاق الشراكة الاورومتوسطية؟

III. برأيك ما هو المطلوب فلسطينيا لتعزيز الاستفادة من اتفاق الشراكة الاورومتوسطية؟

شكراً لتعاونكم

ملحق 2.2 محكمي الاستبانة

الرقم	اسم المحكم	مكان العمل
1-	د. عبد الوهاب الصباغ	جامعة القدس
2-	د. باسم مكحول	جامعة بير زيت
3-	د.نصر عبد الكريم	جامعة بيرزيت
4-	د. نسيم ابو جامع	الجامعة الاسلامية –غزة
5-	د.عمر عبد الرازق	جامعة النجاح

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1.2	استبانة الدراسة.....	106
2.2	محكمي الاستبانة	113

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1.2	اجمالي الصادرات والواردات التونسية 2000–2011.....	31
2.2	الناتج المحلي الاجمالي في الاراضي الفلسطينية للاعوام 2004–2012..	37
3.2	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الاراضي الفلسطينية بالاسعار الثابتة 2004–2012.....	39
4.2	صافي الميزان التجاري السلعي ونسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي 2004–2011.....	42
1.3	فرضيات الدراسة ومحاور الاجابة عليها.....	62
1.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمحاور الدراسة.....	73
2.4.ا	الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي والنسب المئوية للمصالح والمنفعة المشتركة.....	74
2.4.ب	الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي والنسب المئوية للمصالح والمنفعة المشتركة.....	75
3.4	الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي والنسب المئوية للاتفاقيات والنتائج المرجوة منها.....	76
4.4	الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي والنسب المئوية لدعم الاقتصاد الفلسطيني في الاسواق الخارجية	78
5.4	الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي والنسب المئوية لقلة معرفة القطاع الخاص بالاتفاقيات ادت الى عدم قدرته على الاستفادة منها.....	80
6.4.أ	الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي والنسب المئوية للمردود السياسي والتنموي للاتفاقيات.....	81
6.4.ب	الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي والنسب المئوية للمردود السياسي والتنموي للاتفاقيات.....	82
7.4.أ	الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي والنسب المئوية لدور السلطة الوطنية الفلسطينية في توجيه القطاع الخاص للاستفادة من الاتفاقيات....	84

الرقم	العنوان	الصفحة
7.4.ب	الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي والنسب المئوية لدور السلطة الوطنية الفلسطينية في توجيه القطاع الخاص للاستفادة من الاتفاقيات.....	85
8.4.أ	الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي والنسب المئوية لأهمية العلاقات والاتفاقيات الدولية لدى القطاع الخاص	86
8.4.ب	الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي والنسب المئوية لأهمية العلاقات والاتفاقيات الدولية لدى القطاع الخاص	87
9.4.	الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي والنسب المئوية لمشاركة القطاع الخاص في صياغة الاتفاقيات.....	88
10.4.	الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي والنسب المئوية لمعيقات الاحتلال الاسرائيلي للاستفادة من الاتفاقيات.....	90
11.4.أ	الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي والنسب المئوية لتأهيل القطاع الخاص للمخرجات الصناعية.....	91
11.4.ب	الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي والنسب المئوية لتأهيل القطاع الخاص للمخرجات الصناعية.....	92

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1.2	تطور الدخل الفردي السنوي للمواطن في تونس 1994-2010.....	30
2.2	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في الاراضي الفلسطينية للربع الثالث من عام 2012.....	38
3.2	الصادرات والواردات الفلسطينية وصافي الميزان التجاري2000-2006.....	45
4.2	الصادرات والواردات الفلسطينية وصافي الميزان التجاري 2006-2013	46
5.2	الصادرات والواردات الفلسطينية خلال عام 1996-2012.....	47
6.2	اجمالي الصادرات والواردات من والى الاتحاد الاوروبي 2010- 2013	48
7.2	التركيب الهيكلي للواردات الفلسطينية السلعية لعام 2011.....	48
8.2	تركيب الهيكلي للصادرات الفلسطينية السلعية لعام 2011.....	49
1.3	الية معالجة البيانات.....	60
2.3	توزيع مجتمع الدراسة قطاعيا.....	68
3.3	توزيع مجتمع الدراسة جغرافيا.....	69

فهرس المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
	الإقرار	أ
	شكر وعرفان	ب
	تعريفات	ج
	المصطلحات الإجرائية	د
	الملخص باللغة العربية	هـ
	الملخص باللغة الانجليزية	ز
	الفصل الأول: خلفية الدراسة	**1**
1.1	المقدمة	1
2.1	اهمية و مبررات الدراسة	2
3.1	مشكلة الدراسة	3
4.1	أهداف الدراسة	4
5.1	أسئلة الدراسة	4
6.1	فرضيات الدراسة	5
7.1	هيكلية الدراسة	6
	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	**7**
1.2	مقدمة	7
2.2	مفهوم الشراكة	8
3.2	تاريخ الشراكة	9
4.2	الخلفية التاريخية للاتفاقيات	10
5.2	اهم العناصر الدافعة الى الشراكة	12

6.2 ملخص اتفاقية الشراكة..... 14
7.2 الشراكة الاورومتوسطية (مؤتمر برشلونة)..... 17
1.7.2 الشراكة السياسية والامن..... 18
2.7.2 الشراكة الاجتماعية و الثقافية..... 19
3.7.2 الشراكة الاقتصادية والمالية..... 19
8.2 ابعاد الشراكة في العالم العربي..... 20
9.2 تجربة التكامل العربي المغربي في اطار اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية. 24
1.9.2 اتفافية اغادير..... 26
10.2 تجربة تونس ضمن اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية..... 28
1.10.2 المبادلات التجارية بين تونس والاتحاد الاوروبي..... 31
11.2 الاتحاد من اجل المتوسط..... 32
12.2 الاقتصاد الوطني الفلسطيني..... 35
13.2 التجارة الخارجية الفلسطينية..... 42
14.2 تطور الصادرات والواردات السلعية المرصودة للاراضي الفلسطينية.. 47
15.2 التجارة الخدمية الفلسطينية..... 49
16.2 الدراسات السابقة..... 51
الفصل الثالث: منهجية وإجراءات الدراسة..... 59
1.3 تمهيد..... 59
2.3 منهجية الدراسة..... 59
3.3 ادوات الدراسة..... 60
4.3 بناء الاستبانة..... 61
1.4.3 الية بناء الاستبانة..... 63
5.3 صدق الأداة (تحكيم الإستبانة)..... 66
6.3 ثبات أداة الدراسة..... 67
7.3 حدود الدراسة..... 67
8.3 مجتمع وعينة الدراسة..... 67
9.3 اسلوب البحث..... 69
10.3 معالجة البيانات..... 70

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها..... 71

1.4 محاور الدراسة..... 73

1.1.4 المصالح والمنفعة المتبادلة بين الشركاء..... 74

2.1.4 الاتفاقيات والنتائج المرجوة منها..... 76

3.1.4 دعم الاقتصاد الفلسطيني في الاسواق الخارجية..... 77

4.1.4 معرفة القطاع الخاص بالاتفاقيات..... 79

5.1.4 الاتفاقيات ومردودها السياسي والتنموي..... 81

6.1.4 دور السلطة الفلسطينية في توجيه القطاع الخاص للاستفادة من الاتفاقيات 84

7.1.4 اهمية العلاقات والاتفاقيات الدولية لدى القطاع الخاص..... 86

8.1.4 مشاركة القطاع الخاص في صياغة الاتفاقيات..... 88

9.1.4 معيقات الاحتلال الاسرائيلي للإستفادة من الاتفاقيات..... 89

10.1.4 تأهيل المخرجات الصناعية..... 91

الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات..... 95

1.5 الاستنتاجات..... 95

2.5 التوصيات..... 97

المراجع..... 99

فهرس الملاحق..... 113

فهرس الجداول..... 115

فهرس الأشكال..... 117

فهرس المحتويات..... 118